مذكرات عالم جامعي وسجين سياسي
سنوات الجمر
شهادات حية عن
الاضطهاد الفكري واستهداف الإسلام
في تونس
أد. المنصف بن سالم

الفهرس

الفصل الأول: نشأة وطموحات	١٠
الفصل الثاني: ظروف العمل	٢١
الفصل الثالث: مظالم ومعاناة الهجمة الظالمة على الإتجاه الإسلامي	٣٣
الفصل الرابع: مجموعة الإنقاذ الوطني	٤٢
الفصل الخامس: سنوات الجمر	٥٨
الفصل السادس: السجن الكبير	٧٣

بِسْـــمِ اللهِ الرَّحْمـــنِ الرَّحِيـــمِ

توطئة

هذا الكتاب هو عبارة عن مذكرات شخصية ولكنها تمتاز بفترة زمنية هامة في تاريخ تونس الحديث لذلك يمكن إعتباره وثيقة تاريخية وشهادات حية لأحداث هامة قد يكون لها الأثر الكبير على مستقبل البلاد والعباد، فمنذ السنوات الأولى لما يسمى الإستقلال عن فرنسا وبداية نحت الدولة العصرية كما يراها «بورقيبة» في غياب معارضة جادة وفاعلة بتزكية من وضع المجتمع التونسي الذي يغلب عليه سمة الفقر والأمية إلى حملة التغريب الواسعة في الإدارة والمناهج التربوية والمؤسسات الثقافية مع ما يصحب ذلك من طمس للهوية العربية الإسلامية لتونس، بل إقتلاعها من محيطها التاريخي والجغرافي، وصولاً إلى الحملة الأمنية على الفكر الإسلامي وبداية محاولة إستئصال الدين الحنيف عقيدة وفكراً وسلوكاً، ثم إتساع الحملة لتشمل كل فكر حر ومعارض للسلطة التي دأبت على الحكم بقاعدة «**ما أريكم إلا ما أرى**»، بل تجاوزت ذلك إلى تأليه البشر ورفع شعارات هي أقرب إلى العبودية منه إلى الشكر والمدح والتنزيه عن الخطأ، وهذه نتيجة حتمية لعقود من حكم الحزب الواحد ثم حكم الرأي الواحد مع رفض الرأي الآخر وركون شعبي إلى مقولة «**أخطا رأسي واضرب**». هذه المذكرات حاولت فيها إبراز حقيقة لا جدال فيها «أرض المظالم لا تنتج خيرا». كنت أتساءل مع نفسي، وأنا طالب في باريس ومعي رفاق من عدة بلدان أوروبية لم أر فرقاً بيني وبينهم في الإستعاب والفهم، كنت أتساءل لماذا هؤلاء بعد مدة يصنعون وينتجون ويتقدمون ونحن نبقى دائماً في صفوف المستهلكين لما أنتجوا، هذا السؤال يحيرني كثيراً. ذات يوم وأنا في المدرسة العليا للهندسة -أين أدرس وقتئذ- دار نقاش بين مجموعة من الطلبة حول البترول والصناعة والدول النامية وأوروبا فقال أحدهم لا زلت أذكر إسمه «جان دامنياز» {ليس لنا...ولكن لنا...} متوجهاً في خطابه إلى وجهي، كان الرجل واضحاً فالمقصود {ليس لأوروبا بترول ولا طاقة شمسية ولكن لهم عقول وحرية...}. فيما بعد صار هذا الزميل يدير مؤسسة «سيت الكاتال» المختصة في الإتصالات وجاء فيما بعد إلى تونس لإمضاء عقود واستقبل في المطار إستقبال الوزراء من المسؤولين الكبار في السلطة في حين كنت في السجن أبحث عن ربع

ساعة لإستنشاق الهواء، فالغرفة بها أكثر من مائة مدخن ! الجواب على تساؤلي بسيط عند ابن خلدون «**العدل أساس العمران**»، نعم العدل يضمن الحرية ويضمن الحقوق ويفجر الطاقات وإذا ما غاب انكمش كل شيء، فالساعي إلى نشر العلم وإشاعة الثقافة وبناء الاقتصاد في ظل حكم جائر وظالم كمن يحرث في البحر؛ إن شجرة الخير لابد لها من أرض طيبة حتى تعطي ثمارها.

في سنة ١٩٨٧ و«بورقيبة» في سن من رد إلى أرذل العمر لكي لا يعلم من بعد علم شيئاً، قرر هذا العجوز الماكر إظهار ما كان يخفي عن شعبه من عداء صريح للدين الحنيف ودون تفكير في العواقب الاجتماعية والاقتصادية صمم الرجل على استئصال الإسلام من تونس باستهداف فكره وسلوكه ثم عقيدته. الحملة الجنونية هذه سخرت لها الدولة كل إمكانياتها من البوليس والجيش إلى القضاء والجهاز التشريعي مروراً بالإدارة ومصالح الناس ووسائل الإعلام وكأن السلطة لا هم لها سوى الحملة التي هدأت قليلاً بعد تنحية «بورقيبة» ثم عادت بنفس الأسلوب والوتيرة لتتواصل إلى اليوم دون كلل أو ملل وكأن شيئاًلم يتغير، بل توسعت لتستهدف كل صوت حر أياً كان لونه متجاوزة الخطوط الحمراء المسطرة في عهد «بورقيبة». في بداية الحملة بعض التيارات العلمانية ساندتها آملة التخلص من الإتجاه الإسلامي والسلطة معاً، اليوم الحملة شملت كل صوت مخالف حتى بعض أفراد من الحزب الحاكم فصار حالهم يقول «**أكلت يوم أكل الثور الأبيض**».

جاء في تصريح للوزير السابق محمد الشرفي لقناة المستقلة بعد ما غادر الحكومة وعاد لصفوف المعارضة ضمن التيار اليساري: «لم أكن أتصور أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه وأن ما وقع فاق كل الخيال والتوقعات وتجاوز كل الحدود» هذه شهادة رجل دشن بنفسه الحملة في أوائل التسعينات على إثر الخلاف الذي حدث بينه وبين الطلبة حول قراره تحويل كلية الشريعة إلى بناية قديمة ومتهاوية.

أردت من خلال كتابة هذه المذكرات أن أسجل للتاريخ وللأجيال القادمة شهادات حية نقلتها بكل أمانة وأنا لازلت حتى هذه الساعة بين مخالب سلطة غاشمة ولا أدري ما الثمن الذي سأدفعه بعد ما دفعت، أنا وعائلتي، أكثر من عقدين من أعز العمر وبعد ما إنهار صرح من الأحلام والطموحات واليوم ينهار جسدي بعد إصابته بجملة من الأمراض المزمنة كنتيجة حتمية لممارسات الضغط النفسي والمادي في غياب إمكانيات التداوي والتأمين عن المرض.

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، على بركة الله أضع بين أيدي القراء هذه المذكرات والشهادات الحية على ما حدث ويحدث في تونس لما بعد خروج جيش وجندرمة فرنسا مدونة في هذا الكتيب بطريقة جد موجزة ومختصرة تجنباً للملل، أكثر من (٥٠) سنة لم نشعر فيها لحظة واحدة بالإستقلال الحقيقي ولا بالدولة العصرية ولا بالحداثة ولا بدولة القانون والمؤسسات ولا بإستقلال القضاء ولا بحرية الصحافة، حتى كاد المواطن التونسي، لولا الفضائيات ووسائل الإعلام العالمية، يتطبع مع الظلم والقهر والدولة البوليسية التي نسفت الأحلام وبددت الطموحات وجعلت كل ذي فكر رشيد يعيش المعاناة. بدأت حياتي بالأحلام والطموحات، أحلام بالنجاح في دراستي وطموحات بالوصول إلى أعلى مراتب العلم والمعرفة وفتح آفاق واسعة وعريضة لدفع بلادي العزيزة إلى التقدم والرقي وإحياء مجد أجدادنا وإعادة العزة والكرامة لأمتنا، لم أكن أرى من سبيل لذلك غير الإجتهاد في دراستي والتركيز على العلم والمعرفة مع التمسك القوي بأصالتي العربية الإسلامية، كنت أعيش صداماً عنيفاً بين ما أصبو إليه وما أعيشه، بين ما في قلبي من حنين للماضي المجيد وبين واقع تونس وتوجهات سلطتها السياسية المتنكرة لذلك بل المستهزئة والساخرة منه، وكان -وقت طفولتي- أي في الستينات، إذا أردت أن تحترم عليك بحمل صحيفة فرنسية في يدك ولو كنت تجهل اللغة الفرنسية، كما عليك أن ترتدي ملابس غربية. هذه الأسباب وأسباب أخرى دفعتني إلى التغلب على العقبات التي كانت تحول دون الدراسة والنجاح ومنها الفقر المدقع للعائلة {كنا نسكن كوخاً من القش حتى نهاية المرحلة الثانية في الجامعة} وغياب المدرسة الإبتدائية {أقربها لسكنانا تبعد عنا حوالي (١٠) أميال} والأمية السائدة في محيطنا، هذه العقبات وغيرها انقلت عندي لتصبح عامل دفع وتشجيع وحافز كد وجد وبذل واجتهاد .

عندما تخرّجت سنة ١٩٧٦ من الجامعات الفرنسية تحصلت على ديبلوم مهندس أوّل ودكتوراه اختصاص كان عمري (٢٣) سنة فضلت العودة لأرض الوطن ورفضت عروضاً مغرية كانت حلماً عند أترابي، ما كنت أتصوّر لحظة واحدة أن تدميراً مقنناً ينتظرني من قبل سلطة بلادي، أكثر من عقدين من أعزّ عمري، عمر العطاء والبذل والإنتاج دمرت ودمرت معها حياة عائلتي زوجتي وأبنائي الأربعة، بل وحتّى أقاربي وأصدقائي وجيراني طالتهم يد الظلم والقهر. سجن وتعذيب ثمّ سراح مزيف ثمّ سجن وتنكيل بي وبعائلتي ثمّ سور ضارب من حولي وعيالي من فيلق البوليس وفيلق «القوّادة» ومخبري الشرطة من أصحاب النفوس المريضة كلّ ذلك للقضاء علي قطرة قطرة في ظلّ تعتيم إعلامي رهيب في عصر الفضائيات والأنترنت. لا مراسلات ولا هاتف ولا جوازات سفر ولا عمل ولا تأمين على المرض ولا تغطية اجتماعية ولا حرية تنقل داخل البلد الحبيب ولا زيارات للأهل والأحبة ولكن ماؤنا وملحنا الإستفزازات البوليسيّة والرعب والإرهاب المنظم الرسمي ليلاً ونهاراً لعائلة كاملة طيلة أكثر من عقدين. الساكت على الظلم شيطان أخرس والوقوف السلبي أمام ما يحدث في تونس جريمة لا تغتفر.

من المؤكد أن وضعيتي أفضل بكثير من حالات تعدّ بالآلاف؛ لئن وهبني الله شهرة عالمية جعلت العديد من المؤسسات الدولية والشخصيات العالمية تقف لجنبي وتخفف من آلامي، فإنّ آلاف المظلومين من السلطة الباغية دمروا وانتهكت أعراضهم وديست كرامتهم دون حسيب أو رقيب فهل من مجيب لصياحهم وعويل عائلاتهم، فهل من ماسح لدموع أطفالهم. هل من مستمع لشكواهم هل من منصف لقضيتهم، فالسلطة قد برهنت على مقدرة منقطعة النظير في التعتيم الإعلامي وفي التملق والكذب على المنظمات العالمية لتظهر في زي ديمقراطي لا مثيل له وتصور أعداءها في صورة بشعة مستندة في ذلك إلى حملة مقاومة الإرهاب حتّى تحصل على ود أسيادها من الغرب.

لقد عزمت وقررت أن أحطم هذا السور، إلى متى السكوت وأيام العمر معدودة؟، إلى متى السكوت والمسؤولية أمانة أسأل عنها أمام الله عزّ وجل؟، إلى متى السكوت وأعدائي عزموا ألا يرقبوا في وفي أمثالي الاّ ولا ذمة؟، إلى متى السكوت ولا رجاء ولا خير في من باعوا ذممهم للشيطان والهوى وراحوا يمتصون دماءنا بلا شفقة ولا رحمة؟، إلى متى السكوت والعالم يتقدم ونحن نسير إلى الوراء؟، إلى متى السكوت وقد غاب المنطق وانقلبت الموازين وأصبح الخروف ذئباً والذئب حملاً وديعاً؟، إلى متى السكوت وقد تحطم الصرح الذي بناه رجال وطنيون مخلصون في العلم والثقافة والاجتماع والتربية؟، إلى متى السكوت وأجيال من فلذة أكبادنا تتحطم بعدما تمّ العبث بمستقبلهم في التعليم بمراحله الثلاثة؟. قد تختلف التيارات الفكريّة والسياسيّة فيما بينهما، فالإختلاف أمر طبيعي أقره الله عز وجلّ حيث قال: «ولا يزالون مختلفين الاّ من رحم ربك ولذلك خلقهم». قلت قد نختلف ولكن أرض تونس للجميع لنرفع عنها الظلم ونعيش فوقها باحترام متبادل دون أحقاد ودون الجري لكسب ود الغرب والشرق والاستنصار بهم لضرب بعضنا البعض. إنّ التعصب والتطرّف الذي مارسته السلطة لم يسلم منه أحد، لا الإسلاميون ولا القوميون ولا اليسار ولا حتّى أعضاء الحزب الحاكم أنفسهم، إن الطوفان الذي تنبأ به «بورقيبة» وأعطى إشارة انطلاقه هو نفسه قد جرف الجميع وأتى على الأخضر واليابس وسيأتي في الأخير على أصحاب السلطة، هذا مؤكّد وكأنّني أراه بعيني الآن فقد بدأ بمؤسسه «بورقيبة» وسينتهي بمن يدفعه ويقوده. أنا محسوب على التيار الإسلامي ولي أصدقاء أعزهم وأجلهم من تيارات مختلفة وعشت معهم في الدراسة والعمل دون خلاف رغم الإختلاف، وحتّى كتابة هذا الكتيب فقد شجعني عليها ثلّة من تيّارات مختلفة فأشكرهم جزيل الشكر.

الفصل الأول

نشأة وطموحات

الفصل الأوّل
نشأة وطموحات

كانت نشأتي في بيئة ريفيّة في قرية بئر صالح من عائلة جدّ فقيرة لكن والدي كان من حفظة كتاب الله، فقد درس في فرع من فروع جامع الزيتونة المعمور ثمّ انقطع عن الدراسة بسبب الظروف الاجتماعيّة. لم تكن لدينا مدرسة ابتدائيّة وأقربها بمدينة «الجم» التي تبعد عنّا حوالي (٨) أميال. في البداية تعلمت القراءة والكتابة على يد والدي وعمي عليهما رحمة الله وكانت النية الإكتفاء بذلك. عندما اشتدّ عودي وتجاوزت سن السابعة، اضطرّ والدي أن يشغلني عند فلاح بمقابل دينار ونصف في الشهر - عملي هو رعاية الغنم بمنطقة تبعد عنا حوالي (٥) أميال. في الأثناء واصلت حفظ ما تيسّر من الذكر الحكيم تعلمت الحساب واكتشفت من تلقاء نفسي قواعد الضرب عندما يكون الضارب يتكون من أكثر من رقم وكانت فرحتي عظيمة ظنّا منّي ان ما توصلت إليه لا يعرفه الكثير من الناس، ضحك أبي وقال لي: اصبر، ستتعلّم الكثير إن شاء الله.

كنت مع ابن عمي نكتب كثيراً من الملاحظات والحكايات ونصنفها حسب المواضيع، من ذلك مثلا نكتب عن مواقع النجوم واتجاهاتها في الفصول الأربعة وما نلاحظه في الفجر ونطلق أسماء على مجموعات من النجوم مقلدين في ذلك مجموعة الثريا والميزان ودرب اللبانة وكنا نسميه «مسرب التبانة».

أما في العلوم البيولوجية فقد لاحظنا أنّ عين القط في الظلّ دائريّة وفي الشمس تأخذ شكل خط، سجلنا ذلك في «كنش» أطلقنا عليه عنوان «سبحان الله» - أخذنا قطّاً ميّتاً ودفناه في التراب حتّى لم يبق فيه إلاّ الهيكل، قمنا بتنظيفه وأحصينا عدد عظام الرأس والأضلاع وسجلنا كلّ معلومة وقمنا بنفس العمل مع قطّ آخر، فوجدنا تطابقاً بالكامل بين الحيوانين - إلى جانب ذلك كنّا نصنع لعباً من الطين في شكل سيارات وشاحنات نقطع خشب الزيتون ونصنع منها أشكالاً تبدو غريبة، مسلية، كل ذلك ونحن نرعى الغنم وقبل دخول المدرسة الإبتدائيّة. كنت ألح على والدي أن يرسمني (يسجلني) بمدرسة وكنت أعبر له عن استعدادي للتضحية فالمسافة الطويلة لا تزعجني ولن تكون عائقاً لي، في أكتوبر ١٩٦٠ تمّ لي ذلك بالمدرسة الإبتدائية ب «أولاد حمد» وهي تبعد عنّا حوالي (١٠) أميال، تجنّب والدي مدينة «الجم» خوفاً علي من الضياع، فالمدينة في نظرنا وقتها هي مصدر فساد وتفسخ، التدخين مثلاً وقتها كنا ننظر إليه على أنّه جريمة خاصة للأطفال.

إذن تمّ ترسيمي (تسجيلي) بمدرسة بعيدة وفي منطقة لم أكن أعرفها ولا دخلتها من قبل ولا أعرف أحداً من سكانها: اليوم الأوّل كان لي بمثابة المغامرة إلاّ أنّني لم أكن وحيداً في هذه الوضعيّة، فأبي أقنع عدداً من الأهل أن يرسموا (يسجلوا) أبناءهم معي، في البداية رفض مدير المدرسة قبولنا لأنّ الصف الأوّل يعد أكثر من ستين تلميذاً وأعطى الأولويّة لأهل المنطقة أي جيران المدرسة، هم الذين بنوها بأموالهم وعرق جبينهم ولم يعنهم عليها أحد. وبعد إلحاح اهتدى المدير إلى حلّ: امتحن شفاهيّاً، من كان يحسن شيئاً من القراءة والكتابة والحساب يمر مباشرة للسنة الثانية، ولما جاء دوري انبهر بي المدير وسألني هل أحسن الفرنسية قلت لا، قال لي كنت أنوي ترسيمك (تسجيلك) بالسنة الرابعة مباشرة لكن وبما أنك لا تحسن الفرنسية أرسمك (أسجلك) بالسنة الثالثة، وطلب منّي أن اجتهد فوعدته بذلك وهو ما حصل بالفعل. كنت دائماً الأوّل وبمعدّل لم يسبق أن حصل عليه من قبلي أحد. في السنة الأخيرة من التعليم الإبتدائي مرض معلم الفرنسية والحساب وتغيب ولم يقع تعويضه طلب منّي المدير أن أعوضه ريثما يأتي معلم آخر أو يعود المريض، زملائي كان معظمهم

أكبر منّي سنّاً وقليل منهم من أطاعني وتابع دروسي، في شهادة ختم الدروس الإبتدائية كنت الناجح الوحيد في المدرسة، وفي مناظرة الدخول للسنة الأولى ثانوي نجحنا (٣) فقط بسبب تغيّب المعلم لمدة (٦) أشهر كنا كل يوم من تعليمنا الإبتدائي نعيش مغامرات أثناء السفر، المسافة عشر أميال والطريق منعدمة في سبخة بها أوحال وثعالب وثعابين وعقارب وأفاعي، نحمل محافظنا (حقائبنا) على حمار، ومحافظنا كانت عبارة عن أكياس من القماش نصنعها بأيدينا، ويحمل لنا أيضاً وجباتنا من الأطعمة وهي كسيرات شعير وقليل من الزيت نقتاتها عند منتصف النهار، وفي المساء عندما نعود لا يسد رمقنا إلاّ بعض الأعشاب التي تؤكل كالحميض والجرجيرة لكننا كنّا سعداء وطموحاتنا تجاوزت محيطنا وإمكانياتنا.

في الشتاء البرد قارص وملابسنا لا تتجاوز القطعتين قميص وسروال عندما نصل المدرسة بعد ساعتين من السفر لا يقدر الواحد منّا أن يمسك القلم أو الريشة، مدير المدرسة كان يرأف لحالنا فأمر شاوش المدرسة بأن يغلي لنا الماء ونضع أيدينا في البخار حتى يدور الدم في أصابعنا ونلتحق برفاقنا في القسم.

التعليم الثانوي كان أقل معاناة، فقد حصلت على منحة تمّ بموجبها قبولي في مبيت المعهد كما قرر مدير المعهد بعد أول امتحان أجريته وحصلت فيه على المرتبة الأولى أن تتكفل الإدارة بكل أدواتي وعلم أحد التجار بنتائجي فقرر إدراج اسمي ضمن مجموعة من التلاميذ الحاصلين على هبة من متجره تتمثّل في بعض الملابس، جزاه الله كلّ خير.

في السنة الدراسية ١٩٦٦-١٩٦٧ كنت مرسماً (مسجلاً) بالسنة الثالثة ب (١) وأشيع في المعهد أن الرياضيات فيها خطأ - أستاذ فرنسي في الرياضيات قرأ في جريدة برهاناً يثبت أن كلّ المثلثات متساوية الأضلاع، طبعاً البرهان فيه خطأ إلاّ أنّ كلّ الأساتذة وقتها لم يجدوا هذا الخطأ وعجزوا على ذلك، طلبت منّي أستاذتي وهي بلجيكيّة حاصلة على شهادة التبريز في الرياضيات أن أفوز بالتفطن لهذا الخطأ وقالت لي: «لي فيك الثقة التامّة أن تعطي الأساتذة درساً لن ينسوه وأنا جدّ فخورة بك....». بعد جهد جهيد اهتديت إلى الخطأ فاجتمع كلّ أساتذة الرياضيات في قاعة الأساتذة وقمت بتفنيد البرهان المزعوم موضحاً وشارحاً بالدليل العلمي الخطأ المندس فيه طيلة حوالي ساعة كاملة، تغيب بعض الأساتذة عن دروسهم أثناءها، وبعد انتهائي من هذه «المحاضرة» قام أحد الأساتذة لا أعرفه لكن قيل لي أنه أشهرهم علماً وكتب في أعلى ما كنت اكتب «**نظريّة بن سالم**» وسطرها بالألوان وبقيت غلى آخر السنة الدراسية على سبورة قاعة الأساتذة.

نادرة أخرى لا زلت أتذكّرها: في أوّل سنة أدرس فيها الموسيقى أعجب بي أستاذي إلى درجة أن منحني ورقة دخول مجاناً للمسرح البلدي. ولما جاء وقت تسليم الأعداد (درجات الطلبة في الاختبارات) للإدارة، بقي أستاذ الموسيقى للأخير بعدما أعطى كلّ أستاذ في المواد الأخرى أعداده. ثمّ جاءنا للقسم وهو جدّ مرح ومسرور وقال لنا: « اسمعوني يا أبنائي، لقد تخلفت في دفع الأعداد، كنت أخشى أن يكون أصحاب الأعداد الممتازة في الموسيقى والرياضة هم من المتخلّفين في المواد الهامة، لذلك خفت أن يضحك منّي أساتذة الرياضيات والعلوم واللغات وإذا بي أجد أن التلميذ «بن سالم» هو الأوّل في كلّ هذه المواد وهو ما لم يسبق أن وقع فأنا لا أجد العبارة الكافية لأعبّر عن تشكراتي لابني «بن سالم».

هذه الحادثة ومثيلاتها دفعتني إلى الأمام، كنت أجد تقديراً مبالغاً فيه من قبل أساتذتي. كانوا يرون فيّ ما لم أكن أراه في نفسي، حقيقة كنت أشعر بالقوة وبالثقة في دراستي ولكن لم أكن بالعبقري ولا بالموهوب أبداً كما كان يراه زملائي وأساتذتي، كنت أحياناً أحتقر العمل الذي أقوم به وأخجل من أن يطلع عليه أحد واندهش عندما يطنب الأستاذ في مدحه بل يصل إلى درجة الإطراء في ذلك.

أستاذ بريطاني في اللغة الإنجليزية قال لي ذات مرّة: عندما تصبح رئيساً في تونس هل تمنح لي الإقامة الدائمة؟ ضحكت وقلت له: أنت تستهزىء منّي، قال لي: لا أبداً وهل يوجد أذكى منك في تونس؟

أجريت امتحان الإنجليزية ولما خرجت تفطنت إلى ضعف كبير في ما كتبت وندمت أيما ندم حيث أهملت مثل هذه المادة لحساب مادة الرياضيات واشتدّ بي الحزن على ذلك إلى درجة أنّني لم أتناول الغذاء يومها، ولمّا أعاد لنا الأستاذ أوراق الإمتحان صاح بصوت عال وقال: «بن سالم» ٢١/٢٠. لأنّني تناولت أحد الأسئلة مرّتين بصيغتين مختلفتين وكلّ الأجوبة كانت صحيحة وهو ما أدهشني حيث كنت أعتبر أجوبتي ضعيفة واعتبرها الأستاذ ممتازة.

كانت ملابسي تدعو إلى السخريّة والضحك ولكنّني كنت أحظى باحترام كبير، كانت أصابع قدمي تظهر من الحذاء القديم الممزّق من الأمام، مع ذلك لم يحتقرني أحد الاّ من كان يجهلني. الزمن الذي كنت أدرس فيه كان زمن تطبيق الاشتراكيّة في تونس وكانت الحرب على أشدّها على الدين، كنّا نصلّي خفية تحت المدارج نتوضّأ للصبح ونبقى على وضوئنا حتّى العشاء أحياناً، أمّا الصيام فكان شبه مستحيل، يمنع عنّا السحور ويقع تفتيش خزّاناتنا لحجز كلّ الأطعمة ومعاقبة كلّ من يعثر عنده على أكل مخزون للسحور، وعند وقت الإفطار يمنع عنّا الأكل، أمّا الوجبات العاديّة فهي جدّ جيّدة في النهار وسيّئة جدّا في العشاء وهي طريقة لتشجيع التلاميذ على الإفطار في رمضان ومع ذلك لم أفطر يوماً واحداً وكنت أحافظ على صلواتي ونادراً جدّا ما أجبر على تأخير الوقت منها والحمد لله، كنّا نقف حلقة ما بين (٧) و (١٠) تلاميذ في ساحة المعهد لنحفظ آية أو حديث مع التفسير كان ذلك يوميّاً بعد تناول فطور الصباح وقبل الالتحاق بالصفّ.

عشرية الستينات جاءت بعد غلق جامعة الزيتونة وإلغاء دورها الريادي في نشر الإسلام في إفريقيا وأوروبا وحل الحزب الشيوعي وتبني أفكاره اليسارية من قبل الحزب الحاكم حيث تغير إسمه من الحزب الحر الدستوري إلى الحزب الاشتراكي الدستوري لإستمالة التيار اليساري إلى صفوفه وتمكينه من بعض مواقع القرار فتقلصت حصص التربية الإسلامية واقتصرت برامجها على بعض المسائل الفقهية في التعليم الإبتدائي والثانوي، حصتها الأسبوعية لا تتجاوز ساعة واحدة وضاربها في حساب الامتحان هو الأضعف على الإطلاق بين كل المواد الدراسية مع ضعف رهيب لمدرسي هذه المادة إلا من رحم ربك.

أذكر حادثة وقعت للأستاذ الشيخ الفاضل «علي الطرابلسي» حصته كانت تلي حصة فلسفة لإستاذة فرنسية اشتهرت بتفنيدها لوحدانية الخالق كان الشيخ يرد على حججها ويدحضها، اغتاظت منه الأستاذة وشكته إلى الإدارة التي ناصرتها بتحويل حصة الشيخ.

حملة أخرى كانت تشن على اللغة العربية وللأسف كان يقودها بعض أساتذة العربية وتتمثل في القبول بكتابتها بالأحرف اللاتينية على غرار اللغة التركية، كنت أتصدى لهذه الحملة الوسخة وحصلت لي مع بعض أساتذتي خلافات وأحياناً مشادات كلامية. في هذه الفترة يلقي «بورقيبة» خطابه المشهور الذي أفتى فيه بإلغاء الصوم وأصدر أمره إلى المؤسسات الحكومية بتنفيذ فتواه رغم معارضة مفتي الجمهورية لخطابه.

عندما أكملت سنتي الرابعة بالمعهد وصلت حالة العائلة إلى الخطر: مرض الوالد، الفقر والبطالة لإخوتي، الديون المتراكمة، الجفاف، عندها ورغم صغر سنّي فكرّت في العمل، اتّصلت بالمدير الجهوي للتعليم الثانوي وعرضت عليه أن أعمل قيّماً بمبيت إحدى الثانويات رفض بشدّة في البداية خوفاً من تدهور أعدادي (درجاتي) وضياع دراستي وقال لي: «أنا أراهن عليك فأنت لديك أفضل معدّل في الجهة وأفضل نتائج في الرياضيات أنوي إرسالك إلى فرنسا بعد حصولك على شهادة الباكالوريا» غلاّ أنّني شرحت له ظروف العائلة وقلت له:

«بصراحة قد قمت ببيع الجوائز التي ناولني إيّاها السيّد والي صفاقس». ثمّ سكت من العبرة. تأثّر المدير أيّما تأثّر وقال لي: «القانون لا يسمح لك أن تتوظّف وسنّك دون (١٨) سنة كما لا يسمح لك أن تشتغل بأجر وأنت تلميذ ومع ذلك سأسمّيك قيّماً بمبيت المعهد الفني فرع شارع الجيش، وواصل دراستك بالمعهد الثانوي للذكور وحاول ولو كان ذلك صعباً أن تحافظ على مستواك». فعلاً كان صعباً فالعمل كان مقداره (٤٢) ساعة أسبوعيّاً. كيف أوفّق ذلك مع (٣٦) ساعة دراسة؟ العمل في مكان والدراسة في مكان آخر إلى جانب المشاكل العائليّة التي بدأت أحمل وزراً منها، أصبحت لي أربعة التزامات يصعب عليّ أن أتخلّى عن واحدة منها وهي:

١- **الدراسة:** يجب أن أحافظ على النسق الذي كنت عليه ولو بأقلّ جهد ممّا كان وأن تبقى نظرة زملائي وأساتذتي لا تتغيّر.

٢- **العمل:** فأنا جديد في عملي ولأوّل مرّة في حياتي سأحصل على جراية (أجر) لذا لا بدّ أن أفوز بثقة مسؤوليي وأن تكون العلاقة بيني وبين من كلّفت برعايتهم حسنة جدّا.

٣- **الحلقات الدينيّة:** فهذا واجب وصلة بيني وبين خالقي يجب أن تبقى متينة رغم العواصف.

٤- **الجانب الاجتماعي:** ظروف العائلة وما تتطلّبه، وكذلك ظروف القرية والريف الذي أسكنه فوالدي كان بمثابة شيخ القبيلة. فهو أول مثقف في الجهة وإليه يعود حلّ جلّ المشاكل التي تقع بين الناس، وبدأت وفي حياته أرث ذلك على صغر سني كنت أحضر النزاعات وأفضها.

هذه الظروف بنت شخصيّتي، جعلت مني المحارب العنيد للتكبر والإستعلاء والظلم كنت أقول لأصدقائي: «لو كان التكبر كائناً حيّا لقاتلته حتّى الموت». كم أبغض الكبرياء والإستعلاء كم أكره ذلك وكم أحتقر كلّ متكبر جبّار. إن شعوري بالعداء لهذه الصفة القبيحة أعجز أن أعبر عنه.

قبل حصولي على أوّل جراية حدث لي ما يلي: دخلت القسم متأخّراً عن زملائي ببعض دقائق وكانت قاعة القسم في الدور الرابع والسبب هو أن أحد التلاميذ وبصفة عفوية داس شبشبي (حذائي) وهو قديم ومن البلاستيك، أخرجت من محفظتي خيطاً وإبرة كنت دائماً أحملها معي ورقعت الشبشب، عندما دخلت القسم كان الأستاذ السيد «بنكر» وهو أجنبي قد علم بما وقع لي، طلب منّي أن أناوله الإبرة والخيط والحذاء المعطب والمرقع ثمّ التفت إلى زملائي وقال: **«هذه ليست صفة الإنسان العادي، فهذا رجل عظيم، أحفظوا عنّي هذا القول للتاريخ»**.

بعد سنة من ذلك توفي والدي رحمه الله ولكنه تركنا قد أقلعنا من مستوى الصفر وقد حصلت على الجزء الأوّل من البكالوريا (الثانوية) وبصدد تحضير الجزء الثاني قبل الالتحاق بالجامعة مع النجاح التام في عملي كموظف دولة. في حزيران (يونيو) ١٩٧٠ حصلت على شهادة الباكالوريا رياضيات: في البداية قيل لي أني سألتحق بالجامعات الألمانية للدراسة هناك إلا أنّ خلافاً ديبلوماسياً وقع بين تونس وألمانيا بسبب استعمال مناضلين فلسطنيين جوازات سفر تونسية حال دون سفري، عرض علي الدراسة في المدرسة القومية للمهندسين التي فتحت لأوّل مرة تلك السنة. رفضت ذلك وقررت الترسيم (التسجيل) بكليّة الفلاحة (وقد كانت تسمى المدرسة العليا للفلاحية وهي أول مؤسسة جامعية على النمط الغربي أسست في تونس في القرن التاسع عشر على يد أحمد باي) في تلك السنة أصبحت كلية وسأكون ضمن أول فوج في الكلية الجديدة القديمة. بعد أسبوعين من الدراسة اجتمع بنا وزير الفلاحة وألقى فينا محاضرة مادحاً اختيارنا لهذه الشعبة وبعد المحاضرة سأله أحد الطلبة عن الآفاق، والمستقبل فأجاب الوزير: «لا خوف عن المستقبل فالحكومة بصدد درس بعث

أكبر معمل للخمور بإفريقيا، يمكن أن يشغلكم كلكم وزيادة». لم أترك الوزير ينهي كلامه وخرجت من القاعة ثمّ اتّجهت إلى الإدارة فأخذت ملفي بعدما قدمت استقالتي من الدراسة هناك وغادرت الكلية بلا رجعة، بعد أكثر من شهر ونصف من افتتاح السنة الجامعية التحقت بكلية العلوم شعبة رياضيات فيزياء وقررت أن أواصل دراستي إلى جانب القيام بأي عمل يدر على العائلة ما يسدّ رمقها واخترت التدريس في المدارس الحرة مع إلقاء دروس خصوصية في المنازل لتلاميذ الثانوية حتّى حصلت في حزيران (يونيو) ١٩٧٢ على الدبلوم الجامعي للدراسات العلمية رياضيات فيزياء ثم وفي يونيو ١٩٧٤ على شهادة الأستاذية رياضيات. كان عملي شاقاً جداً ومع ذلك كان نشاطي الثقافي مع ثلة من زملائي يأخذ منّي وقتاً طويلاً، الكلية تونسية وعلى أرض عربيّة مسلمة ولكن كل ما فيها يوحي بأنّنا في أوروبا ولا شيء يدل على عروبتها أو إسلامها حتى الطلبة فيما بينهم كانت تطغى في حديثهم اللغة الفرنسية على العربية وفي خطاباتهم في الاجتماعات العامة كان الخطباء يتكلمون في معظم الأحيان بالفرنسية. علماً أن هذه الفترة كان اليسار يسيطر على معظم الأنشطة فقررت مع ثلّة من زملائي وفي أول سنة في الجامعة تكوين جمعيّة أطلقنا عليها اسم «لجنة المحافظة على العربية في الأوساط الطلابيّة»، وأقنعنا عدداً كبيراً من الطلبة الانضمام إليها، كلّ ملتزم في هذه الجمعية يحرّم عليه في حديثه العادي النطق بالألفاظ الفرنسية وهو صعب جدّاً، كلّ مخالفة يدفع عنها صاحبها خطيّة مالية زهيدة. تجمع تلك الأموال ونشتري بها كتيبات صغيرة الحجم ومفيدة في مادة اللغة والدين والنحو نوزع تلك الكتب على بعض الطلبة لإقناعهم بالعودة إلى أصالتنا والاعتزاز بها.

في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ حصلت على بيت بالحي الجامعي ب «المنزه» أين تعرفت على الأخ «صالح بن عبد الله البوغانمي» الذي كان يتحسر ويأسف لبيع الخمر في مشرب الحي وكنت أشاطره المشاعر، اقترح علي المطالبة بمسجد في الحي، كنت أرى ذلك مستحيلاً في تلك الظروف، الأخ كان أشجع مني وأكثر حماسة للموضوع، بادر لوحده بمقابلة المدير وعرض عليه الفكرة، في البداية وجد صدوداً كبيراً ثم حصل على الرخصة بعد إلحاح وثبات، وكانت فرحتنا عظيمة يوم فتح المسجد وتدشينه، كان يقيم بنفس الحي الأخ «يحي إسماعيل نعيم» من غزة وهو طالب بكلية الشريعة وله زاد لا بأس به في الدعوة والفقه وعلوم القرآن {علمت أن الأخ استشهد في بيروت سنة ١٩٨٢ عندما كان يقود مجموعة من المجاهدين} مما حفزنا على إقامة سهرات تتخللها دروس ومحاضرات كنا ندعو لها الطلبة من المقهى (الحانة) وكانوا يحضرون أحياناً وهم سكارى يسمعون موعظة عساها تغير حياتهم. في أول محاولة لإقامة الأذان وقفنا ثلاثة حذو المؤذن الأخ «جمعة قراجة» خوفاً عليه من إعتداء الحاقدين على الدين، وفعلاً مجرد بدء الأذان تهاطلت علينا علب الخمر الفارغة وتواصل ذلك مع كل آذان لكن بمرور الزمن تلاشى هذا الفعل الدنيء وقبل الغير بوجودنا لما يئس من ثنينا وكسر عزيمتنا وكان للأخ «صالح» الفضل الكبير في ذلك. نما عددنا واشتد عودنا في ذلك المسجد، فربطنا علاقة مع الأخوة في الحي الجامعي ب «رأس الطابية» على بعد حوالي خمسة أميال، وصرنا نتبادل الزيارات، أحياناً يوم الأحد نصلي معهم صلاة الفجر بعدما نقطع المسافة مترجلين، وبعد الصلاة نقضي ساعة رياضة مع بعضنا في ملعب الحي وقبل إستفاقة بقية الطلبة، كنا نرفض اللعب مع عامتهم لتعودهم على التلفظ بكلمات منحطة وبسبهم للجلالة وللدين،كان ذلك أمراً عادياً عند عامة الناس وخاصة الطلبة، المتمسك بدينه في ذاك الوقت كان يشعر بعزلة، لذلك كنا نحن لبعضنا ونتوادد.

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢ اتصلت بالكاتب العام للكلية ثمّ بالعميد عدة مرات للحصول على قاعة نخصّصها للصلاةلم أقل لهما مسجد، فتلك الكلمة تثير حافظة الإدارة والوزارة، وفقتي الله لذلك إلاّ أن المسؤول أشار لي، إشارة فيها تهديد جديّ، عن عدم استعمال ملصقات أو علامات على باب القاعة. وعدته بذلك وفور تسلمي المفتاح أخلفت موعدي هذا فعلقنا على الجدار أكثر من (٥٠) علامة تشير إلى تواجد مسجد في الكلية وهو شيء لم يحدث من قبل في «تونس بورقيبة» العلمانية، كنا في البداية (٥) طلبة فقط نقيم الصلاة، وبعد أقل من شهر تجاوز عددنا (٥٠) طالباً فقررنا رفع صوت الآذان- كان حقيقة يوما مشهوداً في أوّل يوم يقام الآذان في كليّة العلوم «الفرنسية التونسية»، عند سماع أول صوت للأذان توقف عدد من الأساتذة عن المحاضرة والدروس وهرول الطلبة وبعض المدرسين نحو مكان الصوت، سمعت أحدهم يقول: «لا ليس أذان للصلاة ولكن يبدو أنه فيلم يصور هنا، لكن لماذا هنا؟». كنت واقفاً إلى جانب الطالب المؤذن يومها، لم يرتبك المؤذن ولم يخف أحداً وكان هو أيضاً طالب رياضيات وهو اليوم يعمل مهندساً عاماً في الصناعة، بعدما أتم دراسة الهندسة بباريس، بعد أيام قليلة أقمنا صلاة الجمعة في هذا المسجد وتواصل كذلك إلى سنة ١٩٨٧، سنة الجنون «البورقيبي» والهجمة الشرسة على كل ما هو إسلامي فأغلق المسجد إلى حدّ كتابة هذه الأسطر، وكم مرة عدت وصليت فيه وأنا أستاذ محاضر وعادت بي الذاكرة غلى يوم تأسيسه. موضوع الحديث عن هذه الفترة من حياتي ثري ومادته جد دسمة إلاّ أنّني ولأسباب معلومة سأمر عليها مر الكرام وأدعو الله أن يمنحني الظرف المناسب للحديث عن ذلك، فأنا وكل التونسيين لا زلنا بين مخالب سلطة ظالمة لا ترحم.

عندما دخلت الجامعة سنة ١٩٧٠ كان مجمل عدد الطلبة بجميع اختصاصاتهم لا يتجاوز (١٢) ألف معظمهم في المركب الجامعي ب»المنار» الذي يضم المدرسة الوطنية للمهندسين وكلية العلوم وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كانت كل المناهج تدرس بالفرنسية، وحتى المدرسة العليا للحقوق التي تدرس بالعربية ومراجعها إسلامية طوال الوجود الفرنسي تم إلغاؤها بأمر رئاسي وإلحاقها وإلحاق بعض من إطاراتها بكلية الحقوق لكنهم وبحكم جهلهم للغة الفرنسية وتشبث بعضهم بلباس تقليدي عوملوا بنوع من الاحتقار والسخرية. سنة ١٩٧٣ قرر «بورقيبة» أن يلقي أسبوعياً محاضرة في تلك الكلية عن تاريخ الحركة الوطنية المختزلة في حياته الخاصة، فالدولة هي «بورقيبة» والوطن هو «بورقيبة» وما دون ذلك صفر على الشمال. في محاضراته لم يتردد «المجاهد الأكبر» على تزييف الحقائق بتصغير وحصر نضال عدد من الوطنيين الشهداء بل وحتى قذفهم واحتقارهم على غرار الشيخ «عبد العزيز الثعالبي» والمجاهد «محي الدين القليبي» وغيرهم مما حدى بالمرحوم «محمود الماطري» أن يرد على افتراءاته في جريدة العمل لسان الحزب الحاكم في مقال طويل وشجاع نادراً ما كنا نسمع تلك اللغة، تناول المقال تصحيحاً لبعض الحقائق المزيفة.
محاضرات «بورقيبة» لم تخل من السفاسف والكلام الساقط والماجن وأفعال الرجل مع الممثلات والمطربات دون حياء أو خجل من أحد، الرجل كان يحتقر الجميع ويعتبر نفسه فوق الجميع، من المهازل التي صحبت تلك المحاضرات أنشطة عمال البلدية حيث يقضون أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس في تعليق صور «بورقيبة» وتزيين الطريق الرئاسية، الجمعة يوم المحاضرة، السبت والأحد إزالة الصور والزينة، وتعاد نفس العمليات في كل أسبوع.

بعد حصولي على الأستاذيّة رياضيات: عام ١٩٧٤ توجهت إلى باريس أملاً في الالتحاق بالمدارس العليا المختصة في الهندسة ومواصلة الحلقة الثالثة من التعليم العالي. اعترضتني في البداية صعوبات كثيرة، فالسلطة التونسية رفضت تمتيعي بمنحة جامعية في حين حصل على ذلك عدد هام من زملائي ولم تكن تتوفر فيهم الشروط ولكن توفرت فيهم صلة الصداقة أو القرابة من ذوي السلطة، فيد وسيلة «بورقيبة» مثلاً تطول المستحيل وأقوى من المعدلات والنتائج الباهرة، وإذا كانت لديك معرفة بالاتحاد النسائي فذاك يغنيك عن النتائج الحسنة وكلّ شيء ممكن. المحسوبية في الإدارة التونسية ترعرعت ومدت عروقها وتأصلت وهي في تصاعد مستمر حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً. رغم الظروف المادية القاسية قررت أن أرسم (ألتحق) بمدرسة عليا للهندسة وبالمرحلة الثالثة معاً في كليتين مختلفتين الأولى «المدرسة العليا للمعادن والبناء الميكانيكي بسان أووان» بالضاحية الشمالية بباريس والثانية بكليّة العلوم- جيسيو- بقلب باريس بعد ثلاثة أشهر تراجعت السلطة التونسية وأرسلت لي المنحة لكن بعدما اتكلت على الله وعلى نفسي في ضمان عيشي بالعمل والكد، فقد كنت أعطي دروساً خصوصيّة لتلاميذ الباكالوريا في المنازل كنت أدرس (٨) ساعات يومياً في الهندسة ولم يكن لدي وقت إلاّ في الليل حيث كنت أعمل (٥) ليال في الأسبوع في التدريس في البيوت، الراحة الوحيدة عندي هو يوم الأربعاء بعد الظهر أطهي طعام أسبوع كامل وكل يوم عندما أعود في المساء إلى غرفتي بباريس (١٠) في الطابق السادس، أسخن من الطعام وآكل ثمّ التحق بساعات الدروس الخاصة. حضوري بدروس المرحلة الثالثة كاد يكون منعدماً، إلاّ أنّي آخذ كلّ ما يفوتني وأذاكره وحدي. بعدما أجريت أول امتحان في الهندسة استدعاني المدير السيد «آزو بيار» وسألني عن ظروفي المادية ثم حرّر رسالة قرأها علي وأرسلها إلى وزارة الخارجية الفرنسية وأرسل نظيراً منها إلى كتابة الدولة للجامعات الفرنسية، وما جاء فيها «أحثكم بإلحاح أن تمنحوا الطالب «بن سالم» منحة فرنسية تليق بوضعيته ونتائجه فهو كما أرى شخصياً سيكون خير ممثل للثقافة الفرنسية ودرعاً للحضور الفرنسي تقنياً واقتصادياً في بلاده»

وفعلاً، بعدما حصلت على المنحة التونسية المقدرة وقتها ب (٥٠) دينار شهرياً، ثمّ تغييرها وتعويضها بمنحة فرنسية وتقدر بحوالي (١٣٠) دينار إلى جانب امتيازات أخرى كحق السكن في الأحياء الجامعية الفرنسية، لأنّ «دار تونس للطلبة» في باريس كانت مخصصة فقط للطلبة الدستوريين أي طلبة الحزب الحاكم وكم مرة طردوني منها شر طردة.

في آخر السنة أجريت امتحان شهادة الدراسات المعمقة في كلية العلوم وكنا (١٠) مترشحين في ذلك الاختصاص وكانت النتيجة مفاجئة للجميع: معدلي (١٢/٢٠) وأقرب ملتحق بي كان معدّله (٩/٢٠) أي كنت الناجح الوحيد، فالامتحان كان صعباً جداً، أخذت نسخة من المعلقة وأرسلتها هدية لمعلمي وذكرتهم بنتيجتي في شهادة ختم الدروس الابتدائية حيث كنت أيضاً الناجح الوحيد في مدرستي.

في صائفة ١٩٧٥ عدت إلى تونس وقررت أن أتزوج وهو ماتم ثمّ أخذت زوجتي معي إلى باريس وحصلت على سكنى في الحي الجامعي المخصص للمتزوّجين بمدينة «انطوني» بالضاحية الجنوبية لباريس. زوجتي من أقاربي عاشت يتيمة بعدما مات والدها في حادث مرور وهي في الثانية من عمرها، انقطعت عن الدراسة من الإبتدائي لكنها كانت سندي القوي وملجئي الآمن في دراستي وفي عملي وفي محنتي ومعاناتي كما سيأتي.

في السنة الثانية قررت أن أخصص معظم وقتي لإنهاء دراسة الهندسة مع تأجيل تحضير دكتوراه اختصاص لسنوات أخرى، فكنت في كامل العطل الصغيرة أقوم بتربصات وأحضر الملفات والمذكرات إلى جانب مواصلة

الدراسة النظرية في المعهد وذلك ربحاً للوقت، وفقني الله في ذلك. من جانب آخر وبما أنّني مرسم بكلية العلوم لتحضير أطروحة دكتوراه فإنّه يجب علي تقديم تقرير عن تقدم الأبحاث التي أجريها لأستاذي المشرف وهو بدوره يمدني برسالة أرفقها لملف المنحة. طلب مني أستاذي في يونيو ١٩٧٦ أن أجمع ما توصلت إليه من نتائج في بحوثي تلك وتحريرها، وأي نتائج فدروسي وحضوري في معهد الهندسة أخذ منّي كامل وقتي ولم يكن لدي لا نتائج ولا بحوث تستحق الذكر أقدمها لأستاذ الأطروحة الذي لم يكن على علم أنني بصدد تحضير دبلوم مهندس إلى جانب الأطروحة. فهو لا يغفر لي ذلك، فالنتائج التي حصلت عليها في شهادة الدراسات المعمقة تعطي الانطباع أنني متفرغ للحلقة الثالثة في دراستي ولا شيء دون ذلك.

الرجل كان طبعه صعباً وقليل ما يبتسم في حديثه لكنه طيب لا أشكّ في ذلك. كنا جميعاً نهاب غضبه وحتى كاتبته كانت تتجنّب أي شيء لا يرضيه. إذن قررت أن أقدم له تقريراً كما طلب وليكن ذلك في شهر أكتوبر ١٩٧٦ فوافق على ذلك.

عدت لزوجتي في المساء وقلت لها: «جاء وقت الجد، فلنشد الأحزمة. الآن بدأ العمل الحقيقي»، قالت لي: «كل ما كنت تفعل هو هزل ولعب؟» قلت لها: «يعني كذلك إن شئت». عزمت على ألا أخيب ظنّ أستاذي وأن أنجز شيئاً ما ولو كان بسيطاً في المرجعيّة البحثيّة وفي بعض ما أتوصّل إليه من نتائج تحليل وتعريف بعض النظريات التي كلفني بها كلّ ذلك إلى جانب إنجاز التربصات في المعامل وتحضير أطروحة الهندسة، في الليل كانت زوجتي المسكينة تجلس إلى جانبي تمدني بين الفينة والفينة بكأس شاي أو قهوة أو طعام خفيف وأنظر إليها أحياناً فأجدها قد نامت وهي جالسة، فأصيح في وجهها: «مازال باكراص، قومي وأعينيني، فتجيبني انظر إلى الساعة»، انظر فأجد الوقت الواحدة والنصف أو الثانية بعد منتصف الليل استغفر الله وأستسمحها ثمّ أذهب إلى الفراش لأنهض عند الفجر. في أكتوبر حررت تقريراً كما طلب مني أستاذي يحتوي التقرير على حوالي (٨٠) صفحة مكتوباً باليد وسلمته للأستاذ، أشار إلي بالعودة بعد أسبوع ريثما يدرس هذا التقرير في تقدم الأبحاث. بعد أسبوع ترددت في الذهاب إليه خوفاً من غضبه، فقد كنت أنظر إلى ما قدمت بأنه هزيل وليس في المستوى المطلوب بادرت بالذهاب إلى الكاتبة وسألتها إن كان الأستاذ هذا الصباح منشرحاً أم عكس ذلك، قالت لي: «جاء وسأل عنك وكان جدّ منشرحاً»، وأشارت الي بالدخول ففجأني بالتحية الحارة وأمر بإحضار فطور خفيف ثم التفت إلي وقال: «حقيقة «برافو» لقد قرأت أطروحتك فهي في مستوى رفيع وسننشر منها مقالاً في المجلة المختصة وسنسجلها بالمركز القومي للبحوث العلمية بباريس». كدت لا أفهم شيئاً فأنا قدمت تقريراً لا أطروحة والنتائج بسيطة، هل الأطروحة سهلة إلى هذا الحدّ؟ ماذا يعني أستاذي؟ جال فكري في متاهات عديدة وشكوك كثيرة، إلاّ أن أستاذي تناول الأوراق أمامه وبدأ يدرس معي تلك النتائج ويقارنها بأخرى قام بها من سبقني ولما انتهى قال لي: «أظنّ أنّ شهراً واحداً يكفيك لرقن وطباعة الأطروحة، هل تقبل أن تكون المناقشة يوم ١١/٢٥؟» قلت: «نعم»، وأنا لا أكاد أصدق. تناولت جوانب تنظرية حول المجموعات الغامضة في الرياضيات وجوانب تطبيقية في ميادين الصناعة الآليّة، الجانب التطبيقي هو أيضا موضوع أطروحة دبلوم مهندس وقد أعانني الله عز وجلّ على إتمام ذلك وفي وقت واحد بعد المناقشة قال المدير الفني لشركة «رينو» لصناعة السيارات السيد بيزياي: «في التاريخ نقول ما قبل الميلاد وما بعد الميلاد، وفي الصناعة الآلية نقول ما قبل «بن سالم» وما «بعد بن سالم».

هذه الكلمة عبرت عن انبهاره بالنتائج التي توصلت إليها والتي تخول للمصانع الكبرى إلغاء دور مكتب العمليات المتكون من عدد كبير من المهندسين وتعويضه بحاسوب صغير اسمه «الآلية المبرمجة Automate

Programmable». وصلني من المؤسسة الفرنسية للتقدم في الإنتاج الصناعي الآلي ADEPA مقدار من المال مقابل ما انجزت، واقترح علي السيد «بومار» مدير بمعهد عال للهندسة أن أباشر عملي معه كمدرس وباحث هناك، وقال لي: «نصرف لك جراية كاملة مثل الأساتذة الفرنسيين ولكنك تعمل نصف وقت فقط، وتقضي بقية وقتك في المخبر لتنشيط مجموعة من الباحثين»، اعتذرت عن قبول هذا العرض المغري ومثله كالعمل كمهندس بمعمل يصنع قطع طائرة آيرباص. كنت قد تربصت فيه وكان أحد المشرفين على صناعة الطائرة من أساتذتي. اتصل بي السيد «محمد الفندري» وهو ملحق ثقافي بالسفارة التونسية وطلب مني الالتحاق بأرض الوطن ومباشرة عملي في «صفاقس» فقد فتحت جامعة هناك وليس لديها أي مدرس في الرياضيات. لم أسأل مخاطبي ماهي ظروف العمل وماهي الجراية والامتيازات، فأنا أعرف أنّ الجامعة جديدة إذن ما فيها إلاّ الكد والجدّ والتعب والإرهاق، هيأت نفسي لذلك وعدت إلى تونس يومين فقط بعد مناقشة الدكتوراه وحصولي على دبلوم مهندس أوّل في الصناعة الآلية، نصف أمتعتي وملابسي أنا وزوجتي تركتها، الوقت ليس كافياً والطلبة في الجامعة الجديدة ينتظرون أستاذ الرياضيات.

دراستي في المرحلة الثالثة وفي الهندسة لم تستحوذ على كامل وقتي فقد كنت أعمل وأدر بالمال على العائلة وقمت ببناء منزل في قريتي «بئر صالح». بعدما كنا نسكن كوخاً من القش والطين ولكن الأهم من ذلك قمت مع ثلّة من أصدقائي العرب والمسلمين الدارسين في باريس بتأسيس أوّل مسجد بالحي الجامعي ب«أنطوني» كنت فيه إماماً وخطيباً كما جمعنا فيه شمل الطلبة المسلمين من أنحاء العالم وقمنا بأنشطة دعوية وثقافية جلبت انتباه التيارات المعادية للخير فكادت لنا المكائد ولكن لم تفلح في إطفاء هذا النور.

ففي شتاء ١٩٧٥ أقدم مجهولون على تمزيق المصاحف الموجودة في المسجد، وتبولوا على فروشاته ووضعوا على الجدران نجمة داوود بالدهن وبحجم كبير، كما أقدموا على إتلاف ممتلكات تعود إلى إدارة الحي الجامعي مما حدى بهذه الأخيرة إلى تقديم شكوى لدى البوليس الفرنسي الذي قام بالبحث في القضية وبعد التحريات أعلمني ضابط الشرطة أن مجموعة من الشبيبة الشيوعية المغربية وعناصر من الطلبة اليساريين التونسيين هم الذين عبثوا بالمسجد وقال لي: «هؤلاء لم تسلم منهم حتى بيوت العبادة». بعد هذه الحادثة وافقت إدارة الحي على توسيع المسجد وتسليمنا مفاتيحه. أقمنا فيه عدة تظاهرات إسلامية وندوات ثقافية وقمنا بدعوة عدد من المفكرين أذكر منهم الشيخ المرحوم «محمد مبارك» من جامعة أم القرى وغيره من المفكرين المسلمين. كما كان لي عدة انشطة في جمعية الطلبة الإسلاميين في فرنسا ومقرها بنهج (شارع) «بواياي باراي» في باريس مع العلامة الأستاذ «محمد حميد الله» الذي قام وقتها بتأليف كتاب «السنة La Sunna» وبترجمة كتاب الله (القرآن) إلى الفرنسية بمعية الأستاذ «لتورمي» من جامعة «السوربون»، وحضرت عدة مرات مع المفكر الفرنسي «موريس بيكاي» مؤلّف كتاب «الإنجيل والقرآن والعلوم»، وقمت مع إخواني بتوزيع وإشهار هذا الكتاب الذي صدر سنة ١٩٧٦ ولا زلت أعتبره من أحسن ما قرأت من الكتب الفرنسية حيث تناول كاتبه الموضوع بكل تجرد لا يحكم فيه سوى المقياس العلمي الصحيح في المقارنة التي كان يقوم بها بين الكتب السماوية والعلوم الحديثة كعلم الفلك والرياضيات والطب (المؤلف جراح).

إذن تعليمي بدأ في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠ وانتهى في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ أي (١٦) سنة منها (٨) متفرغاً تماماً للتعلّم (٤ ابتدائي و٤ ثانوي) و(٨) سنوات أشتغل عملاً كاملاً وزيادة وما تبقى من وقتي فهو للدراسة.

عندما أراجع نفسي الآن أندم كل ندم على الشغل وأتمنى لو لم يكن ذلك وكنت متفرغاً للدراسة رغم الظروف الاجتماعية القاسية. والآن لا أنصح أحداً أن يفعل مثلي فإنّه من الصعب جداً أن يوفق الإنسان بين الدراسة والوظيفة خاصة في المرحلة الثانوية والمرحلتين الأولى والثانية من الجامعة اعتبرها عملية انتحارية من الأسلم أن يتفرغ الطالب للدراسة وما بقي له من وقت أن يشغله بالثقافة العامة في شتى الميادين وأن يعمق زاده الفكري والسياسي فهي أحسن فرصة في عمر الإنسان للتكوين العام.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثاني

ظروف العمل

الفصل الثاني
ظروف العمل

عدت إلى تونس فور انتهاء الدراسة وباشرت عملي في ١٩٧٦/١٢/٠١ بجامعة «صفاقس» وجدت (٦) مساعدين فرنسيين يدرّسون الرياضيات فأخذت على عاتقي رئاسة القسم كما تحملت مسوؤلية جلّ المحاضرات وتحضير البرامج للأقسام الجديدة وقمت بعدة سفرات إلى الخارج لانتداب مدرسين جدد من الطلبة التونسيين الذين أتمّوا دراستهم أو بصدد ذلك إلى جانب هذا العمل المضني كانت لي عدة أنشطة أخرى ففي الميدان الاجتماعي قمت إلى جانب ثلّة من زملائي بتكوين أول نقابة للتعليم العالي والبحث العلمي ب»صفاقس». كان ذلك في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ انتخبت على رأس هذه النقابة أربعة مرات متتالية إلى أن تخليت عن ذلك في آذار (مارس) ١٩٨٣ نظراً لكثرة المهام التي كلفت بها في المؤسسات العلمية الدولية، كما واصلت إجراء بحوث علمية ونشرت عدة مقالات في المجالات المختصة وشاركت في العديد من التظاهرات العلمية داخليّاً وخارجيّاً مستعيناً في ذلك بأصدقاء لي من أساتذة مشهورين عالمياً أخصّ بالذكر منهم الروماني «رادي رسكا» والأمريكي «الفريد قراي» والفرنسيين «أندري لشنير» و»فيتش» من «أكادمية العلوم والباركيميرول» من جامعة «تولوز» وعدد من علماء الفيزياء النظرية ب»المركز الدولي للفيزياء النظرية بتريستا» ايطاليا تحت رئاسة الأستاذ «محمد عبد السلام»، صاحب جائزة نوبل للفيزياء، المركز تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة اليونسكو، إذن تواصلت هذه البحوث إلى أن انجزت أطروحة دكتوراه دولة في (أكتوبر) ١٩٨٠ وموضوعها كان في الهندسة التفاضلية وتطبيقاتها على الفيزياء النظرية (النسبية العامة). تمّ على إثرها قبولي كعضو قار بالمركز الدولي للفيزياء النظرية ثم مقرراً بالمركزية الدولية للرياضيات ب»برلين» Zentralblatt fur Mathematik وبمجلة الرياضيات الدولية بجامعة متشغن الأمريكيةMathematical Reviews حيث نشرت عشرات التقارير. كما تم تعييني بلجنة انتداب بوزارة التعليم العالي ثمّ انتخبت فيها مرتين وبقيت عضواً بها إلى أن تم إيقافي في ١٩٨٧ ومعي ملفات المترشحين سألني أحد أعوان أمن الدولة عن تلك الملفات ماذا أفعل بها؟ فأجبته. فقال لي: «أنت عندك دكتوراه في الحساب؟» قلت: «نعم»، قال لي: «أنا عندي دكتوراه في التعذيب سأذوّقه لك وتراه بعينيك».

نشطت أيضاً باتحاد الفيزيائيين والرياضيين العرب ومقره بغداد وبمؤسسة الكويت للتقدم العلمي وباتحاد الجامعات الناطقة كلياً أو جزئياً بالفرنسية مقرها بروكسال ومنريال. كما أشرفت على مجموعة من الباحثين ضمن المركز القومي للبحث العلمي بباريس. ودعيت للمشاركة في أنشطة علمية بجامعة مريلند الأمريكية. كلّ ذلك إلى جانب عملي في المستوى الوطني كأستاذ محاضر ومديراً لقسم الرياضيات وعضواً بالمجلس العلمي.

في سنة ١٩٨٣ حدث شغور في منصب مدير د 1 D بمنظمة اليونسكو يكون نائباً للمدير العام مكلفاً بالعلوم والتقنية للعالم العربي فرشحني إلى هذا المنصب عدد من الشخصيات العلمية وطلب مني تعمير استمارة الترشح. وكان الحظّ وافراً للفوز. الملف يمر عبر وزارة التعليم العالي، الوزير فور علمه بذلك خاطب عميد الكلية التي أعمل بها فجائني وقال لي: «إذا أردت أن تغادر الكليّة لسبب أو لآخر فأغلقها وخذ معك المفتاح»

وهو تعبير ينم على ضرورة بقائي في منصبي وعدم المغادرة. تراجعت وسحبت ملفي رغم إلحاح الشخصيات الدولية على الترشح.

في سنة ١٩٨٢ تحولت كلية العلوم والتقنية بصفاقس إلى مدرسة قومية للمهندسين وبقيت صفاقس بدون كلية علوم وهي ضرورة تمليها الظروف على الجهة كنت دائماً أطالب بإحداث كلية علوم إلى جانب الهندسة في سنة ١٩٨٦ أصبح عدد الطلبة المطرودين من الهندسة يفوق ٣٠٠ طالب والحل الوحيد لهؤلاء هو فتح كلية العلوم فقمت بدعوة زملائي للإمضاء على عريضة تطالب الوزارة الترخيص لنا في ذلك واتصلت عدة مرات بالمسؤولين في الوزارة وخاصة منهم الوزير ومدير التعليم العالي ومدير الشؤون الطلابيّة. وحصلنا في النهاية على ترخيص بفتح الكلية في ١٩٨٦/١١/١٦ وتم إنقاذ الطلبة المطرودين وإدماجهم في العلوم الصحيحة عوضاً عن الهندسة كما سيأتي لاحقاً. ظروف عملي لم تكن عادية كما هو الحال لسائر الزملاء بل كانت في معظمها تتسم بالقسوة والنكد ولحقتني أثناءها أتعاب كثيرة مرجعها تشبثي بهويتي وأصالتي في وقت ظن فيه دفن واندثار مثل تلك القيم. ف»بورقيبة» ومن أول تمكنه من السلطة أو بالأحرى تسلمه إياها من فرنسا، أشهر سيفه على كل نفس عروبي وإسلامي، وأقدم وهو في سنته الأولى في الحكم وبشجاعة نادرة وجرأة لم يسبق لها مثيل في العالم الإسلامي على غلق أعرق منارة للإسلام في إفريقيا أي جامع الزيتونة المعمور، ولما استتب له الأمر ولم يجد معارضة جادة وقوية تثنيه على صنيعه إلا بعض الأصوات الخافتة المحتشمة، تشجع الرجل ومضى قدماً في عملية تغريب على كل الأصعدة. غياب المعارضة القوية غير مبرر في ذلك الزمن والتقصير الفادح من قبل المثقفين وخاصة خريجي جامع الزيتونة هو أمر غير مقبول بل غير مفهوم مهما كانت الأسباب، كتابات «بورقيبة» في الصحافة وخطاباته كانت لا تخلو من إبراز أفكار الرجل الساخرة من أصالة الشعب التونسي فكيف سكت الناس عنه؟ وكيف انطلت عليهم حيله وخداعه السياسي؟ لا سيما وأن الرجل بدأ وقبل حتى وصوله للحكم في التخلص من المناضلين الصادقين مستعيناً بقوة الاستعمار وكان المثقفون أدرى الناس بذلك وأدرى بنرجسيته وعشقه لذاته ولو على حساب أرواح الأبرياء.

إذن لم يكتف «بورقيبة» بغلق جامع الزيتونة بل ألغى كل المدارس الإسلامية وعمم ما يسمى بحداثة التعليم أي نشر البرامج الرسمية المستمدة من الإرث الاستعماري الفرنسي، ليس في ذلك عيب حسب رأيي ولكن العيب في محتوى مواد التدريس وأسلوب التعامل معها كتحقير كل ما يتعلق بالحضارة العربية الإسلامية وجعلها تتسم بالتخلف والرجعية وإبراز إيجابيات الحضارة الغربية بكل أبعادها الأدبية والفلسفية واللغوية، كما أسندت لهذه المواد الضوارب المرتفعة والحصص الكثيرة مما جعل التلاميذ لا يولون للمواد العربية والإسلامية إهتماماً كبيراً بل كانت حصة التربية الإسلامية حصة لهو وسخرية من المدرس. حملة «بورقيبة» شملت أيضاً فرنسة الإدارة باستثناء وزارتي الداخلية والعدل أي تم انتداب معظم الزيتونيين، خاصة في سلك الأمن، هذا المسح التغريبي أنتج أجيالاً متشبعة بدرجة متفاوتة بالفكر «البورقيبي» ومنها من انسلخ تماماً من أصالته وفي عمليات الانتداب والترقيات في الوظائف يرجح في معظم الأحيان الولاء للتوجه التغريبي؛ في هذه الظروف وفي خضم نشوة التغريب والانتصار على ثوابت الأمة وأصالتها باشرت عملي بالجامعة، ومن حسن حظي أن الجامعة ناشئة وقد ساهمت في بنائها وأنني أدرس مادة الرياضيات ولما لها من قيمة وندرة في مدرسيها حيث كنت في البداية المدرس التونسي الوحيد وبقية الزملاء أجانب وأغلبهم فرنسيون مما أجبرني على تحمل إدارة القسم ومسؤولية تحضير البرامج حيث لم تكن جاهزة والسهر على سد ثغرات الفراغ ونقص

المدرسين إلى حد تحملي أكثر من عشرة أضعاف واجبي من حيث عدد ساعات التدريس. كان لي زميل فرنسي يدعى «كريستيان قارنياي»، كلما جاء باكراً للكلية وجدني في مكتبي، حاول دون إعلامي معرفة ساعة وصولي فجاء السابعة فوجدني وصلت قبله وجاء السادسة صباحاً وكالعادة وجدني قبله، فقال لي: «أنصحك زميلي أن تهتم بصحتك وعائلتك، فأنت في عالم ثالث وسيأتيك يوم تصبح فيه نكرة»؛ أمي بدورها طلبت مني أن أخصص لها ليلة في الأسبوع فهي تحبني أكثر من كل أخوتي وقضيت معظم عمري بعيداً عنها، كلما تجدد طلبها أجيبها: «الله عز وجل خلق لنا سبع ليال كلها مشغولة فإذا زادنا ليلة ستكون لك».

بمرور الزمن وبسبب التضحيات وتواضعي ومعاملتي الأخوية لطلبتي صرت أشعر بحماية وقوة لا مثيل لها بين زملائي بسبب محبة طلبتي وتعلقهم بي، لقد كنت أعاملهم بما كنت أتمنى أن أراه من أساتذتي عندما كنت طالباً، أمد يد العون لهم، أفتح لهم مكتبي دون استئذان وأفتح لهم داري متى أمكن وأذاكر معهم حتى الدروس التي يلقيها غيري، لا يضيق صدري بأسئلتهم وحتى مشاكلهم الخاصة اجتماعية أو مادية أعينهم عليها ما استطعت، تمكني وسيطرتي على الدروس التي ألقيها جلب لي الاحترام مما جعلني أشعر، وشعوري كان في محله، أن الطلبة هم سند لي ومصدر قوتي في عملي وحزام أمان لي من المتربصين بي والحاقدين علي من المتغربين الاستئصاليين ورغم ذلك لم تخل فترة مباشرة عملي من المكائد الماكرة والدسائس الحاقدة من أصحاب النفوس المريضة، أروي منها بعض العينات وأحتفظ بالبقية:

توزيع السكن:

عندما فتحت الكلية كان عدد المدرسين التونسيين في كل الاختصاصات فيما أذكر (١٣) كلهم من مدينة صفاقس باستثنائي أنا من «بئر صالح» على بعد (٥٥) ميلاً وفي عملية تشجيعية ونظراً لتدني أجورنا في تلك السنوات قررت الوزارة توزيع بعض الشقق السكنية ولم أنل منها شيئاً بينما حصل معظم زملائي على سكناهم وكان بعضهم في غنى عن ذلك. لم يثنني ذلك عن مواصلة جهدي بكل تفان لإنجاح الكلية ولم يؤثر هذا الإقصاء في نفسي.

السيارة:

في السنة الأولى من عملي كنت أملك سيارة بلوحة فرنسية، أدخلتها معي من باريس ولم أجد من وقتي فراغاً لتونستها لكنها كانت قانونية، وفي أحد الأيام وجدتها مهشمة البلور (الزجاج) وقد سرق من داخلها كل أوراقها وأوراقي وأشياء أخرى، حصل ذلك في واضحة النهار وأمام الكلية، حاولت استخراج الوثائق من جديد ونظراً للتعاطيل والتباطئ الإداري عندنا استغثت بالإدارة للتدخل لدى المصالح المعنية ولم أجد أذناً صاغية فبقيت ثلاثة أشهر لا أستطيع استعمال سيارتي.

الترسيم:

بعد سنتين من العمل المضني والشاق وعند ترشحي لترقية داخلية، أجابتني الوزارة بالرفض وأعلمتني أن تسميتي الحالية في رتبتي القديمة غير قانونية وأنه لا وجود لملفي في الإدارة لذا يتعين علي الترشح للرتبة القديمة من جديد، صدمت لما علمت، ما كنت أتصور أن يحصل ما حصل، أين ذهب ملفي، وكيف تمت تسميتي، وكيف أحصل على جراية منتظمة ومنح البحث العلمي ومنحة الإنتاج طيلة عامين كاملين والحال

أن وضعيتي غير قانونية وملفي مفقود، وبدأت أتساءل، هل أغادر الكلية وأعود إلى باريس؟ هل أترك طلبتي في ضياع وهم الذين تعلقوا بي أيما تعلق وأحبوني حب؟ الأخ والوالد والمربي والناصح؟ هل أرضخ لقرار الإدارة وأترشح من جديد وأخسر سنتين أقدمية؟ هل هذا جزاء من ضحى بصحته ووقته وعياله للوطن وللمصلحة العامة ولخير المجتمع؟ ولصالح من يتبخر ملفي الإداري؟ جال الخاطر جولات وجولات ثم عدت إلى رشدي وقررت مرة أخرى أن أغلب المصلحة العامة على مصلحتي وأقدم حقوق الناس على حقوقي، فقمت بتقديم ملف جديد للإدارة وتناسيت تلك الحادثة بسرعة وعدت إلى عملي ونشاطي وكأن شيئاًلم يحدث بالرغم من العروض المغرية التي لازالت قائمة بحكم مواصلة اتصالي بالجامعات الفرنسية وربط علاقات متينة مع عدد من مراكز البحوث العلمية.

المجلس العلمي:

واصلت الكلية عملها ونشاطها وبدأ سد الشغور شيئاً فشيئاً في هيئة التدريس حيث التحق بنا عدد من الزملاء الجدد مما خفف عبء العمل وقلل من الضغط الذي كان في بداية فتح الكلية، الوضعية الجديدة دفعت بعض النوايا إلى التفكير في التخلص مني حيث صار ذلك ممكناً، ومن حيث لا أدري ولا أعلم لأن همي وتفكيري وجهدي كل ذلك مسخر للعمل البيداغوجي (التعليم) والبحث العلمي والعمل الاجتماعي في الدفاع عن حقوق الناس بكل صدق وإخلاص ودون رياء، بدأ غيري في البحث عن هفواتي وزلاتي واصطياد أخطائي، هي قلة قليلة ممن لا ترتاح نفوسهم للعمل مع من لم يتخل عن أصالته ولم ينسلخ من هويته ولكنها قلة نافذة متنفذة تستمد قوتها من العلمانية والتغريب أو من الولاء للحزب الحاكم، ففي الوقت الذي كنت أجمع فيه الأقسام المتبقية بالمدارس وآخذها على عاتقي في أكثر من كلية بصفاقس وتونس، كان غيري يجمع ما يمكن مؤاخذتي عليه لفصلي من العمل. عملي لم يكن يقتصر في كلية العلوم والتقنية بل كنت أيضاً أدرس في كلية العلوم الاقتصادية والتصرف (الإدارة) وفي معهد الترقية والشغل {من السادسة إلى التاسعة مساء} وفي معهد الرسكلة (إعادة التأهيل) والتكوين (التدريب) المستمر.

بتونس (٢٧٠ ميلاً عن صفاقس) كانت معاليم (تكاليف) السفر على حسابي، الوزارة تعللت بشح الميزانية. في هذا الوقت الذين كانوا يتربصون بي يرفضون القيام بساعة واحدة زائدة عن واجبهم، بل إن أحدهم كان يقوم بأقل من واجبه، ولما سئل أمام المجلس العلمي تعلل بقلة ساعات المحاضرات في مادته، فأجبته، وكنت عضواً بالمجلس: «يمكنك أخذ ما يعادل ذلك من ساعات الأعمال المسيرة» فرد علي» «أنا أستاذ محاضر»، هكذا وبكل بساطة، الرجل أخذته العزة بالإثم، هذا الأستاذ وبحكم إنتمائه للحزب الحاكم، يعين عضواً في مجلس التأديب سنة ٢٠٠٦ ويحكم على إبني «أسامة» بالطرد النهائي والسبب كما جاء في محضر الطرد: «صلى بالطلبة في ساحة الكلية، تظاهر ضد الرسوم المسيئة للرسول الكريم، شجع اللباس الطائفي(الحجاب) وأرهب أعوان الأمن الذين منعوا المتدينات من دخول الكلية»، قرار الطرد النهائي جاء قبل تخرج إبني بشهر ونصف. بلغني أن هذا الأستاذ وأمثاله لما لحقهم لوم من زملائهم كان ردهم: «هو إرهابي وابن إرهابي» !!

في آخر إحدى السنوات الجامعية وفي وقت غير عادي فوجئت بدعوة من العميد لاجتماع المجلس العلمي، اجتماع طارىء لأمر هام، دون ذكره، إذن الجلسة طارئة وحضرنا جميعاً أي (١٠) أعضاء، أعلمنا العميد أن موضوع جلستنا يتناول أمراً خطيراً حيث تتعرض سمعة الكلية للتشويه، أحد الزملاء يبيع ويشتري أعداد الإمتحان لإنجاح من أراد، الأمر خطير وأرجوكم الموافقة على تقرير يطلب من الوزارة استدعاء هذا الزميل للمثول أمام مجلس التأديب، سألت العميد عن اسم الزميل المارق عن القانون، فأجاب بأنه يفضل عدم الكشف عن اسمه، أدهشني جواب العميد والتفت إلى زملائي فلم أر على وجوههم أي استغراب أو تعجب من جواب العميد فتيقنت أن الجميع على علم بالموضوع بحكم صداقتهم للعميد، لم أعط لتغييبي المتعمد أي اهتمام ولم يذهب خاطري بعيداً لأفكر في المكائد وفي الشك والظن بل وافقت على التقرير كما وافق كل الأعضاء وأرسل إلى الوزارة التي كلفت لجنة لتقصي الحقائق والبحث في الموضوع وكانت النتيجة أن ألقت بتقرير مجلسنا الموقر في سلة المهملات دون الوصول إلى الزميل المستهدف أو حتى إعلامه لما تبين للجنة من أول بحث قامت به أن تقرير العميد هو محض أكاذيب وشكوك في غير محلها والمراد به تشويه سمعة الزميل المغفل والكيد له، ومن حسن حظه أن كان أعضاء اللجنة من النزهاء الصادقين، لما تبين لهم حقيقة الأمر رفضوا إعلام الزميل وألغوا القضية، ومن عجائب الدهر أن يكون الزميل المستهدف هو «المنصف بن سالم» لا غير، نعم أنا وافقت على معاقبتي دون أن أدري، أمضيت على تجريم نفسي بملف خفي الاسم لأنني كنت أعمل بحسن نية لما كان الاستئصاليون يعاملونني بدهاء وخبث، وأي خبث أشد مما سلف ذكره؟

تفاصيل المكيدة: بعد إجراء امتحان آخر السنة وقبل التصريح بالنتائج كنت أتحدث مع زميل فرنسي أستاذ في مادة الفيزياء حول ملاحظاتنا عن نتائج تلك السنة الجامعية وسألني هل أكملت الإصلاح فأجبته بالإيجاب، سألني عن أحسن الأعداد وعن بعض الأسماء البارزة، فأجبته عن سؤاله وليس في ذلك أي مانع، وعن حسن نية منه وبعد ما تذكر أن أحد الأسماء التي ذكرتها له حصل على عدد مسقط عنده في حين جرت العادة أن تكون أعداد الرياضيات والفيزياء متقاربة عند معظم الطلبة، أراد التثبت من ورقة الطالب مرة أخرى، استدعى مساعده التونسي ورجاه إعادة جمع الأعداد الموضوعة على كل سؤال فتبين أن العدد الجملي خاطىء وأن الطالب يستحق النجاح، تنفس الأستاذ الصعداء وأصلح خطأه. العملية أثارت انتباه المساعد التونسي فسأل أستاذه عن أسباب مراجعة ورقة فلان دون غيره وأجابه الفرنسي بصراحة عما دار بيني وبينه، هذا الأستاذ المساعد هو من أشد الناس عداء للإسلام ويعلن إلحاده دون خجل، وقد سبق أن حكى لنا أنه اتصل مع زوجته بمدير المدرسة التي بها أبناؤه وطالباه بإعفاء أولادهما من مادة التربية باعتبار أن العائلة كلها ملحدة ولا صلة لها بالإسلام، ولما رفض المدير طلبهما هدداه بإيصال الطلب إلى السلطات العليا، ذات مرة سمعني في حديث مع عدد من الزملاء، أنقد مقالاً قرأته في جريدة معارضة تصدر بالخارج، فدنا مني وصاح بغضب شديد: «كف عن هذا وإلا سأسب الله ومحمد والقرآن»، ولما لام عليه الحاضرون من كلامه غير المعقول والبعيد عن آداب الحوار، خرج عن الموضوع وقال: «أنا عندي الكتب الدينية الثلاثة وأبعدها عن عقلي هو كتابكم». ثم ذكر أشياء أخرى لا تجوز صياغتها، كلها تنم على حقد الرجل على العقيدة السمحاء وجهله بها. قصة إصلاح الامتحان أوحت لهذا الزميل مكيدة قد تكون الضربة القاضية لخصم عقائدي وسياسي، فصنع منها رواية تبعث على شهية الانتقام، تعاون فيها مع العميد وشخص آخر لا يجمع بين ثلاثتهم سوى العداء

الشديد للفكر الإسلامي وأهله. لجنة التحقيق التي عينتها الوزارة بدأت بالاتصال بالأستاذ الفرنسي السيد «بنبارPimber » الذي سرد عليها الحادثة دون تحريف، ولم تر اللجنة فيما سمعت من الشاهد الوحيد أي عيب فقررت إلغاء القضية. بعد أقل من سنة من هذه الحادثة المؤسفة، ودون أن أجري وراء عورات غيري، تكشفت على فضيحة نكراء بالحجة المادية الدامغة وبالشهود الثقات لكل من قام بتحرير التقرير الكاذب ضدي، ترفعت عن رد الفعل وسموت بكرامتي عن السفاسف، وتركت الأمر وأوكلته لله.

طباعة الأطروحة:

بعد أربع سنوات من الكد والجد والإرهاق وفقني الله عز وجل إلى إنجاز أطروحة دكتوراه دولة في الرياضيات وموضوعها في الهندسة التفاضلية وتطبيقاتها في النظرية النسبية العامة، وذلك رغم ثقل العمل البيداغوجي وكثرة المسؤوليات الإدارية والعلمية، كان من المفروض أن يحتفى بها باعتبارها أول دكتوراه دولة تنجز بجامعة صفاقس في مادة الرياضيات، وصلني الرد إيجابياً من رئيس لجنة الإشراف الأستاذ «أندري ليشنيروفيتش»من أكادمية العلوم بباريس وشرعت في طباعة الأطروحة بمطابع الكلية التي أعمل بها كما يجري به العمل وقتئذ في جميع الجامعات، في اليوم الأول من بداية الطبع كنت حاضراً أساعد الفنيين في ترتيب الأوراق وإذا بالعميد يدخل قاعة المطبغة في حالة هيستيريا وغضب ويصيح بأعلى صوته: «المطبعة ليست ملكاً لأحد، المطبعة ملك الدولة، ولا يجوز استعمالها لأغراض خاصة»؛ ظننت الرجل يمزح لولا تلفظه بكلام خارج عن اللياقة، والآداب، ثم توجه الرجل إلى قرص الكهرباء وأسكت آلة «أوفسات» وهي في أثناء دورانها وصاح على الفنيين أن يخرجوا كل الأوراق من السحب، أمسكت أعصابي أمام ماحدث وحاولت الكلام معه بلطف ولين حتى هدأ وكف عن الصياح، فسألته: «لماذا تمنع طبع أطروحتي والمفروض أن يكون اليوم يوم عيد وانشراح؟» تعلل الرجل بشح الميزانية، فرددت عليه: «إن شاء الله يكون هذا هو السبب وليس شيئاً آخر»، جمعت أوراقي وتوجهت إلى مكتبي، شاع الحديث في أوساط العملة والأساتذة عن الحادثة مستنكرين ما وقع لي وبسرعة وصل الخبر إلى مسامع عميد كلية العلوم الاقتصادية والتصرف (الإدارة) أين كنت ألقي محاضرتين أسبوعياً فهتف لي في الحال يعلمني أنه أرسل سيارته الإدارية لتحمل أوراق الدكتوراه وأنه أعلم الفنيين في مطبعة كليته بالاستعداد لطبعها، جزاه الله عني كل خير.

أتوقف هنا قليلاً لأقص قصة متعاقد فرنسي مشرف على الأعمال التطبيقية في مخبر الفيزياء، لا يخجل الرجل في حديثه مع الطلبة في السخرية من الدين وفي رمضان يمنع الصائمين من الإفطار عند أذان المغرب ناهيك عن الصلاة؛ أعداد (درجات) امتحان هذه المادة عادة ما تكون مرتفعة ومكملة الأعداد الكتابي والشفاهي ونادراً جداً ما يسقط طالب بسببها، في آخر إحدى السنوات الجامعية تعجل المتعاقد واعتذر وسافر قبل التصريح بالنتائج إلا إنه ترك عند العميد أعداد الامتحان. وفي اجتماع مجلس القسم تبين أن كل أعداد الطلبة في قائمة المتعاقد الغائب حسنة ما عدى عددين مسقطين للطالبتين المتحجبتين الوحيدتين في القسم، اعترضت عن القائمة وطلبت من المجلس إلغاءها وعدم الأخذ بها، وقعت بيني وبين بعض الزملاء وخاصة العميد مشادات كلامية وتشبثوا هم بصحة الوثيقة فيما أصررت على إلغائها ولما دخل المجلس في فوضى عارمة طلبت منهم الهدوء لأطلعهم على حجتي وهي ما يلي: الورقة التي قدمها العميد نيابة عن المتعاقد الغائب هي قائمة

الطلبة مطبوعة في أول السنة الجامعية وفيها اسمان لطالبين كانا قد استقالا و تحولا إلى جامعة أخرى وفي القائمة نال كل منهما عدداً في الامتحان من قبل المتعاقد، ألا يدل ذلك على غياب جدية الاستاذ فيما قدم من أعداد وهدفه فقط إسقاط الطالبتين المتحجبتين. اقتنع المجاس بكلامي وتم تجاوز المشكلة دون الضرر بأحد. في السنة الجامعية الموالية (التالية)، أنهى المتعاقد سالف الذكر عقده مع الجامعة فأقام له حضرة العميد حفل توديع، دعيت لحضوره فوجدت قاعة الحفل في زينة وكأننا في عرس وفيها أنواع من الخمور المستوردة والثمينة والحلويات الرفيعة، جال بصري وحسبت أو حاولت أن أحسب كلفة الاحتفال فوجدتها تفوق كلفة طباعة الدكتوراه عشرات الأضعاف، دنوت من العميد وسالته عن مصدر المصاريف هذه فأجابني: «من الصندوق الأسود» اكتفيت بجوابه وغادرت القاعة وكلي أسى وأسف عن ضحايا وشهداء تونس، أخرجوا الاستعمار ليحكم فيها الاستعمار، خرجت الجندرمة الفرنسية وسلمت الحكم للفريق الفرنكفوني بقيادة «المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة» بعدما هيئت له الضروف ونظفت الساحة ممن قد يكون له شوكة صنعت من شخصيته بوسائل إعلامها زعيماً لا مثيل له في العالم العربي ليحقق لفرنسا ما عجزت عليه طوال (٧٥) سنة تمسك خلالها شعبنا بهويته العربية الإسلامية وبعقيدته شعائراً وسلوكاً.

كلية العلوم:

في آخر السنة الجامعية ١٩٨٥/١٩٨٦ تم طرد ما يقارب ٣٠٠ طالب من المدرسة الوطنية للمهندسين بعدما صار معدل النجاح فيها ١٢ من ٢٠، هذا الطرد الجماعي كان بمثابة الكارثة، لم ييأس المطرودون ورابضوا بالجامعة يبحثون عن حل وفيهم من اصطحب والده وفيهم من صارحني أنه يفكر في الانتحار ولا ينوي العودة إلى مسقط رأسه بورقة رفت لعائلة علقت عليه آمالاً عريضة؛ وصرت كلما توجهت إلى مكتبي أجد فريقاً من هؤلاء ينتظرني، وكلما عدت إلى منزلي أجد فريقاً آخر من الطلبة والأولياء والكل يطلب حلاً أي مواصلة الدراسة أنى كانت هذه الدراسة،كلام الطلبة ودموع أوليائهم حرم علي النوم حتى أجد لهم مخرجاً مشرفاً ينقذ الجميع من الضياع وخسران المستقبل، وبالفعل حررت عريضة تطالب السلطات الجهوية والوطنية المعنية بالعمل على بعث كلية علوم إلى جانب مدرسة المهندسين في تلك السنة تمكن الطلبة المطرودين من الترسيم (التسجيل) بها بعد الترخيص من الوزارة، عرضت العريضة على زملائي فاستحسنوا الرأي وأمضى معظمهم عليها، قابلت الوزير ثم مدير التعليم العالي ومدير الشؤون الطلابية محاولاً إقناعهم بضرورة وفوائد المشروع. في اجتماع ثان مع الوزير عبر لي عن قناعته بالفكرة وضرورة تحقيقها لكن تعلل بضعف الميزانية وفوات الأوان عن إدراج المشروع في الميزانية القادمة للوزارة، إقترحت عليه الموافقة وفتح الكلية ويلتزم الزملاء بمجانية الساعات الزائدة ويحاول هو بدوره إلحاق المؤسسة الناشئة بملف ملحق لميزانية الوزارة الذي قدم إلى مجلس النواب لمناقشته آخر السنة. بعد أخذ ورد وزيارات، تم بإذن الله تعالى الإذن بفتح الكلية وتنفس الطلبة السعداء وتم ترسيمهم وعودتهم للدراسة وذهب الكابوس عنهم وعن ذويهم وبدأت الدروس يوم ١٩٨٦/١١/١٦. دعيت فيما بعد إلى الوزارة وطلب مني ترشيح أربعة أسماء للعمادة، لم أكن مهيأ لهذا السؤال، بدأت أفكر وكل لحظة أقترح إسماً حتى وصلت إلى المقترح الثالث وواصلت أفكر في الرابع فقال مخاطبي: «كفى عندي أربعة أسماء فقد وضعت إسمك الأول» فرجوته إزالة إسمي وأمليت عليه الإسم الرابع رغم إلحاحه على ترشيحي في الرتبة الأولى واعتذرت بشدة على ذلك.

إذن فتحت الكلية أبوابها لطلبتها ولو بتأخير يمكن استدراكه إذا توفرت العزيمة والنوايا الحسنة. وكما نصحت الوزير، قدم ملحق بميزانية الوزارة أدرج ضمنه إحداث كلية العلوم بصفاقس إلى مجلس النواب للمصادقة عليه، وبقينا ننتظر شهر ديسمبر كانون الأول لتكتمل مقومات المؤسسة القانونية، وحدث ما لم يكن في الحسبان، ذات يوم جاءنا العميد ليعلمنا أن مشروع الكية رفض وأنها الآن غير قانونية وشهائدها لا يعترف بها، ثم ضحك وقال: «أعلمكم بأغرب من ذلك، نواب جهة صفاقس هم الذين عارضوا المشروع» ورفض العميد ذكر السبب. هذا الخبر نزل علينا نزول الصاعقة، فنواب جهة صفاقس من المفروض أن يدافعوا عن المشروع بكل قواهم والمصلحة تعود بالأساس للجهة التي نوبتهم وانتخبتهم، هل هم نواب الشعب أم نواب الشيطان؟ لصالح من تلغى الكلية دون استشارة أحد من مدرسيها؟ هل فكر الرافضون في مصير مئات الطلبة المرسمين وفي عمل عشرات الأساتذة وفي الامتحانات التي بدأت وفي سمعة الوزارة داخلياً وخارجياً والأموال التي صرفت؟ حقيقة الأمر محير. هذا القرار لم يثنن من عزمنا مواصلة العمل على إنجاح المؤسسة الناشئة وواصلنا في ذلك باحثين عن حل قانوني لإضفاء الصيغة الشرعية للشهائد حتى وصلنا شهر مارس آذار عندما انطلقت الحملة ضد الإتجاه الإسلامي كما هو معلوم والتي استهدفت كل علامات التدين فكراً وسلوكاً وشعائر وخاصة عند الشباب والمثقفين وبالطبع كنت انتظر دوري ليصيبني ما أصاب إخواني، فقمت بتسوية الوضعية الصعبة في واجباتي البيداغوجية والإدارية والعلمية خاصة في توزيع ما بقي من محاضرات ومواضيع امتحانات على الزملاء، كما أمضيت على استمارات بيضاء وقدمت نصائح لمساعدي ولمن وليته إدارة القسم بعدي وكان شعوري وأنا أفعل ذلك أنني أودع الجامعة، كان ذلك يوم ١٩٨٧/٣/١٩.

لاحظ طلبتي عني إرباكاً غير معهود، كما لاحظوا تواجد البوليس السياسي أمام مكتبي، لما سألوني حاولت عبثاً أن أطمئنهم، أقسم بعضهم أنهم يفدوني بدمائهم وأرواحهم وصدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من استشهد غير بعيد عن بيتي ومنهم من قضى قرابة العقدين وراء القضبان وعشرات منهم لسنين طويلة وحرموا من مواصلة دراستهم ومن لم يلحقه الكثير من سلطة البطش والقهر لحقه القليل، ولحد هذه الساعة تصلني أخبار طلبتي وفيها ما يدمي القلب ويجمد العقل من النوادر التي لا تصدق لكن في تونس كل شيء ممكن. إذن غادرت الكلية ومدرسة المهندسين ونزلت بعد ذلك برقية تفتيش وإيقاف ضدي من وزير الداخلية، واطمأن أصحاب النفوس المريضة وتنفسوا الصعداء بغيابي فجاء الحل لتسوية وضعية كلية العلوم بأمر رئاسي دون الرجوع إلى مجلس النواب، فقد أمضى «بورقيبة» أمراً يقضي بإحداث كلية العلوم بصفاقس وأمراً يقضي بتسمية عميد لها، في تلك الأثناء توصلت بتقرير أمني فيه ما يلي: «رفض نواب جهة صفاقس مشروع كلية العلوم على خلفية أن صاحب المشروع هو «المنصف بن سالم ذو الاتجاه المتطرف» يا للعجب، يا للعار، بل يا للسخط على أعداء الأمة والوطن، يا للذل على أهل الذل والخيانة، غاب «المنصف بن سالم» فوقع تقنين الكلية بأمر رئاسي فانشرحت الصدور المرضى، ورغم كل شيء انشرح أيضاً صدري لحل المشكلة. النواب هم نواب «بورقيبة» وليس نواب الشعب، كانت تقدم للإنتخابات قائمة وحيدة بتزكية من «بورقيبة» وتصحبها حملة إشهارية رافعة شعار «لا إمساك ولا تشطيب».

تصويت الأجانب:

حدث ذات مرة عندما كنا نستعد لإعادة انتخاب مديري الأقسام أن تشبث أحد الزملاء بتشريك الأجانب في التصويت، الزميل كان ينوي الترشح والأجانب كانوا يمثلون الأغلبية في قسم الرياضيات والزميل كان يشطب على كلمة مدير قسم تحت اسمي في كل ورقة تعلق على لوحة الإعلانات، خلافنا رفع إلى المجلس العلمي الذي انحاز إلى رأى الزميل في تشريك الأجانب لكن قراره هذا لا يصبح فاعلاً إلا بعد موافقة الوزير وفي انتظار ذلك قام الزميل المذكور بدعوة الأجانب إلى مأدبة عشاء حمراء لاشتراء ضمائرهم للتصويت له. أحد هؤلاء الأجانب نقل لي كل ما دار في ذلك العشاء وأكد لي أن أغلب الحاضرين سخر من صاحب الدعوة وعبر عن مساندته لي وكنت بدوري على يقين من ذلك. جاء رد الوزير برفض قرار المجلس العلمي لتناقضه مع القانون.

طرد متعاقد:

المتعاقد هذا فرنسي من صنف VSNA أي أن الرجل يعمل تحت التزام الخدمة العسكرية لمدة سنتين لذلك لم يكن يبذل أي جهد في عمله وفي معظم الأحيان يتقاعس، طلبت منه إضافة ساعتين عمل فوق واجبه فرفض بشدة وتمسك بالعمل مدة (٨) ساعات أسبوعياً فقط، يأتي للكلية في زي وهندام ينم على الاحتقار فنبهته عدة مرات أن يحترم عمله ويحترم الطلبة فذهبت نصائحي سدى، وصلتني عدة شكاوي من ضعفه وعدم تحضيره لواجبه وحصل ذات مرة أن خرج الطلبة جميعهم من القسم وتوجهوا إلى مكتبي ليعلموني أن أستاذهم يجهل ما هو معلوم بالضرورة من الرياضيات، الرجل لا يعرف الخوارزميات ونسي الدالة المعروفة عند الداني والقاصي في التحليل والجبر، عندها قررت إيقاف الرجل عن العمل فمستقبل أبنائنا أولى من حل مشكلة هذا الرجل. أحلت ملفه بسرعة إلى الوزارة عن طريق العميد الذي حاول جاهداً مراجعة قراري ولما يئس طلب مني توظيفه في مكان آخر إلى نهاية عقده، فحصت ملفه فوجدت فيه شهادة مهندس، أرسلت الملف إلى زميلي مدير قسم الإلكترونيات وطلبت منه تشغيله برتبة مهندس بمعدل (٣٦) ساعة في الأسبوع. هذه الحادثة أثارت حفيظة المتربصين بي فاقنعوا عدداً من الزملاء الفرنسيين في بقية الأقسام بأن تصرفي مع ابن بلدهم كان بدافع عنصري فقامت ودادية الفرنسيين بالكلية بدعوة لاجتماع حضره دبلوماسي فرنسي إلا أن تدخلات أساتذة الرياضيات كانت لصالحي ونفوا عني صفة العنصرية وأجمعوا على معاملتي لهم الحضارية واتهموا مواطنهم بالتقاعس وعدم الجدية، وبذلك سقطت مكيدة الكائدين مرة أخرى.

المركز الدولي للفيزياء النظرية:

بداية من سنة ١٩٨٠ تم انتدابي في عدد من المؤسسات الدولية للبحث العلمي ومنها:

- «المركز الدولي للفزياء النظرية» التابع لمنظمة اليونسكو.
- و»الوكالة الدولية للطاقة الذرية» ومقره مدينة تريستا الإيطالية، ومؤسسه ومديره الأستاذ محمد عبد السلام صاحب جائزة نوبل للفزياء والأب المؤسس للقنبلة الذرية الباكستانية..

وفور حصولي على صفة العضوية وتأسيس جمعية «صارف» للعلمين العرب أصدقاء المركز باشرت بإمضاء معاهدة مع إدارته تسمح لي بإرسال أساتذة للتربص بالمركز وإجراء بحوث واتصال ومشاركة بالندوات التي تقع طوال السنة وخاصة في العطل المعروفة. هذه الإتفاقية أمضيت عليها بصفتي عضو بالمركز وكذلك بصفتي مدير قسم الرياضيات بجامعة صفاقس وأعلمت من يهمه الأمر بذلك، هذا العمل لم يرق للسيد

العميد الذي غضب غضباً شديداً وجاءني يهددني قائلاً بالحرف الواحد: «من كلفك أن تمضي باسم الجامعة على اتفاقية دولية؟». أجبته: «أمضيت باسمي الخاص وباسمي كمدير القسم ولو كان القانون لا يسمح لرفض الاتفاق». هددني ووعد بعرض القضية على الوزارة بتهمة تجاوز السلطة. هكذا منطق هؤلاء، من يأتي بالخير للبلاد والعباد يتهم بتجاوز السلطة، تربصات وحضور ندوات علمية ومشاركات لأبنائنا الباحثين على حساب منتظم أممي لا ندفع فيه شيئاً بما في ذلك تذاكر السفر التي تخصم على حساب المركز المذكور و»مؤسسة الكويت للتقدم العلمي» هذا لا يروق لبعض الناس المتنفذين في إدارة تونس «البورقيبية» ولو حصل على مثل هذه الإتفاقية غيري من التغريبيين لنال أوسمة من السلط السياسية والإدارية أما أن تحصل الفائدة على يد عروبي إسلامي فذاك تجاوز للسلطة واعتداء على كرامة الإدارة الموقرة.

لم أحسب حساباً لكلام العميد وزدت على ما قلت «يمكنك أن تحتج لدى من تريد». تمت الاتفاقية وصودق عليها وتمتع بفوائدها عدداً هاماً من الزملاء والباحثين.

خلاصة:

هذه بعض العينات عن حالة الإقصاء المتبعة ضد كل عروبي و إسلامي في تونس «البورقيبية» وهي سياسة ممنهجة من قبل المتنفذين منذ أواخر الخمسينات حتى اليوم وحتى طريقة الانتدابات والترقيات الإدارية والمناظرات الوطنية تتم على هذا الأساس، فلا مجال لشاب ملتح أو فتاة محجبة من حظ سعيد إلا ما رحم ربك وقد أحدثت بعض الوزارات طرق انتداب تتم فيها غربلة المترشحين بغربال الإقصاء الفكري والعقائدي قبل الإقصاء العلمي، ورغم ذلك وقعت محاولات متواصلة ولا تزال لكسر هذا الحاجز وإقحام نفس وطني داخل المؤسسات الهامة رغم كيد الكائدين، إلا أن أحجار العثرة لا زالت موجودة تجذب تونس إلى الوراء وتضرب على الأيادي النظيفة، من ذلك أسرد قصة الشاب شفيق.

الشاب شفيق:

الشاب شفيق هو من المتفوقين بامتياز طيلة دراسته في الهندسة كان طوال السنين كثير التردد على مكتبي وأحياناً يزورني في بيتي، أبوه رجل تربية وآل على نفسه أن يتابع ابنه ويرعاه رعاية متينة ويربيه تربية صالحة، تخرج شفيق سنة ١٩٨٦ وباشر عمله في معمل»سياب» للفوسفات وفي خاطره مواصلة الدراسة العليا والبحث العلمي. في أوائل سنة ١٩٨٧ وذات صباح باكر وجدته ينتظرني أمام مكتبي، جلسنا كالعادة نتجاذب أطراف الحديث حول عمله، قال شفيق: «جئتك اليوم باكراً يا أستاذي لأقص عليك ما وقع لي أخيراً في عملي، إنها حادثة أليمة قد تغير مجرى حياتي كلها وقبل ذلك اسمح لي أن أصارحك، أنت قد خدعتنا في توجيهاتك التي كنا نحفظها ونصائحك التي لم تبخل يوماً ما بها علينا لأنك لم تحدثنا عن واقع الحال في تونس وكنت تصقلنا وكأننا نتهيأ للعمل في بلد متقدم ومتحضر شعاره الرجل المناسب في المكان المناسب بينما في تونس عكس ذلك، هرم الإدارة مشيد بالمقلوب، وروابط أجزائه بعيدة كل البعد عن الكفاءة والمقدرة بل مادته الرئيسية النفاق والتملق والكذب والوشاية بالآخرين». قاطعت كلامه وطلبت منه القصة بالتفصيل، قال شفيق: «أنت تعلم أنني عينت رئيس مصلحة بالمعمل وحرصاً مني على نجاح عملي كنت أتفقد كل الورشات التابعة لي بالنظر يومياً وتكررت ملاحظاتي حول إحداها بالتقصير والإهمال. أردت الجلوس مع المسؤول عنها لتدارك

الخلل فلم يلب وأعدت طلبي له عدة مرات ولم يجبني، حررت في شأنه مساءلة رسمية للحضور في مكتبي، دخل علي الرجل بدون إذن وفي يده المساءلة وفي حالة غضب شديد وصاح في وجهي: «بصفتك ماذا ترسل إلي هذه المساءلة؟ قلت له: بصفتي رئيسك ومسؤولك المباشر. زمجر وقال: «أما تعلم أنني أيضاً رئيسك ومسؤولك المباشر في هذا المعمل؟ ثم ألقى بالورقة في وجهي وانصرف. صدمت ولم أفهم شيئاً وخرجت من مكتبي أتبين الأمر فقيل لي إنه رئيس الشعبة الدستورية في المعمل أي رئيس خلية الحزب الحاكم وأن نفوذه قوى ونصحني أهل الخير أن أبتعد عن سكته لأنه بالفعل قد يلحق بي ضرراً كبيراً في مستقبل عملي، الرجل يقضي معظم وقته في العمل الحزبي وفي توزيع صور الزعيم «بورقيبة» هنا وهناك ولا يول للورشة أي اهتمام، وبالمناسبة أما تعلم يا أستاذي من هو مدير المعمل؟». قلت: أعلم ذلك إنه الكاتب العام سابقاً للجنة التنسيق الحزبي بصفاقس وأنه لا علاقة له في تكوينه ومستواه في تسيير معمل من أكبر معامل الفوسفات في العالم وبه كفاءات وخبرات رفيعة من المهندسين التونسيين والخبراء الأجانب وفيه مخابر علمية كثيرة ذات مستوى علمي مرموق. سكت شفيق هنيهة ثم قال لي: «عندي مقترح جئت أستشيرك فيه». قلت: وما هو؟» قال: «في المدة الأخيرة جاءنا وفدان صيني وياباني لعقد صفقة شراء من منتوجنا وكل من الوفدين صاحبته طيلة إقامته في صفاقس وفي آخر لقاءي معه اقترح علي أن ألتحق به لأعمل هناك بمقابل مغري وظروف جد حسنة فما رأيك أستاذي أيهما أفضل الصين أم اليابان؟» لم أجد الجواب لمخاطبي وبقيت بدون كلام وجال خاطري بعيداً وقريباً وفكرت أيضاً في نفسي ألم أتعرض إلى ضغوطات جد قوية من أول يوم وضعت فيه رحالي لأعمل في بلدي؟، ألم أترك العروض المغرية والبراقة وجئت لأتلقى الضربات الموجعة من الإدارة ومن أصحاب النوايا السيئة والفكر المعادي لأصالتي؟، ألم أتعرض إلى التميز العنصري الحقيقي وأنا في بلدي وبلد أجدادي والبقية تأتي؟.

التفت إلى شفيق وهو ينتظر الجواب مني فقلت: «في الأخير أنت حر في اختيارك لكنني أنصحك بالبقاء والصمود حتى يتغير الحال إن شاء الله وتلك فاتورة ندفعها جميعاً حتى لا تبقى البلاد بين أياد خبيثة». نظرت إلى وجه شفيق وقرأت فيه عدم القناعة بكلامي، ودعني ثم انصرف. بعد سنة وأنا في السجن جاء في النشرة الرئيسية للأنباء وعند تغطية الزيارة الرئاسية للصين وبالتحديد مدينة شنقهاي أن مهندساً تونسياً يدعى شفيق هو الذي يدير معمل الفوسفات هناك وأطنبت المذيعة في مدح الكفاءات التونسية. عرفت حينئذ أن صاحبي هاجر ووجد هناك الاحترام والتقدير من مضيفيه ومن سلطة بلاده بعدما كان أهانه واحتقره رئيس شعبة في وطنه واستخلصت أن العمل بإخلاص وتفان في ظل سياسة عرجاء هو حرث في البحر.

الفصل الثالث

مظالم ومعاناة الهجمة الظالمة على الاتجاه الإسلامي

الفصل الثالث
مظالم ومعاناة الهجمة الظالمة على الاتجاه الإسلامي

في صائفة ١٩٨٦ قال «بورقيبة» في تصريح لصحيفة «دير شبيغل» الألمانية في حديثه عن الخلافة: «**الحكم هو «بورقيبة» و«بورقيبة» هو الحكم وما بعد بورقيبة ليكن الطوفان**». الطوفان لم ينتظر لما بعد «بورقيبة» بل بدأ في حياته وأثناء حكمه ففي ربيع ١٩٨٧ فقدت السلطة صوابها وأقدمت على ما لم يكن في الحسبان ولا يقبله العقل السليم ولا منطق قويم؛ الظروف لم تكن تسمح ولو باعتقال سياسي معارض واحد، ولم تكن تسمح بإحداث تشويش أو تظاهر في الشوارع، الفصل كان ربيعاً وعادة ما يكون الحجز في النزل والرحلات السياحية في هذا الوقت وتونس يعتمد اقتصادها على السياحة إلى حدّ كبير وتقارير المصرف القومي تشير إلى النقص الفادح في العملة الصعبة، والأزمة الاقتصادية بدأت تتفاقم فكيف تقوم السلطة رغم ذلك باشعال نار الخلافات السياسية مع أعتى وأجدر وأقوى حركة سياسية معارضة وهي الاتجاه الإسلامي الذي كانت قواعده ممتدة في طول البلاد وعرضها والسيطرة لطلاّبه في الجامعات كانت بدون منازع؟ الواقع أن حقد «بورقيبة» الدفين ضدّ كل ما هو عروبي وإسلامي يجعله يفقد صوابه هذه المرة وقد يكون تقدمه في السن ساعد على ذلك. فالرجل ضرب بعرض الحائط مصالح البلاد والعباد وصمم على استئصال الفكر الإسلامي ومحاربته وهو ما أكده بنفسه في كلمة ألقاها بالفرنسية وبثتها قناة فرنسا (٣) وجاء فيها: «قمت في حياتي بخمس ثورات، الأولى ثورة الاستقلال والثانية ثورة تحرير المرأة والثالثة ثورة اجتماعية حيث أعدت الاتحاد العام التونسي للشغل لحظيرة الحزب الحاكم والرابعة ثورة على الفقر وإزالة الأكواخ، والخامسة ثورة على التطرف» والمقصود بالتطرف طبعاً هو الفكر الإسلامي.

الواقع أن «بورقيبة» حصد ثمرة الاستقلال بعدما حصد رؤوس من ناضل من أجله بالتعاون مع سلط الاستعمار بعدما تأكدت فرنسا أن «بورقيبة» قد يحقق ما عجزت عليه هي بتواجد جيشها وجندرمتها على التراب التونسي. الرجل كتب مقالاً وهو طالب أدمج هذا المقال كنص دراسي في المدارس الفرنسية وفيه يقول «بورقيبة»: «كم تمنيت لو كنت فرنسياً أو من أم فرنسية أو على الأقل من جدّة فرنسية».

قرأت في مجلة قديمة بالفرنسية في الستينات أن مفكراً إنجليزياً من اللوردات قال في بداية القرن العشرين: «سنجعل من تونس نموذجاً في تغريب العربي المسلم». فرنسا عجزت عن تحقيق حلم هذا المفكر طيلة (٧٦) عاماً. لعلّ «بورقيبة» يقدر على ذلك، أول عمل جريء قام به «بورقيبة» هو غلق «جامع الزيتونة» وكانت هذه حقيقة أول ثورة قام بها الرجل فقد جاء في خطاب وزيره للتربية وقتها بمناسبة هذا العمل الجريء ما يشوه سمعة المشائخ والمدرسيين بالجامع المعمور لم يخل الخطاب من التجريح والقذف والسخرية من خيرة علماء الإسلام بشمال إفريقيا الخطاب طبع في كتيب ووزع على أوسع نطاق. إذن أقدمت السلطات على ضرب حركة الاتجاه الإسلامي هذه المرة ليس كسابقاتها. في ١٩٨١ الحملة كانت استئصالية من بدايتها والحركة لم تقدّر ذلك. بعد بداية الحملة بأيام قليلة قلت لأحد الأخوة وأحسبه من القيادة: «أرى أن السلطة ستكثف من حملتها بلا هوادة لتصل إلى حد القتل وجمع المحجبات في الشاحنات من الشارع والساحة العمومية». نظر إلي هذا الأخ سامحه الله وقال بالحرف الواحد وبغضب: «أنت دكتور لا، سامحني هذا تفكير ساذج».

في شهر آب أغسطس كنت واقفاً في ساحة الاستقلال ببارادو وأمام عيني يحدث ما قلته للأخ، البوليس يجمع

المحجبات ويلقي بهن في شاحنة «ستافات» كما يلقى بالخرفان. كنا نسمع في نشرات الأخبار كيف يقوم الجيش الإسرائيلي بغلق الأحياء في المدن الفلسطينيّة ثمّ يتمّ تفتيش البيوت وكنا نشمئزّ من ذلك وكانت فرائصنا ترتعد من سماع الخبر، لم يكن يخطر ببالنا أن دورنا سيأتي على يد بوليس وجيش يأخذ جرايته من عرق جبيننا ويولد من بين ظهرانينا ويحمل أسماء كأسمائنا. سمّوا عملياتهم هذه بالتمشيط، أسوء مما كنا نسمع عنه في فلسطين المحتلة، البوليس يلقي بلوحات للآيات القرآنيّة وبالمصاحف على القاعة ثمّ يدوسها بحذائه ويمزقها، كان البوليس يبحث عن أشخاص مشتبه انتماؤهم للتيار الإسلامي وعن المحجبات وعن المجلات الإسلاميّة والمناشير. وصل الخوف ببعض العائلات إلى حدّ اشتراء قوارير خمر ووضعها في مدخل بيوتهم عساها تكن شافعة لهم لدى البوليس وتقيهم بطشه وجبروته.

في مارس ١٩٨٧ تفطنت إلى وجود سيارة للبوليس السياسي تربض قرب منزلي وفيها عونان (مخبران) يراقبان الداخل والخارج من البيت لكن دون التعرّض لأحد بأذى، عرفت أنّني قد وضعت تحت مجهر الداخليّة، حاولت تجاهل ذلك وواصلت عملي ولاحظ عني طلبتي أنني في حالة نفسيّة غير عادية فتقدم مني أحدهم وسألني عن السبب فأجبت: «قد لا أكمل معكم السنة الجامعيّة». عندها تفطّن مجموعة من الطلبة إلى وضعيتي فجاؤوني وأقسموا أن يفدوني بأرواحهم، كنت على يقين من صدقهم وإخلاصهم لي وقد ثبت ذلك بالفعل، حاولت مسك أعصابي ومواصلة عملي مع ترك بيتي والإقامة في بيت آخر كما تخليّت عن استعمال سيارتي. أصبحت المراقبة داخل الحرم الجامعي وأخبرتني كاتبتي عن عدد من الأشخاص غير معروفين يأتون مكتبي عدة مرات بمجرد خروجي منه والذهاب لقاعة المحاضرات. الجوّ أصبح جدّ مكهرباً يوم (١٩٨٧/٣/١٩) كان لي آخر يوم أزور فيه مكتبي،كنت أشعر ببداية أزمة كلى ناجمة عن جو الرعب الذي زرعه «بورقيبة» في آخر حياته، لاحظت كاتبتي عنيّ ذلك فهتفت إلى بعض الزملاء طالبة منهم نجدتي وقبل أن يأت أحد منهم كنت قد سقطت على الأرض وتبعثرت أوراق مذكرة لآخر محاضرة سألقيها في مدرج (٣) لطلبة الهندسة. لما وصل بعض الزملاء لحملي للمستشفى أو لطبيب قريب من الجامعة، كنت أتقيأ ماءا أصفر جدّ مرّ وكنت أنظر إلى مكتبي وكان يجول بخاطري أنّني ألقي عليه النظرة الأخيرة. طلبت من أحد الزملاء أن يحفظ لي ممتلكاتي في المكتب وبعض البحوث العلمية وهي على وشك النهاية قبل نشرها وترددت على لساني جملة: «من قبل أن يأخذها البوليس السياسي»، إلاّ أنّني لم أقل ذلك حتى لا أدخل الإرباك على زميلي المنقذ. كان يقول لي: «صحتك قبل كلّ شيء، هيا تداوى ثم عد واحفظ أدواتك بنفسك». المسكين لا يدري، تبسمت من كلامه رغم شدّة الألم وقلت في نفسي مقولة تونسية شعبيّة: «إلّي ما يدريها يقول سبول». ما كنت أخشاه وقع، فقد ذهبت الأمتعة وأوراق البحث العلمي وكل وثائقي غنيمة للبوليس السياسي ولم استرجع من مكتبي إلى حدّ هذه الساعة شيئاً ممّا كانت تحويه المكتبة والخزانات، وقد كنت أضع في مكتبي هذا كلّ ما حلا وغلا لأنّ المنزل مازال في طور البناء وكانت الجامعة حتّى تلك الأيام في مأمن من يد البوليس والسراق وكانت للجامعة حرمة مقدسة.

بعد تلك الحادثة وعند مغادرة العيادة الطبيّة التقيت ببعض الزملاء خارج الجامعة، فقد أعلمني صديق أن البوليس السري يسأل عنيّ، أمضيت على عدّة استمارات تربص على بياض كما حررت قراراً بتعيين نائباً لي في إدارة قسم الرياضيات وسلمّت أوراق محاضراتي لبعض مساعدي ليواصلوا إلقاءها نيابة عنّي وفيها ما يكفي حتى نهاية السنة الجامعيّة التي بقي فيها شهران دراسة قبل الامتحان. عطلة الربيع تلك السنة تبدأ في اليوم

الموالي وتدوم أسبوعين، انتهزت تلك الفرصة وحملت زوجتي وأبنائي إلى مسقط رأسي ب»بئر صالح»، حوالي (٥٥) ميلاً عن صفاقس، تركت السيارة أمام منزل شقيقي والعائلة في منزلنا بالريف، حتّى تلك الساعة ذاك المكان أكثر أمناً من المدينة ثمّ توجهت إلى العاصمة للتداوي والبعد عن بطش البوليس واستفزازاته حتّى يحدث الله أمراً كان مفعولاً. مع دخول العطلة اشتدّت الحملة على الإسلاميين وبدأت كلّ أجهزة الدولة في ركوب قطار جنون «بورقيبة» الواحدة تلو الأخرى من وسائل الإعلام إلى الإدارة إلى الهياكل الحزبيّة الترابية. شرعت الداخليّة في تسخير فيلق من مخبري الشرطة «القوادة». وصل الحدّ إلى ربط الحصول على رخصة عمل بالالتزام بالتعاون مع البوليس السياسي، بل أن ذلك التعاون أصبح عملة صعبة في سوق الظلم، والقهر، كانت الحكايات المتداولة على ألسنة الناس تروي نماذج من تعذيب فلان وانتهاك حرمة فلانة والاعتداء على العائلة الفلانيّة لمجرّد ارتداء إحدى بناتها الحجاب، من هذه الحكايات ماهو صحيح لكن مبالغ فيه ومنها ماهو مجرّد إشاعة قد تكون السلطة ساهمت في نشرها كذباً قصد إرهاب وترويع كل من يمد يد العون أو المساعدة لعائلة إسلامي.

لم يكن وقتها لدي أي وسيلة لأطمئن على أبنائي فقررت العودة يوم ١٩٨٧/٣/٢٧ وصلت قرية «بئر صالح» الساعة (٥) مساء وكانت نيتي أن أنزل هناك لكن قبل ذلك لفت انتباهي وجود سيارة رابضة على حافة الطريق وفيها معتمد الجهة رفقة رئيس الدائرة الحزبيّة وهما ينتظران شيئاً ما مع الالتفات نحو الطريق المؤدّية لمنزلي، فتيقنت أنّ في الأمر شيئاً خطيراً. طلبت من سائق السيارة التي أركبها أن يواصل طريقه إلى صفاقس ولا يتوقف كما كان مقرّراً، شكّ كان في محلّه، (٤) أعوان من أمن الدولة هاجموا بيتي لإلقاء القبض عليّ ساعة مروري من الطريق الرئيسيّة، وجود سيارتي أمام بيت أخي أوحت لهم بوجودي هناك، هاجم الأعوان منزل أخي تفطنت زوجتي للهجوم فاختفت هي والأبناء الثلاثة الصغار في منزل أحد الأقارب تاركة البيت فارغاً وكان «سيف الله» وهو أكبر أبنائي عمره آنذاك (١٠) سنوات يلعب مع الصبية. أخبر بأنّ البوليس يسأل عنه وعن أمه فهرب في غابة من الزياتين وتسلّق إحداها ليبقى بين أغصانها إلى دلوك الليل. معتمد الجهة ورئيس الدائرة الحزبيّة أوصلا سيارة أمن الدولة إلى الطريق المؤديّة إلى منزلي وبقيا ينتظرانها خارجة وفيها أنا مسلسلاً ومكبّلاً. الشماتة عندهم غذاء لا أريد ذكر اسميهما فإنّهما لا يستحقان الدخول للتاريخ ولو كان ذلك من باب نجس ولو أن ملف كلّ منهما دسم بالعجائب والغرائب واللامعقول. وصلت مدينة صفاقس ولا أدري وقتها ماذا حدث، التقيت بالأخ المرحوم «حمادي الشرمي» وهو رجل في (٦٥) من عمره معاق قد فقد ساقية إثر انفجار لغم من آثار الحرب العالميّة، كان من أطيب جيراني وأحبّهم إليّ له سيارة آليّة تقاد باليد فقط صممت له نظراً لإعاقته، عرض عليّ أن يذهب هو إلى «بئر صالح» ويحمل زوجتي وأبنائي إلى صفاقس الرجل كان أبعد ما يكون عن السياسة وحالته الصحية وعمره يحميانه من البوليس السياسي، وفعلا تمكن هذا الرجل الطيب رغم مشقّة السفر لرجل في حالته أن ينفذ ما وعد به إلاّ أنّ صنيعه للخير وقتها لم تغفل عليه عيون البوليس بل سجلته للوقت المناسب سنة ١٩٩٢ كنت وقتها أقضي عقوبة السجن بالقصرين، الرجل الطيّب عزم أن يمد يد العون لأبنائي مرة ثانية كان يحب ابني الصغير عباس ويرأف لحاله فجاء في زيارة يحمل له بعض اللعب والهدايا عساها تخفف عنه من ألم فراق أبيه وعند مغادرة منزلي عائداً إلى بيته أوقفه البوليس السياسي ورغم إعاقته ١٠٠٪ ورغم تقدم سنه حوكم بالسجن النافذ لمدّة سنة ونصف. العقوبة طالت أيضاً شقيقه وابني شقيقيه لمدة (٣) سنوات نافذة أيضاً. اشتدّ مرض الرجل الطيب بالسكري

والكلى ثمّ السرطان وتوفي رحمه الله سنة ١٩٩٦ دون أن أتمكن من رؤيته إلاّ أنه وقبل وفاته بساعات قليلة زاره ابني عباس فضمه إلى صدره وأجهش بالبكاء طويلاً.

يوم ١٩٨٧/٤/٣ أصدرت وزارة الداخلية برقية إيقاف وتفتيش في حقّي، البرقية توزع على جميع مراكز البوليس وعلى الدوريات في الطريق العامة، عادة ما تصدر هذه البرقيات في أشخاص يمثلون خطراً حقيقيّاً أو قاموا بجرائم كبيرة. ما لذي فعلته حتّى يحدث هذا؟، ماذا تملك عني وزارة الداخلية من معلومات خطيرة حتى تقدم على تحرير البرقيّة؟، لم أكن ناشطاً سياسياً بارزاً ولم أكن كاتباً ناقداً لاذعاً للسلطة ولم أكن خائناً لوطني عميلاً لمخابرات اجنبيّة ولم أبخل عن القيام بواجبي على أحسن وجه، غاية ما في الأمر أن «بورقيبة» بعد غلقه ل«جامع الزيتونة» سنة ١٩٥٧ كرّس في برامج التعليم التوجه العلماني التغريبي وكان ينتظر أن ينتج ذلك جيلا منبت الأصالة في قطيعة مع ماضيه العربي الإسلامي ففوجىء في جزء منه بعكس ذلك مما أثار حفيظته ولما وصل إلى أرذل العمر لم يعد يقدر على تخزين غيضه فصب جم غضبه على كل من يحمل ريحة الإسلام كما ورد في تصريحه لقناة فرنسا (٣) في صائفة تلك السنة، وزيره الأوّل وقتها كان السيّد رشيد صفر هذا الرجل عرف عنه من أوساط عائلية مقربة أنه طيب ولا يكن عداء كبيراً للإسلام أو لذوي الفكر الإسلامين ورغم مشاركته في الحملة المسعورة تلك فإنّ لهجته لم تتسم بالحدّة إلى أن تمت إقالته وتعويضه بوزير الداخلية زين العابدين بن علي، بطل تلك الحملة إلى الساعة الحاضرة بعد توقف بسيط إثر تنحية «بورقيبة» وتوليه رئاسة الدولة في نوفمبر ١٩٨٧.

علمت بصدور البرقيّة ونصحني أهل الخير بمغادرة صفاقس والإقامة في تونس العاصمة، التقيت هناك بعدد من الإطارات العلمية والثقافيّة تحمل نفس الهم الذي أحمله، وبدأنا نبحث عن الاختفاء والإفلات من البوليس السياسي الذي أعلن الحرب صراحة على كلّ مظاهر الدين، ووصلت الحملة إلى إيقاف آلاف الشباب، ووضعت الحواجز في كلّ نهج وكلّ طريق وأمام المساجد بحثاً عن أعضاء الاتّجاه الإسلامي .

إذن أصبحت المسيرات يوميّة ولا تخلو من استعمال العنف من قبل البوليس إلى حدّ القتل. كان يشاع أن وزير الداخليّة وقتها قام بقتل الطالب عثمان بن محمود قبل هذه الحملة ببعض أشهر والحقيقة الخبر كان كاذباً ومجرّد إشاعة، فالطالب المرحوم قتل من طرف بوليس قيل أن اسمه عادل بن عائشة. وصورة الحادث أن المرحوم كان ينشط في هياكل الاتّحاد العام التونسي للطلبة ذي الميولات الإسلاميّة، أخبره زميله عن وجود سيارة أمن الدولة تراقب منزلاً في حي «باردو» من ضواحي العاصمة وكان في المنزل وثائق للاتّحاد الطلابي، خشي المرحوم أن تقع تلك الوثائق بين أيدي البوليس فقرر إنقاذها، كان يمتطي دراجة نارية وعند وصوله المنزل المذكور بدأت المطاردة مع البوليس، حاول الهروب في الأزقّة المجاورة فالتحقت به السيارة الملعونة وحاولت أن تصدمه وكان على مقربة مترين أخرج البوليس آنف الذكر مسدّسه وأطلق عليه النار فأرداه قتيلاً. هذه الرواية وردت على لسان عدد من الحاضرين وخاصة بعض التجار. الرواية الرسمية في نشرة الأخبار ليلتها كانت تبعث على السخريّة والضحك من إعلام دأب على الكذب وافتراء الروايات المنزهة لآلة القمع والمجرّمة للأبرياء .

في تلك الصائفة كنت ألتقي مع قيادات في الحركة الإسلامية لا زالت قيد الحرية وكانت أخبار الحملة الشرسة تأتي وتمركز في العاصمة. كنا نسمع ما يقع في «مدنين» في أقصى الجنوب وفي «بنزرت» في أقصى الشمال وفي غرب البلاد وشرقها وكانت بعض تلك الأخبار تبعث على الثورة، من قتل وتعذيب وأخذ أطفال صغار كرهائن

واغتصاب على أوسع نطاق. كان يصعب عليّ تكذيب تلك الأخبار مع محاولاتي الجادة في ذلك حتى أريح أعصابي المتوترة، ما كنت أشاهده في شوارع العاصمة يومياً يؤكّد ما أسمع من بطش وتنكيل بكلّ إسلامي، إنها حقيقة - حرب لا تخضع لقانون ولا لمواثيق إنسانية أو دوليّة، ركب هذه الموجة الشرسة أطراف لا صلة لهم بالإدارة الأمنيّة، فيالق من أعضاء الحزب الحاكم وفيالق من ضعاف النفوس أرادت الحصول على ثمن بخس وحتّى الصعاليك والسراق يدخلون البيوت ويفتشّونها منتحلين صفة البوليس السياسي فيأخذوا معهم ما شاءوا حتّى البشر.

خطباء المساجد كانوا موظفين لدى وزارة الداخليّة، هم أيضاً وظفوا في هذه الحملة أحدهم بيده عصاه التي يتكىء عليها أثناء الخطبة يقود مجموعة من البوليس يجوب أنهج (طرق) الحي الذي يسكنه ويشير بعصاه قائلاً: «هذا البيت فيه حجاب، ادخلوه وفتّشوه».

علم زميلي الأستاذ «أرنال ديدياي» وهو أستاذ بجامعة «نانسي» الفرنسيّة بخبر اختفائي فقد كنت وأياه نترأس مجموعة بحث علمي بالمركز القومي للبحث العلمي بفرنسا فكتب خطاباً يوم ١٩٨٧/٠٧/٠٢ وجهه إلى الأستاذ الأكاديمي «لوران شوارتز» بصفته رئيس جميعة علماء الرياضيات وعضو بأكاديمية العلوم بباريس وكان الرجل كاتب دولة للجامعات الفرنسية، كما أرسل نسخاً من الخطاب إلى عدد ممن أعرف في الأوساط الجامعية الفرنسية والأمريكية، يحثهم فيه على الوقوف إلى جانبي والتدخل للحيلولة دون إيقافي من قبل أمن الدولة. كما جاء في الخطاب تذكير بما قمت به لصالح الجامعة التونسيّة. في الوقت نفسه علمت الإدارة المركزيّة الدولية للرياضيات ببرلين بوضعيتي فتم نشر الخبر على أوسع نطاق ممكن لدى المنظمات الحقوقية والجمعيات العلمية. وبدأت تتهاطل رسائل المساندة لي وبرقيات التدخل لدى السلط التونسية، لم يثن ذلك عزم السلطة على محاكمتي ولو غيابياً بتهمة الانتماء لجمعية غير مرخص فيها والمقصود الاتّجاه الإسلامي.

في ما يلي أذكر بعض من هذه المنظمات:

جمعية علماء الرياضيات Comité des Mathématiciens

أكاديميّة العلوم بباريس Académie des Sciences

الجمعيّة الأمريكيّة للرياضيات Amèrican Mathemtical Society

جامعة مريلند الأمريكيّة University of Maryland USA

جامعة التقنيات ببرلين Technische Universitat Berlin

جامعة تورنتو الكندية University of Toronto

الجمعية الكندية للعلوم والعلماء Comité Canadien des Savants et Scientifique

وهي تضمّ ٤٦ جمعيّة علمية وثقافيّة ودينيّة

مؤسّسة الكويت للتقدم العلمي KEFAS

المركز الدولي للفيزياء النظرية بتريستا إيطاليا ICTP

في ١٩٨٧/٠٦/٢٠ اقترح علي الأستاذ «علي عبد الله الشملان»، وزير التعليم العالي الكويتي أن أخرج من تونس وألتحق بجامعة الكويت وأعمل فيها كأستاذ جامعي (للتذكير الدكتور الشملان هو رئيس مؤسس لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي وكانت لي صلة قوية بهذه الجمعية التي كانت تغطّي تكاليف مشاركاتي في المؤتمرات العلمية بالمركز الدولي للفيزياء النظرية).

رفضت هذا العرض لسببين:

١- لا يمكنني الخروج بصفة عاديّة. فأنا مطلوب من قبل البوليس السياسي.

٢- أني أرفض مغادرة البلاد وأعتبر نفسي أولى بأرضها من أعدائي في السلطة.

حدث أن جاءني شخص لا أعرفه اهتدى إلى مكان اختفائي ومعه جواز سفر يحمل صورتي واسماً آخر ومقدار من المال في شكل عملة صعبة مرخص فيها باسم الجواز من البنك وتذكرة سفر بالطائرة من تونس إلى باريس. يومها وبعد (٤) ساعات فقط من وقت لقائي بالشخص، تعجبت من دقة العملية التي قام بها الشخص. شكرته شكراً جزيلاً واعتذرت عن قبول العرض وقلت له: «أعتقد جازماً أنني من هذه التربة الطيبة وأعدائي منبتين عنها فعليهم أن يخرجوا هم». قال لي: «أنت مهدد بالسجن». قلت له: «ليكن الإعدام، لن أخرج هارباً من بلادي». قد أكون مخطئاً في ذلك. فخروج مجموعة منا للخارج للاتصال بالجمعيات الحقوقية والتشهير بأعمال السلطة وكسر التعتيم الإعلامي هو أمر ضروري في مثل هذه الحالات، ولكن كنت عنيداً، وصممت على البقاء في تونس كلفني ذلك ما كلفني. كنت ولا زلت لا أحتمل أن أكون حراً هنيئاً وعدد ممن تظاهر من أجلي في الجامعة يقبع في السجون ويتلقى أسوأ أنواع التعذيب والإهانة وبعضهم قد قتل على أيدي البوليس كالمرحوم «حمدة بن هنية» الذي كان يدرس بكلية العلوم الاقتصاديّة والتصرف بصفاقس. وكنت أستاذه في الرياضيات التطبيقيّة لمدّة سنتين، قتل بحي بالقرب من منزلي. رغم الجو الخانق والخطر الرهيب، عزمت أن أواصل نشاطي في الجامعة بما أستطيع وكان علي أن أدرس في تلك الصائفة ملفات مترشحين جدد للعمل بالجامعة ضمن لجنة الانتداب، قصدت الوزارة لتسلم تلك الملفات، وحاولت الدخول من أبواب خلفية بعيداً عن أنظار البوليس السياسي الذي كان يراقب المداخل الرئيسية عساه يظفر بصيد ثمين، عدد الملفات (٢٣)، الحمل ثقيل، وليس معي سيارة، استوقفت «تاكسي» يقودها رجل متقدم في السن حتى لا يكون عون بوليس متنكر في سائق أجرة كما أصبح الحال عليه حينئذ، ولما ركبت طلبت منه أن يسلك أنهج (طرق) ليس فيها نقاط تفتيش، فهم الرجل قصدي ونفذ حتى وصلت غير بعيد عن مستودع الاختفاء أين تمت دراسة الملفات وتحضير تقارير عنها وأصبح عملي جاهزاً لمناقشته ضمن لجنة الانتداب. يوم ١٩٨٧/٨/٢٠ حاولت كما سبق ونجحت في الالتحاق بزملائي بمقر اجتماع اللجنة، أثناء عملنا وقتها علمت أن البوليس السياسي قام بتطويق المكان وأن خروجي أصبح صعباً، عندها أعلمت بقية أعضاء اللجنة بوضعيتي الحرجة حتى يأخذوا حذرهم، وفيهم من هو من المقربين من السلطة بصفة شكلية أخذ يلوم علي لماذا أتشبث بالدين ولماذا أعارض «بورقيبة»؟، اكتفيت بالرد عليه بقولي: «الذي حصل، حصل والسلام». أخذت الملفات بعد انتهاء عمل اللجنة وخرجت مخترقاً جدار البوليس السياسي دون أن يكلمني أحد، يبدو أن الطوق الذي ضرب حول المكان لا يقصدني.

في آب (أغسطس) أعلمني أحد المسؤولين في وزارة التعليم العالي بأن وزارة الداخليّة أمرت بتوقيف مرتبي وهو ماتم بالفعل، هكذا بكلّ سهولة كلّ الوزارات تعمل تحت إمرة البوليس، لا شيء يعلو فوق أيدي البوليس، حتّى التعليم العالي فالبوليس أعلى منه، البوليس الذي عجز عن الدخول للجامعة للدراسة فيها، دخلها ليحكم فيها ويعبث بالمقدسات العلمية عندما تصبح الدولة دولة الفوضى وقانون الغاب ويغيب المنطق وتقلب الصورة وتسمى الأشياء بمضاداتها فيلقب «بورقيبة» بحامي حمى الدين والملة ويوصف أبطال البلاد ومناضلوها بعصابة المفسدين ويرمى العلماء بالجهل والتخلف. رغم هذا الخبر الذي نزل علي كالصاعقة وقد كنت أتوقعه فكلّ شيء ممكن، فقد واصلت عملي في لجنة الانتداب وفي إشرافي ولو بمحدوديّة

على قسم الرياضيات عن بعد، قرار وقف المرتب كان بالطبع غير قانوني فالمفروض أنني في عطلة وتغيبي قبل ذلك كان قانونيّاً حيث أدليت بشهادة طبيّة تثبت أنّني في حالة علاج بمستشفى العاصمة، ثمّ أنّني عدت لعملي بحضوري في لجنة الانتداب وإمضائي في محاضرها دليل على ذلك، لكن هذا الكلام يوجه للعقلاء لا لسلطة على رأسها عجوز فقد الذاكرة ومن حوله مصلحيون يتطاير الشرّ من أعينهم حقداً، وكراهية للإسلام والمسلمين، ومن أعوانهم من لا يمت بصلة لهذا الشعب ولا يكن له إلاّ العداء والنقمة، توقيف الأجور هي طريقة لتجويع العيال وتركيع الرجال وتحطيم الأعمال.

في ١٩٨٧/٠٩/٢٧ أصدرت محكمة أمن الدولة حكمها في مجموعة من القيادات الإسلامية، وصلت بعض هذه الأحكام إلى الإعدام، وبعضها الآخر مدى الحياة وكان نصيبي عشر سنوات أشغال شاقة وعشر سنوات مراقبة إداريّة، وجهت لي غيابياً تهمة حضور اجتماع لحركة الاتّجاه الإسلامي سنة ١٩٨٤. من طرائف هذه المحاكمة صدور حكم بالسجن مع الأشغال الشاقة والمراقبة الإدارية ضدّ الشيخ «علي الطرابلسي» وكان هذا الشيخ من أبرز الوجوه الإسلاميّة في عاصمة الجنوب صفاقس وكان أستاذ بالمعهد الثانوي للذكور وأيضاً بمعهد الوعظ والإرشاد برقادة (القيروان). كان يحظى بشعبيّة منقطعة النظير لدى الصفاقسيّة وسخر له أعيان صفاقس سيارة وسائق عند تنقله بين صفاقس والقيروان (١٤٠ ميلاً)، الرجل لم يتعاط أي عمل سياسي ولا نشاط حركي أياً كان نوعه، بل الأغرب من ذلك أنّه توفي قبل هذه الحملة بحوالي سنة ونصف ومع ذلك ورد اسمه في المحاكمة !!

ألهذا الحدّ ترمى الأحكام جزافاً؟ أهذه هي حقيقة «بورقيبة» أفصح عنها عندما فقد الذاكرة وأخفاها عنا طيلة (٣٠) عاماً من حكمه؟ الرجل لم يرضه ما صدر عن المحكمة العليا، طلب إعادة المحاكمة وإصدار (٣٠) حكماً بالإعدام على القيادات، قال العرب قديماً: «إذا كان الغراب إمام قوم، يمر بهم على جيف الكلاب».

الصحف اليومية نشرت تفاصيل المحاكمة التي دامت (٢٧) ساعة مسترسلة باستثناء تقاطع قصير للأكل أو لقضاء الحاجة وصدر الحكم عند الفجر رغم التعب والإرهاق البادي على الجميع. هيئة المحكمة والمحامين والموقوفين وبقية الحضور، لغة الصحف التونسية لا تحيد عن لغة السلطة إلا بشيء محتشم، كنا نلهث وراء الصحافة الأجنبية للاطلاع على بعض الحقائق كما كنا نستمع إلى «صوت لندن» التي غطت الأحداث إلى حد ما.

الأمر لم يعد مجرد خلاف بين حركة سياسية معارضة وسلطة دكتاتورية لا تقبل بالرأي الآخر، ولا أيضاً بالقضاء على حركة سياسية بل هو بقتل هوية شعب وطمس معالم حضارته وإهانته، واستهتار بكل قيمه. عصابة من المجانين تعبث بمقدسات أمة وبأرواح أبنائها، وطن تتلاعب به أياد خبيثة، وتتقاذفه أفكار ممن رد إلى أرذل العمر لكي لا يعلم من بعد علم شيئاً، وفيلق من أصحاب المصالح الضيقة، والنفوس الشريرة شطحت له وسخرت عضلاتها لتكون عصياً للظلم والقهر، وأقلام مأجورة لمن سموا أنفسهم بالنخبة المثقفة والثقافة منهم براء سال حبرها للسب والقذف والتشويه مقابل ثمن زهيد ومال وسخ وقضاء حاجة ننتة من المتاع الحيواني، سألت مرة أحدهم: ماهو تعريفكم للمثقف؟ لم يجبني إجابة واضحة وإنما اكتفى بتسمية بعض من يراهم مثقّفين، ثمّ سألته: «هل المثقف هو الحامل لشهائد عليا؟» قال: «لا أبداً». قلت: «هل المثقف من يكتب أو يشعر؟»، قال: «لا»، قلت: «هل المثقف من يسافر كثيراً؟»، قال: «لا»، قلت: «هل المثقف من يعرف الكلام ويتحدث في كلّ المواضيع؟»، فكر قليلاً ثمّ قال: «لا»، قلت له: «عرف لي إذن من المثقّف وإلاّ فإنّك لست

مثقّفاً؟»، أخذ يلف ويدور واستخلص بالقول أن المثقف هو من يفكر غربياً ويلبس غربياً ويعيش غربياً ولا يغير عن حريمه، ثمّ قال: «بخلاصة المثقف ليس إسلامياً»، (هو قال رجعياً والمقصود إسلامياً أو عروبيّاً)، قلت له: «تعريفك هذا ليس للنخبة المثقّفة وإنما للتخمة المريضة فأنت من التخمة وليس من النخبة».

هذه التخمة حنت رأسها ل»بورقيبة» وزبانيته فامتطى ظهرها وصال وجال كما شاءت أفكاره. كان من هؤلاء جامعيون حاملون لأعلى مراتب العلم والمعرفة ومنهم زملاء كنت أعمل معهم ولم يروا مني أي سوء بل عكس ذلك فقد أعنتهم في مناسبات كثيرة ودفعهم جبنهم وخساسة تفكيرهم وطمعهم إلى التظاهر بعدائهم لي أمام السلطة، بل ومطالبتهم للسلطة بالانتقام منّي. ومنهم من أرسلت له رسالة شارحاً فيها ظروفي في هذه المظلمة فسلمها لوزير التربية والتعليم الذي أرفقها في ملف مجلس التأديب كما سيأتي لاحقاً، حملهم للشهائد العليا جعل منهم حمراً تحمل أسفاراً، جامعي يتعاون مع البوليس ضدّ جامعي، هذه الصفة لن تكون إلاّ من الصناعة «البورقيبية».

وسائل الإعلام والثقافة والتربية وحتى الرياضة كلها سخرت للتشهير بالإسلاميين وصل بهم الأمر إلى تخويننا واتهامنا بالعمالة لإسرائيل ولما دفنونا في السجون أقاموا علاقة ديبلوماسية مع الكيان الصهيوني وفتحوا له الباب على مصراعيه في التعاون الثقافي والأمني والاقتصادي، بل أصبحت لدى التخمة هرولة لكسب ود الصهاينة، منهم من قال في اجتماع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أثناء مناقشة بيان حول فلسطين: «اقترح أن تحذف كلمة لا لتهويد القدس، ونقول لا لصهينة القدس». أي أن الرجل يقبل بتهويد القدس فلا عيب في ذلك. تحاملي على هذا الشخص لا يعني أنّني ضدّ اليهود أو أعادي اليهود كلاّ ثمّ كلاّ، والواقع أنّ لي عدداً كبيراً من أصدقائي من اليهود، وقد وقفوا معي وساندوني في محنتي هذه، وهم من جنسيات مختلفة من ألمانيا وفرنسا وكندا وأمريكا، وفيهم أعضاء في منظمات حقوقيّة دافعت عني دفاعاً مشرفاً، لكنّي بالطبع ضدّ تهويد القدس وحتى من اليهود النزهاء من هم معي في هذا الموقف.

الفصل الرابع

مجموعة الإنقاذ الوطني

الفصل الرابع
مجموعة الإنقاذ الوطني

دوافع التكوين:

صائفة ١٩٨٧ كانت متميزة ولم تشهدها البلاد في تاريخها، المظاهرات السلمية والعنيفة أحياناً تكاد تكون يومية، والإيقافات والمحاكمات الظالمة والتعذيب وإطلاق النار والقنابل المسيلة للدموع ونزول الدبابات لشوارع العاصمة كانت السمة البارزة في حياة تونس. هذه المظاهرات لم تهدأ إنما تخف وتشتد، وكنت مع ثلة من إخواني نتابع الأحداث بصعوبة، لكن فينا من كان متنكراً في زي سائح وينقل الحدث بالصورة من الشارع الرئيسي، وفينا أحياناً من يعطي إشارة البداية للمسيرة، إلا إن زمام الأمور في أغلب الأحيان كان بيد الشباب طلبة وتلاميذ، وحدث كم مرة أن تجاوزت المظاهرات سقفها، فرغم الأوامر بعدم إستعمال القوة والاكتفاء بإستعمال القوارير الحارقة على أقصى تقدير، فقد حصل أن هاجمت ثلة من الشباب سيارة النظام العام وفر أعوانه تاركين أسلحتهم مما جعل لعاب بعض الشباب يسيل لأخذها لولا التعليمات الصارمة، لكن اختيار رد الفعل العنيف بما في ذلك استعمال السلاح بدأ ينمو في أذهان الكثيرين بمرور الزمن وتفاقم الوضع وتواترت أخبار عن القتل تحت التعذيب في زنزانات الداخلية، ثم بدأنا نسمع عن تكوين خلايا وفقاقيع خارجة عن السيطرة قد تجر البلاد إلى ما يشبه الحرب الأهلية، أو إلى أعمال قتل وإشعال نار هنا وهناك، فالعنف الرسمي يولد حتماً العنف الشعبي وظلم السلطة يولد الانفجار، وما لم تتوقف السلطة عن القمع أو يتم تأطير الشباب الثائر، فالبلاد سائرة إلى الفوضى العارمة التي تحصد الأخضر واليابس، وبما أن السلطة عازمة على استئصال الحركة الإسلامية، فإن السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد هو مسك حماسة الشباب وتوجيهها توجيهاً محكماً رصيناً قصد إجبار السلطة على تراجعها أو تغيير رأس النظام بأي وسيلة كانت بما في ذلك الوسائل الأمنية والعسكرية التي تتاح لنا. هذه الفكرة بدأت تسيطر على عقلي منذ أوائل الصيف بعدما رأيت ما رأيت مما يحدث في شوارع العاصمة ولم أكن أملك أدوات تنفيذ ذلك، بل كان الحديث عن ذلك هو أقرب للخيال منه للواقع، رغم ذلك عزمت أن أفعل شيئاً ولو أبدأ من الصفر، عرضت الفكرة على بعض إخواني فرفضوها، بل نصحوني بالابتعاد عنها، أعدت مقترحي مرات عديدة على من أمكن أن استشير، وكان الرد سلبياً، وتدحرجت البلاد إلى الفوضى، وصدر حكم محكمة أمن الدولة في ١٩٨٧/٩/٢٧ ليأجج مشاعر الناس وخاصة الشباب ويدفعها إلى الانتقام وفي غياب القيادات الفاعلة بحكم إيقافها أو تهجيرها، تكاثرت الفقاقيع المارقة عن السيطرة ومنتها عودة الطلبة من العطلة لذا لابد من فعل أي شيء، يوحد صفوف الحركة، ويوقف جنون «بورقيبة»، وينقذ البلاد من السقوط في المجهول، وافقت الحركة أم لم توافق.

عناصر المجموعة

جمعت ما أمكن لي أن أجمع من بعض الشخصيات النافذة والمطلعة على نقاط قوة الحركة أو لها صلة ببعض ضباط الجيش والشرطة ممن لهم ميولات إسلامية ومن الوطنيين المخلصين، كان ذلك بحذر شديد نظراً لحساسية الوضع وخطورة الانكشاف، وجدت الطريق معبدة وسهلة إلى حد كبير، جل الناس يشعر بضرورة التغيير ولا مجال لبقاء «بورقيبة في سدة الحكم. أغلب ضباط الجيش والشرطة والحرس وحتى الأعوان لايرون فائدة في بقاء السلطة، ينفذون الأوامر عن كراهية وضد قلوبهم، وأغلبهم عبر بحذر عن عدم رضاه وسخطه

على مسؤوليه. لم يقتصر هذا الرفض على فئة دون أخرى بل شمل عامة أصحاب الزي كما كان حديث المدنيين بمختلف ألوانهم السياسية، لذلك تم وبسهولة جمع ما يمكن أن يكون أداة للتصدي لانهيار البلاد. المكون الأساسي للمجموعة من الإسلاميين ولكن لم يمنع ذلك من وجود عناصر وطنية لها ميولات غير ذلك قبلت بالفكرة وتبنتها وانضمت للمشاركة دون قيد أو شرط، هدفها تغيير السلطة القائمة.

الضغوطات والتعجيل:

الفقاقيع السالف ذكرها أخذت في التكاثر والتنوع، الايقافات تواصلت وبشدة، أخبار التعذيب تتواتر، الأحكام الصادرة عن المحاكم الجهوية لاتمت بشيء إلى القانون ولا إلى المنطق، انتهاكات الأعراض أصبحت يومية، تعيينات عشوائية في السلطة، إرباك في القرارات والأوامر الرئاسية إلى حد تغيير التركيبة الحكومية بعد يوم من تعيينها، تسمية عون أمن {محجوب بن علي} على رأس الحزب الحاكم، في هذه الأجواء المسمومة.

وصلتنا معلومة مفادها أن الرئيس عزم على تغيير وزيره الأول «بن علي» وتعويضه ب»الصياح»، الإبن المخلص المطيع، رغم كراهية الناس له، ولكنه ومن باب التقرب ل»بورقيبة» والتملق،كان لا يرى مانعاً من تحقيق رغبة زعيمه في حصد (٣٠) رأساً من الإسلاميين، كما وصلتنا معلومة أخرى لم نتأكد منها ولكنها منطقية وهي من الخطورة بمكان ومفادها أن «الصياح» طلب من «بورقيبة» تأجيل تسميته إلى ما بعد (٨) تشرين الثاني (نوفمبر)، وعند بحثنا عن السبب ورد علينا مايلي: الصياح يخطط لاغتيال «بن علي» يوم ١٩٨٧/١١/٨ أثناء توليه الاحتفال بعيد الشجرة بصفته وزيراً أول ونيابة عن الرئيس، ثم يلحق التهمة بالإسلاميين ويعيد محاكمتهم ويرضي رئيسه بحصد (٣٠) رأساً منهم وهكذا يتخلص من خصمين في آن واحد !!! لم نكن واثقين من الخبر ولكن ما نعرفه عن «الصياح» يجعلنا نأخذه مأخذ الجد، فبسرعة فائقة، تكونت لجان مختصة تعمل كخلية النحل ليلاً نهاراً دون كلل أو ملل إلى يوم ١٩٨٧/١٠/١٥ حين تم جمع رؤساء اللجان وقمنا بتقييم الإمكانيات ومسح لكامل تراب البلاد وما لنا وما يمكن أن يكون ضدنا ثم اتخذنا قراراً لا يمكن التراجع عنه: «بورقيبة» لن يحكم بعد ١٩٨٧/١١/٧ !!!

نعم هذا هو القرار، وهذه هي حقيقة الأمر، هذا التاريخ نطقنا به يوم ١٠/١٥ وكنت رئيس الاجتماع وكتبت على ورقة أمامي: (٧) نوفمبر آخر أيام «بورقيبة» في الحكم، أكتب هذه الحقائق للتاريخ ولا أخشى أحداً، قوتي بالله أولاً وبأنني لا أقول إلا حقاً.

عنصر ضغط آخر له أهميته هو شكوك أجهزة الاستعلامات في العناصر العسكرية والأمنية التي تصوم شهر رمضان ولا تدخن ولم تطلب قرضاً ربوياً وإحصاؤها والتفكير في التخلص منها وهو ما يعرض عناصرنا للخطر.

الخطة:

أول عمل قمنا به وضع عناصرنا في المواقع الحساسة يوم ١١/٧ ليكونوا في أماكن التنفيذ، ثم أحصينا ما لنا من أدوات عمل: دبابات، طائرات، ناقلات جنود، مخازن أسلحة، ذخيرة، قاعات عمليات، هواتف هامة، أجهزة اتصال لاسلكي، مواقع اتصال الوزارات الهامة والرئاسة، الإذاعة والتلفزة، شركة الكهرباء،...ألخ. وفي الأثناء أحصينا العناصر التي قد تعارضنا وأعدت خطة لتحييدها دون تعرض حياتها للخطر {تم جلب ٥٠٠٠

مسدس غازي للغرض}، على المستوى البشري صنفنا عناصرنا في دوائر حسب الأهمية والرتبة والمهمة، الدائرة الأولى للقيادة فقط والدائرة الأخيرة للمدنيين وجلهم من الطلبة وعددهم بالآلاف يلتحقون بالعملية في ساعة متأخرة وهم مدعوون للمبيت في أماكن مخصصة ليلة التنفيذ دون إعلامهم، سمينا ذلك المدد المدني. ركزنا خطتنا على العاصمة دون إهمال بعض المناطق.

النواقص:

أهم النواقص في خطتنا ثلاثة:

غياب ضباط كبار يمكن التعويل عليهم في قيادة العمليات وإصدار الأوامر وهو ما جعلنا نبني خطتنا أفقياً أي التعويل على القاعدة مما يزيد في فرصة الانكشاف.

فقدان الخبرة والتجربة لعناصرنا كما هو الحال لكل رجال الأمن والجيش، فلا أحد منهم شارك في حرب حقيقية مما يجعله يرتبك ويتردد ولربما عامل الجبن والخوف يفشل العمل.

غياب عناصر سياسية معروفة ولها وزنها في الداخل والخارج قد يكون لوجودها ضمن قيادة المجموعة عنصر ثقة واطمئنان وراحة نفس عند عناصر المجموعة وكذا عند الشعب والرأي العام الدولي.

الإنكشاف وإزالة «بورقيبة»:

يوم ١٩٨٧/١١/٥ أحد أعضاء المجموعة من الدائرة الثالثة وهو عون من النظام العام كتب ورقة فيها ماله وما عليه من الديون وسلمها لخاله للاحتفاظ بها، هذا الأخير قرأ الورقة فبعثت في عقلة شكوكاً كثيرة، الجو العام يبعث على ذلك ألح على ابن اخته أن يصارحه بالأمر ووعد بكتمان السر وأقسم على ذلك، العون لم يكن يعلم الكثير فهو في الدائرة الثالثة سوى أنه سيقوم بصحبة ثلاثة من رفاقه بتعطيل بعض الآليّات في ثكنة النظام العام. يوم ١٩٨٧/١١/٧ الخال هذا أخلف وعده وسارع بإعلام وزير الداخليّة حيث كان يعمل وكيلاً أوّل في الشرطة مكلّف بالتمريض في المصحة، الوزير الأول هو نفسه وزير الداخلية أي «بن علي»، أمر بإيقاف العون والرفاق الثلاثة يومها، الأعوان الأربعة لا يعرفون كثيراً عما سيجرى يوم ١٩٨٧/١١/٧ سوى أنهم تلقوا الأوامر من شخص يدعى «صادق»، وهو اسم مستعار لمن قام بانتدابهم ولم يكن للأعوان الأربعة أي صلة بأي شخص آخر ولا يعرفون اسم أو مهنة أو عنوان «الصادق»، لذلك يصعب على أجهزة الداخلية الوصول إلى معرفة الحقيقة كاملة أو مسك خيط يوصلهم إلى مجموعتنا إذا انقطع خيط «الصادق» هذا.

إذن لن تتمكّن السلطة من التصدي للعملية، فالسلطة تعرف حجم الإسلاميين،كما إن المخابرات الغربية وعلى رأسها الأمريكية، لم تكن قد علمت شيئاً رغم قوتها واختراقها لكلّ أجهزة الدولة. فالأمر جدّ خطير بالنسبة للنظام. ليس للوزير الأول «بن علي» إلا خيار واحد لإنقاذ نفسه وإنقاذ النظام بعدما استنتج مع من استشار أن عناصر إسلامية عزمت على تغيير النظام وهو أكثر رجال السلطة معرفة بالإسلاميين. يوم ١٩٨٧/١١/٦، انعقد اجتماعان: الأوّل في وزارة الداخليّة برئاسة «بن علي»، تمّ فيه جلب جلّ الوزراء وكنا على علم بذلك. والثاني في منزل ب»باردو» برئاستي وضمّ عدد من قيادات الأجهزة المختلفة التابعة للمجموعة ولم تكن السلطة على علم به.

رجال المجموعة كانوا في المواقع الحساسة في انتظار أوامر البدء أو ساعة الصفر المحددة لكل عمل، عندما بدأ «بن علي» وجماعته التغيير ليلتها كان عناصر المجموعة في المقدمة، أذكر على سبيل المثال مجموعة الكمندو التي اقتحمت قصر قرطاج كانت بقيادة «الصادق غضبان» وهو من المجموعة، وسجن معنا فيما بعد، بعد توسيمه وترقيته من قبل «بن علي»، طائرة الهيلوكبتر بقائديها التي حملت «بورقيبة» من «قرطاج» إلى «مرناق» هي نفسها التي خصصناها نحن لنفس الصنيع، قائد قاعة العمليات بالعوينة المشرفة على أمن تونس الشرقية أين توجد «قرطاج» ومعظم النقاط الحساسة كان الرائد «محمد المنصوري» الذي قتل تحت التعذيب يوم ١٩٨٧/١٢/١، الحارسان ل«بن علي» كانا من المجموعة وقد سجنا معنا بعد التوسيم.

الإيقاف الأوّل

بعد التغيير بحوالي أسبوعين أعيد بحث الموقوفين الأربعة ونظراً لجو الانشراح السائد بعد إزاحة «بورقيبة» فقد وقعت هفوات كثيرة مردها إلى أنّ الأخوة اطمأنوّا للخطاب الجديد الذي جاء فيه أن آخر أيام «بورقيبة» لا تحتمل ولا تطاق، ظنّا منهم أنّ «بن علي» سيفتح صفحة جديدة وأنّ انكشاف المجموعة الأمنيّة ليس فيه أي خطر، فالمفروض أن يجازي «بن علي» من أعانه على التغيير وكان بإمكانه التصدّي له، إذن وقعت هفوات وثغرات مكنت اجهزة أمن الدولة من إلقاء القبض على (١٥٧) عنصراً كنت تقريباً آخر من أوقف يوم ١٩٨٧/١١/٢٦ مساء. وصورة الحادثة كما يلي:

بعد ١٩٨٧/١١/٧ أي بعد انتهاء حكم «بورقيبة» وبداية حكم «بن علي»، رفعت الحواجز البوليسيّة وانتهت عمليات غلق الأحياء وتفتيشها مما سمح بشيء من حريّة التنقل داخل العاصمة وفي ضواحيها. اتصل بي الأخ «سيد فرجاني» وأعلمني بفتح ملف الموقوفين الأربعة، فأشرت عليه بمغادرة تونس حالاً دون تردد، بل اتفقت معه أن يستقل الطائرة ظهر ذلك اليوم وكان بالإمكان من جميع النواحي، فخروجه يسد باب البلاء ولكن للأسف الأخ أخلف وعده وعاد إلى منزله، في مساء ذلك اليوم ألقي عليه القبض وهو في بيته وتحت تعذيب رهيب وتهديد قوي انتزعت منه اعترافات مكنت من إيقاف بعض القيادات ومعرفة الخطة وتواصلت الحملة على أشدها، وقامت لجنة الحماية بتهريب عدد من العناصر للخارج.

حاولت الإقامة عند بعض الأصدقاء وكنت أعلم مدى الاحراج الذي أتسبب لهم فيه فقررت الانتقال من إقامة إلى أخرى دون أن تتجاوز الواحدة (٣) أيام، خاصّة بعد انكشاف ما يسمى بالمجموعة الأمنيّة التي لعبت فيها دور رئيساً وورد التلميح باسمي في بعض وسائل الإعلام ثمّ في الندوة الصحفية التي قام بها وزير الداخليّة الجديد، وقتها «الحبيب عمار» مع تشويه المجموعة تشويها فظيعاً وتزييف حقيقتها وتسميتها بعصابة مفسدين، كنت ليلتها عند أقارب لي يقطنون حي «الكبارية» جنوب العاصمة، هذا الحي عرف بتعاطفه مع التيار الإسلامي، علمت أن أحد جيران أقاربي مخبر بوليس فقررت يوم ١٩٨٧/١١/٢٦ مغادرة المحل ولم استحضر في ذهني أي وجهة أتوجّهها، بعد صلاة المغرب قدمت لي قريبتي طعاماً لم أستطع أن أتناوله وهممت بالخروج ففوجئت بعدد من السيارات تأتي مسرعة للمحل تطوقه وينزل منها ما بين (١٥) و (٢٠) عوناً يركضون كالبغال داخل المنزل يفتّشون كلّ شيء حتّى الزرابي والفروشات ودورة المياه ثمّ يحكمون يدي ويلقون بي في إحدى سياراتهم وفي أخرى ألقوا صاحب المحل وتوجهت القافلة إلى وزارة الداخليّة وفي الطريق كان اللكم والضرب ولطم الخد بلا توقف لم أصح ولم أبك رغم شدّة التعذيب، كانوا يسألونني سؤال

وحيد: «أحك لنا كيف توصلنا لمعرفة مكانك؟»، أجيبهم: «أنتم تعلمون والجواب عندكم وليس عندي»، فينهالوا عليّ من جديد بالضرب واللطم والسبّ وقولهم: «أين الله؟ أين محمّد لينقذك؟ عندنا تعليمات لتعذيبك حتّى الموت، سنفعل بك ما نشاء، ناد ربّك لينقذك»، كان على رأس المجموعة رجل ينادي «بوكاسا» وكان حقيقة شديد الشبه بالإمبراطور «بوكاسا». وصلنا وزارة الداخليّة فتمّ نزع ثيابي كلّها بالقوّة وربطت يدي تحت الركبتين وأدخلت عصا حديدية تحت الركبتين وفوق اليدين وتمّ تعليقي بالعصا بين طاوليتين في شكل الدجاج المصلي لأتدلى ذهاباً وإياباً عند كلّ ضربة حذاء البوليس على رأسي أو بطني أو أسفلي حتّى كدت أفقد الوعي عندها دخل بيت التعذيب مدير أمن الدولة «منصف بن قبيلة»، فأمر بإنزالي وفكّ قيدي وأمر بوضعي في زنزانة (١٦) وتوجد بالدور الرابع بقسم أمن الدولة من وزارة الداخليّة.

في اليوم الموالي أحد الجلادين وعلى غفلة من رفاقه همس إليّ قائلاً: «لقد جاءتنا تعليمات بعدم تعرضك مستقبلاً لأيّ ضرب أو تعليق يبدو أنّ السلطات تفاعلت مع التدخّلات العديدة الواردة من قبل منظّمات عالمية قبل إيقافك تطالب برفع المتابعة ضدّك وعودتك للعمل بالجامعة». كان العون حقيقة صادقاً في قوله لم أتعرّض بعد تلك الليلة لأيّ ضرب ولكن كان التعذيب من نوع آخر كنت أسمع صياح المعذبين واستغاثاتهم ليلاً نهاراً وأشد ما كان يؤلمني صياح النساء والبنات، كانت أصواتهن تمزّق كبدي وكنت أتمنى الموت أو الصم على أن أسمع بنتاً أو إمرأة تغصّ من الصياح. وذات ليلة جيء بالأخ «الصادق شورو» وهو أستاذ تعليم عالي في مادة الكيمياء وكان في عدة لجان دولية للبحث العلمي وعضو بلجنة انتداب الأساتذة الجامعيين بوزارة التعليم العالي وضعوه في زنزانة (١٥) المجاورة، الرجل متهم فقط بالانتماء لحركة الاتّجاه الإسلامي لم يتحمل الأذى وكان يصيح من شدّة التعذيب وحتّى ساعة متأخرّة من الليل كان يبكي بصوت عال ثمّ يسكت ويبدأ بترتيل آيات الله.

في زنزانات أمن الدولة كان التعذيب رهيباً وصل إلى حدّ القتل والشلل وقطع جلدة الرأس والتهديد باستعمال الزوجات، كنت في زنزانة (١٦) بالدور الرابع، لم يكن فيها دورة مياه ولا يحق لي الذهاب إلى المرحاض إلاّ مرّة في اليوم ولمدة لا تزيد عن دقيقة واحدة مما حدا بي إلى الإحجام عن الأكل حتّى لا أصاب بكارثة صحية، كان الطعام يقدم لنا في علب الطماطم القديمة والمتصدئة. وكان طعامنا لا تأكله الكلاب، موزع الطعام كان شاباً وسيماً في العشرينات، ورغم قوة جسمه كان يتباطىء في مشيه ويتوجع، نظرت إلى ساقه فوجدته حافي القدمين وقد لفهما بخرقة قماش ملوثة بالدماء، البوليس المصاحب له يمنع أي حديث لكنني فهمت أن الشاب تابع للمجموعة وأنه تعرض للتعذيب وأنه في الحالة تلك أفضل من البقية لذا تم اختياره لتوزيع الطعام على الزنزانات، علمت فيما بعد أن ذاك الشاب هو المرحوم «رامي بن عزيزة».

كنت أسمع صياح المعذبين ليلاً نهاراً، وكنت أقول في نفسي: أين التغيير؟ أين بيان ١١/٧؟ أين الوعود؟ أين صدق المسؤولين؟ دام التحقيق حتى بداية كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨. تمّ بعد ذلك إحالتنا على حاكم التحقيق العسكري، كنت آخر من بقي في الداخليّة بمعيّة العون الذي كشف المجموعة، انقلب أثناء الإيقاف وصار مخبراً للبوليس. علمت فيما بعد أنه تمت ترقيته ثمّ أرسل إلى إحدى السفارات التونسية بالخارج والله أعلم. المؤكّد أنّه لم يلتحق بنا في السجن ولم يدرج اسمه في تقرير ختم البحث لدى حاكم التحقيق العسكري. مساء يوم ١٢/١ أنزلوني إلى قاعة الاستنطاق فوجدت فيها شاباً يرتدي ملابس رياضة حمراء عادة ما تكون لضباط الجيش، كان جالساً على كرسي أمام محققيه، سألوني هل أعرفه، فأجبت بالنفي وأجاب هو بنفس الرد

وكان يبتسم غير باد عليه الإرباك ولا الخوف، لطمني أحد الجلادين على حين غفلة على بطني، فأغمي علي وسقطت أرضاً، سمعت بعدها أحد الضباط يصيح خذوه لبيت الصابون. بيت الصابون هي بيت التعذيب بالكهرباء قاعتها ماء وصابون لايقدر أحد أن يمسك نفسه واقفاً ناهيك إذا صعق بالكهرباء. أعادوني إلى زنزانة (١٦) وبعد ساعة تقريباً سمعت أعواناً يحملون شخصاً في حالة إغماء إلى الزنزانة المجاورة، سمعت أحد الأعوان يقول: «إنه مات، لا، قريب من الموت، ناد الطبيب الموقوف للتثبت منه». بعد مدة التقيت بالدكتور «الصحبي العمري» في زنزانة أخرى فأعلمني أن الشخص المعذب هو الرائد «محمد المنصوري» وقد مات ليلتها.

بعد إحالة المجموعة على حاكم التحقيق العسكري بقيت أنتظر دوري في إخراجي من زنزانات الداخليّة، تمّ جمع كلّ الذين شاركوا في التحقيق في القضية وجيء بي في قاعة خالية من وسائل التعذيب والجلادين وبدأ حوارهم معي أشبه ما يكون دردشة منه إلى استنطاق، ساد الجوّ وقتها شيء من الاحترام والجديّة وخلا من السب والشتم والقذف إلاّ أن أحد الضباط قال لي: «أنت الآن ستغادر الداخليّة ونحن على يقين أن في جعبتك الشيء الكثير الذي لم نحصل عليه. فالمناخ السياسي للعهد الجديد لا يسمح لنا أن نستخرج ذلك بوسائلنا المعروفة لكن صحة ليك». قال الرجل وهو يتحسر فقد دأب على أخذ ما يريد من ضحاياها، حقيقة أو باطلاً، وقد علمت أن عدداً لا يحصى من الموقوفين أمضوا على اعترافات لا تمت بصلة إلى الحقيقة وقد نلت شخصيّاً نصيباً من ذلك، حيث أضيف إلى اعترافاتي (٣) صفحات كاملة ليس لي فيها لا ناقة ولاجمل أخذت الصفحات الثلاثة من بحث الأخ «سامي الغربي» وأدمجت في ملفي وفيها أحداث لا علم لي بها، عندما أعلمت السيد حاكم التحقيق العسكري بذلك تمحص في ملف الأخ المذكور فوجد أن الصفحات الثلاثة نقلت حرفيّاً من ملفه دون تغيير أي كلمة فقرر حذفها من ملفي، إقامتي في زنزانات الداخلية دامت (٣٧) يوماً في حين لا يسمح القانون بالإيقاف التحفظي إلاّ بمدّة تقل عن (١٢) يوماً، ورغم جو الرعب السائد وقتها لا أنكر أن من بين الجلادين من كان يكن لي الاحترام والتقدير وفيهم من تجرأ على مدّي خلسة عن رفاقه ببعض الغلال (برتقال وتمر) عندما ألحقوني ببعض إخواني في زنزانة تحت الأرض بقيت لي من هدية الجلاد «الطيب» حبة برتقال تقاسمنا قشرتها ونحن أكثر من ثلاثين كان الواحد منّا يشتمّ رائحة البرتقال فيجد فيها راحة بعد التعذيب المفرط، دورة المياه في تلك الزنزانة كانت مكشوفة وكنا نستعمل «زاورة» لسترنا عند الاستعمال أمّا الحنفية فكانت عبارة عن ثقب بالحائط ينزف منه الماء دون توقّف وبغزارة، كنا نحمل العائدين من البحث لنغسل لهم أقدامهم المتورمة من الضرب، وعندما ينادى على شخص أو أشخاص للبحث يشرع البقية في قراءة سورة يس والدعاء لهم بالصبر والثبات. عند نقلتي من وزارة الداخلية إلى حاكم التحقيق العسكري ما كنت أتصور أنني خطير إلى درجة استعمال أكثر من (٣) سيارات عسكرية ودراجة نارية تفسح المجال للكوكب، كانت السيارة الأولى تحمل عدداً من الجنود مدججين بالسلاح والثانية كنت فيها مكبل اليدين بالسلاسل ومشدود إلى قفص السيارة و يرافقني فيها (٩) ضباط صف بالسلاح الخفيف أما السيارة الثالثة كانت شاحنة فيها عدد من الكلاب الضخمة، ربمّا أرادت السلطة من وراء ذلك ترسيخ الانطباع لدى الرأي العام بأننا حقيقة عصابة مفسدين كما تدّعيه وكنت أنظر إلى هذه القوة التي ترافقني على أنها علامة ضعف السلطة وهوانها.

في المحكمة العسكرية كان في انتظاري محامي الأستاذ «فتحي عبيد»، تغيرت المعاملة معي وفتح قاض التحقيق السيد «عبد الجليل عبان» الملف وأثناء البحث كان القاضي أحياناً يخرج ويتركنا في مكتبه ثمّ يعود،

علمت فيما بعد أنّه كان يتردّد على تمكين زوجتي وابني «عباس» الموجودين في قاعة في المحكمة من زيارتي، إلاّ أنّه في الأخير عدل عن ذلك والسبب حسب ما قاله لي فيما بعد هي حالتي الصحية ومظهري وخاصّة وجهي وشعر رأسي يمكن أن يحدث صدمة لإبني الصغير، وكان السيد القاضي صائباً في رأيه فقد شكرته على اجتهاده فيما بعد وصورة الحادثة أن مباحث الداخلية تركونا بلا حلاقة ولا وسائل تنظيف إلى أن وصل مظهرنا إلى درجة الازدراء عندها أخذوا لنا صوراً ونشروها في الصحف الحكوميّة لإظهارنا في صورة مجرمين.

بعد انتهاء التحقيق الذي دام يوماً كاملاً، نقلت إلى السجن المدني (٩) أبريل بنفس الطريقة التي خرجت بها من الداخليّة. بعد تفتيشي بكل دقة وضعوني في زنزانة في السجن الانفرادي وهي عبارة عن قبر تحت الأرض، الفراش خرقة وسخة لا يتجاوز سمكها بوصتين (٥ سم)، أفترشها على قاعة إسمنتيّة شديدة البرودة والرطوبة، في حائط الغرفة مثبتة سلاسل حديديّة يربط بها السجناء المحكوم عليهم بالإعدام أو المعاقبون ولا يمكنهم استعمال دورة المياه الموجودة عارية داخل الزنزانة فيتبوّلون في مكانهم، رائحة بولهم تبقى دائماً سائدة في الغرفة يستنشقها كلّ زائر للزنزانة، كما كانت الحيطان الأربعة تحمل بصمات وحكايات نزلائها مكتوبة نقشاً بأظافرهم أو بدمائهم،كنت ألهي نفسي بقراءة ما كتب رغم ضعف النور، وأتسلّى ببعض القصائد الرائعة والحكم التي تدلّ على نوعية النزلاء من قبلي تجعلني أجزم أن تونس «بورقيبة» و«بن علي» هي مقبرة وسجن للإسلام والمسلمين، ومما لازلت استحضر من تلك المعلقات: «**تموت الأسد في الغابات جوعاً ولحم الضان يرمي للكلاب، وذو جهل ينام على حرير وذو علم ينام على تراب**». وكلما أقرأها أقول في نفسي يا ليتني أنام على التراب فشتان بين النوم على التراب الطاهر النظيف والنوم على قاعة إسمنتيّة تدرّ عليّ بما خزّنته من رائحة البول والنجاسة حتى أنني أصبحت في صلاتي أسجد جالساً دون وضع جبيني عليها.

اشتد بي مرض الكلى والبواسير وبدأ بصري في النقص الحاد، حاولت طلب التداوي دون جدوى، خروجي من الزنزانة إلى الفسحة لا يتجاوز ربع ساعة في اليوم، خلالها وفي بعض الأحيان يصاحبني حارس يتحدث معي، قال لي ذات مرّة انّه يرأف لحالي يريد أن يحدثني لأنّي أبقى يوماً كاملاً دون حديث وهذا شيء يدمر صحتّي ونفسيّتي، بقيت على تلك الحالة أكثر من شهر، نقلت بعد ذلك إلى غرفة عادية في السجن مع مجموعة من إخواني وكان يوماً كيوم العيد من شدّة فرحتي وفرحة إخواني بلقائي، استقبلوني بالتكبير وبصوت عال جدّاً هزّ أركان السجن، رأيت أحد الحراس الذين صاحبوني يمسح دموعه من التأثّر.

حاولت السلطة في البداية عزلنا عن العالم بقينا حوالي سنة بدون وسائل إعلام من تلفزة وجرائد ورسائل، وصل بنا الحال إلى اشتراء جريدة الصباح من سجين حق عام بمقابل (١٠) دنانير أي (٥٠) مرّة ثمنها. لا يكفي ذلك فقد حاولت السلطة أن تظهرنا للرأي العام على أننا مجموعة مفسدين لا غير. لكن والحمد لله لم تفلح في ذلك، فقد نشرت بعض الصحف مقالات تحدثت فيها عن أعضاء المجموعة وتاريخهم بشيء من المصداقيّة وهو ما جلب لنا الاحترام والتعاطف من الشارع.

عند وزير الدفاع:

في مارس ١٩٨٨ أخذوني من السجن إلى وزارة الدفاع وحاول الحراس إدخالي زنزانة مكتظة بالموقوفين كلهم وقوفاً ورغم ذلك لا أستطيع دخولها فدفعني الحراس بأيديهم وحاولوا غلق الباب ورائي فلم يفلحوا في ذلك وأعادوا الكرة إلى أن صاح ضابط فيهم قائلاً: «لا تدخلوه إنه سيقابل السيد الوزير. فكوا يديه من القيود

وأقعدوه في قاعة الانتظار». عندها تغيرت المعاملة معي واعتذر لي عما حدث وأصبحت وكأني حر طليق، أدخلوني بعدها إلى مكتب الوزير فرحب بي وقدم لي ماء معدنياً وسأل عن حالي في الإيقاف، لما شعرت أنه سيشرع معي في الحديث في أمر هام قاطعته باحترام وقلت: «استدعائي لمكتبكم ليس للتحقيق العدلي أو البحث البوليسي فذاك في مكان غير هذا المكان ومع أناس غيركم أما والحال أنني مع حضرة وزير لوزارة سيادة فأرجوا أن يكون حديث مواطن مع مواطن وليس وزير مع سجين حتى تكون الفائدة للوطن وللجميع». فأجاب على الفور: «وهو كذلك». سألته عن موضوع استدعائي فرد: «عن محاكمتكم في قضية الحال، أريد معرفة رأيك عن تنظيم المحاكمة». تعجبت من كلامه كيف يسألني هذا السؤال وأنا المتهم بأحد عشر فصلاً تنص كلها على الإعدام، فهمت أنهم في مأزق ويبحثون عن حل يحفظ ماء الوجه بعد ما تورطوا إعلامياً في تشويه حقيقتنا وإظهارنا كمجموعة مفسدين غايتها سفك الدماء وتخريب مكتسبات الوطن دون هدف سياسي. شعرت عندها بالقوة المعنوية ونسيت أني سجين، قلت للوزير: «أأنتم عازمون على محاكمتنا؟» قال: «وهل هناك حل آخر؟» قلت: «أن تحاكمونا أنتم فهذا أمر غير معقول وغير قانوني، فنحن خططنا لإزاحة «بورقيبة» وأنتم خططتم لنفس الغرض، نفذتم أنتم خطتكم قبلنا بسويعات فأعناكم على ذلك وأنتم أدرى الناس بهذا، إن كان ولابد أن نحاكم فالمنطق يحتم عليكم إعادة «بورقيبة» إلى الحكم ولنقف جميعاً نحن وأنتم في قفص الاتهام، فمن منا سينال العقاب الأشد؟». عجب الوزير من ثباتي وقوة كلامي وقال: «ما هو الحل إذاً ؟» قلت: «إذا توفرت النوايا الحسنة الحل يكون سياسياً». تواصل حديثنا ساعة من الزمن بين الشدة واللين واتفقنا في الأخير على فتح مفاوضات اشترطت أن تكون مع الرئاسة ووعدت بإيجاد حل يحفظ ماء الوجه دون الضرر بأحد.

المفاوضات:

بعد لقاء الوزير ببضع أسابيع تم استدعاء الدكتور «الصحبي العمري» إلى مقر أمن الدولة وتحدثوا معه في نفس الموضوع ونقل لي كل ما جرى واسترخص مني أن يدفع إلى الحل التفاوضي فوافقته وسطرت له خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها وهي: رفض المحاكمة، رفض بقائنا مطولاً في السجن ورفض خروجنا بعفو أياً كان نوعه.

تغيرت معاملتنا في السجن ونقلت مع الدكتور «الصحبي العمري» واثنين من الرفاق إلى غرفة لوحدنا بعيداً عن بقية المجموعة بنية تمكيننا بالقيام بالمفاوضات في وضعية مريحة دون تفطن بقية المجموعة لذلك، أحد الرفيقين لم يكن يدري ما يجري حرر رسالة للحركة اتهمني فيها بخيانة المجموعة والتعامل مع السلطة، واتضح بعد خروجنا أنه صار مخبراً للشرطة وتسبب في نكبة عديد من الإخوة. طلب مني السيد «أحمد الكتاري» الوسيط في المفاوضات والمقرب جداً من «بن علي» أن أحرر رسالة للرئيس، بمعية الدكتور «العمري». حررت رسالة في كراس ذات (٥٢) صفحة باللغة الفرنسية حتى لا يطلع على محتواها الوسيط الذي لا يجيد الفرنسية [ورد في المحتوى كلام قد لا يروق للوسيط أو ربما يخيفه فيرفض حملها إذا اطلع عليه] جاء في الرسالة بعد اللوم على القيادة الجديدة فيما تصرفت به معنا عوضاً عن شكرنا و مجازاتنا، أن قيمة الرئيس يوم التغيير لا تتجاوز (٥٠) مليماً ثمن الرصاصة حيث كان حارساه من مجموعة الإنقاذ. خلى محتوى الرسالة من ألفاظ الضعف والاستكانة.

في صائفة ١٩٨٨ بدأت السلطة بفتح قنوات للتفاوض معنا وقام المرحوم «أحمد الكتاري» بالدور الرئيس في هذه المفاوضات، السيد «أحمد الكتاري» من المقربين جداً ل»بن علي» ويشغل مديراً عاماً للسجون. كنت أنا والدكتور «الصحبي العمري» من جانب المجموعة في السجن. طلبت منا السلطة اقتراح حل للمجموعة يحفظ ماء الوجه للسلطة التي تورطت في شتمنا وتشويهنا ظلماً وعدواناً. بعد أخذ ورد، اتفقنا على حل يرضي الجميع: يقع إطلاق سراح المجموعة على ثلاثة أفواج: الفوج الأول في نوفمبر ١٩٨٨ والثاني في مارس ١٩٨٩ والثالث في نيسان (أبريل) ١٩٨٩، أكون أنا ضمن الفوج الأخير. قبل خروج كل فوج يتم صرف مرتبات عناصره كاملة منذ توقيف الأجور. يكون السراح بقرار وقف التتبع. وقد رفضت كما لازلت أرفض قبول عفو أياً كان شكله. فالعفو منطقياً من الله أو من المظلوم للظالم لا العكس. كما اتفقنا على تكوين لجنة متناصفة منا ومن وزارة الداخلية والدفاع بعد خروج الجميع من السجن تكون مهمتها إعادة عناصر المجموعة لسالف شغلهم أو منحهم مناصب أخرى موازية لمهنتهم.، تمّ بالفعل ما اتفقنا عليه سوى أن أجور المدنيين من عناصر المجموعة لم تصرف وبقيت مجمّدة إلى الآن. غادرت السجن يوم ١٩٨٩/٥/٤ وكنت فعلاً آخر من يخرج من المجموعة. كانت الساعة تشير إلى الواحدة بعد منتصف الليل، توجهت في سيارة وضعت على ذمّتي من السجن إلى منزل قريبي في «الكبّارية»، المنزل الذي ألقي علي القبض فيه قبل حوالي سنة ونصف، وجدت هناك زوجتي وابني «عبّاس» وفي صباح اليوم الموالي جيء ببقية أبنائي من «صفاقس» ورغم أننا كنّا وقتها في شهر رمضان المعظم ورغم محاصرة البوليس لذلك المنزل فقد أقام أهل الحي حفلاً كبيراً في الليلة الموالية وذبح عدد من الخرفان وأقيم إفطار جماعي تخللته أناشيد وأغان ملتزمة وحضر الحفل جمهور غفير من سكان العاصمة وضواحيها فأعيد الاعتبار إلى العائلة التي نكبت من أجل إيوائي. البوليس حاول في البداية منع الحفل والتصدّي للقادمين من خارج الحي لكن حماس الناس للحدث غلب عصا البوليس وتهديداته فجلس أعوانه يشاركوننا الإفطار والفرحة.

الاعتراض على حكم محكمة أمن الدولة

في أوائل مارس ١٩٨٨ تقدمت لمحكمة الاستئناف بإعتراض عن الحكم الصادر ضدّي غيابيّاً، عن محكمة أمن الدولة كان معي في المحاكمة ولنفس الغرض الأخ «علي بالسرور» الذي حوكم أيضاً في نفس المحكمة بتهمة جمع أموال الزكاة وتوزيعها على المحتاجين، وكانت تلك عادة الشاب التاجر منذ سنين، صدر ضدّه حكماً غيابياً أيضاً بالسجن النافذ مع الأشغال الشاقّة (لا أتذكّر كم كان حكمه) تلا عليّ رئيس المحكمة التهم الموجّهة الي وكانت: الانتماء إلى جمعية غير مرخّص لها (والمقصود هو حركة الاتّجاه الإسلامي) مع حضور اجتماعات سريّة ثمّ قال لي: «لم أجد في ملفك المعروض أمامي سوى حضورك اجتماع سرّي للحركة سنة ١٩٨٤ بمنطقة «سليمان» بالوطن القبلي واستضافتك في بيتك ب»صفاقس» للقيادي الحاج «محمد العكروت» مرة واحدة»، قلت لرئيس المحكمة» «لهذا السبب البسيط تصدر محكمة أمن الدولة ضدّي حكماً ب(١٠) سنوات أشغال شاقة و(١٠) سنوات مراقبة إدارية؟» قال لي: «لنترك هذه التهمة جانياً. لقد قرأت في ملفك أن لك عدة أنشطة علمية ونقابية وإدارية في تونس وخارج تونس هل لك أن تحكي لي عن هذه الأنشطة؟ وكيف توصلت إلى التوفيق بينها؟. القارىء لسيرتك يجد فيها أمراً مستحيلاً ثمّ هل لك أن تحكي لنا كيف توصلت إلى جمع شهائدك العلمية في وقت قياسي لا يقبله عقل؟» كأني بالسيد رئيس المحكمة يريد صفع النظام الحاكم فقد أطنب في مدحي والإعجاب بي.

في المساء من ذلك اليوم أصدر حكمه وكان كما يلي: «عدم سماع الدعوى لصالح الأخ «علي بالسرور» وتعويض عقابي ب(٦) أشهر مع تأجيل التنفيذ».

الحملة الإعلامية والتشويه:

قام وزيرالدولة للداخلية آنذاك «الحبيب عمار» يوم ١٩٨٧/١١/٢٥ بندوة صحفية خصصها للحديث عن مجموعتنا وصورها في حديثه كما شاءت مصلحته السياسية حسب رؤيته الخاصة لنجاح «النظام الجديد» في إظهاره بثوب المنقذ للوطن والحامي لسلامة المواطنين من الفوضى والعنف والحرب الأهلية والظلم السياسي، على هذا الأساس ولهذه الغاية والأهداف صنع حضرة الوزير من مجموعة الإنقاذ الوطني ومن رجالها الوطنيين الشجعان شكلاً ومضموناً بعيدين كل البعد عن الحقيقة، سمى المجموعة ب»عصابة مفسدين» أهدافها إدخال البلاد في فوضى عارمة وإغراقها في بركة دماء مضخماً من خطر تنفيذ خطة المجموعة ليصب كل ذلك في حسنات «العهد الجديد» الذي حال دون الأهداف «الهدامة» للمجموعة. سيطرة السلطة على كل وسائل الإعلام والغياب الكامل لمؤسسات حقوقية مستقلة ونزيهة وعزلنا في زنزانات الرعب والبطش جعل رؤية السلطة الطرح الوحيد لدى الرأي العام الداخلي والخارجي عدى ما قامت به صحيفة أو صحيفتان من توضيح جد مختزل عندما نشرت بعض أسماء القيادات وكفاءاتهم بشيء طفيف من المصداقية ما يبعث على الشك في كلام الوزير ويفند وصفنا بعصابة مفسدين؛ الحملة الإعلامية كانت شرسة وأثرت في نفوس الكثيرين وطالت عقول بعض النزهاء وحتى الإسلاميين ولازالت إلى حد هذه الساعة مؤثرة، وكما سبق أن ذكرت في الفصل الماضي، بوليس أمن الدولة تركنا بلا حلاقة ولا تنظيف لمدة زادت عن شهر حتى صار مظهرنا يبعث على الإشمئزاز عندها أخذ لنا صوراً ونشرها في الصحافة ليثبت للرأي العام وصفنا بالمجرمين والمفسدين، هكذا دأب النظام التونسي على تزييف الحقائق وتشويه معارضيه بوسائل خسيسة ونعوت كاذبة منذ بداية حكمه في الخمسينات وتدربت شرطته السياسية على ذلك حتى صار دماً يجري في عروقها. في نيسان (أبريل) ٢٠٠٦ عندما دخلت كل عائلتي في إضراب عن الطعام بسبب طرد ابني «أسامة» نهائياً من الجامعة شهر ونصف قبل تخرجه، زارتني في بيتي عدة وفود من تيارات واتجاهات مختلفة وقد وقعت لي الحادثة التالية مع مجموعة من المعارضة السياسية اليسارية وفيهم من كان زميلي في الدراسة وأكن له كل الاحترام والتقدير: بحكم معرفتنا الطويلة، أثار الزميل ورفاقه معي موضوع مجموعة الانقاذ الوطني أو ما صارت تعرف فيما بعد ب»المجموعة الأمنية» في الصحافة، كان حديثه في البداية فيه شيء من الاحتشام خوفاً من إحراجي، الرجل لازال متأثراً بالدعاية الرسمية رغم نزاهته لا أشك في ذلك، فقلت له: «سأتحدث معكم في موضوع المجموعة بكل فخر واعتزاز لأن ما في الموضوع إلا ما يشرف ولكم أن تسألوا وتستفسروا عما شئتم». ثم أخذت أشرح لضيوفي حقيقة مجموعتنا وتفنيد الطرح الحكومي ورفع الملابسات والشبهات وقدمت لهم الوثائق وخاصة الأمر الرئاسي القاضي بوقف التتبع في حقنا على إثر المفاوضات التي دارت بيني وبين الرئاسة لبعض الأشهر، لم يستطع ضيوفي كتمان المفاجأة بل الصدمة عند توضيح الموضوع ما حدى بأحدهم إلى أخذ الوثائق من يدي وصاح في وجوه رفاقه «هذه هي الحقيقة، انظروا»، من التأثر الذي ظهر على الأخ اليساري ما يدل على أن الرجل كان يرفض في عقله وقلبه الدعاية المغلوطة ووجد في كلامي ووثائقي ما يدفع عنه ما يتعب فكره ويشفي صدره إلى حد أن ذرفت عيناه.

ما بين السجنين:

بعد أسبوع من سراحي أقام طلبة جامعة «صفاقس» احتفالاً ضخماً في المدرسة القومية للمهندسين احتفاء بعودتي، الا أنّ البوليس حاول التصدي لي ومنعي من دخول الحرم الجامعي دون جدوى، وبعد إنتهاء الحفل وعند مغادرتي للجامعة أوقفني البوليس واقتادني إلى مركز الشرطة بحيّ «الحبيب»، وجه لي السؤال التالي في المحضر: «كيف تدخل مؤسسة تربوية وأنت أجنبي عنها؟»

أجبت: «المؤسّسة التربويّة المقصودة هي المدرسة القوميّة للمهندسين وكليّة العلوم، ما في هذه المؤسسة من حجر وبشر وشجر إلا ويعرفني. فكيف أكون أجنبيّاً عنها؟» اتصلت بعد ذلك بوزارة الداخلية عدة مرات لتكوين اللجنة المتناصفة فصودمت بتغيير اللهجة عند مخاطبي، اتّصلت بالمرحوم «أحمد الكتاري»، فأعلمني أنّ العقيد «القذافي» زار الرئيس «بن علي» ليعبر له عن عدم رضاه عن الحل الذي اتّخذ معنا فقد كان الرجل ينتظر قطع رؤوسنا، لا إطلاق سراحنا. وطلب منّي السيد «الكتاري» التريث، ثمّ عدت له بعد مدة فطلب مني عدم الرجوع إليه مرة أخرى وأشار لي أنه أصبح في وضعية صعبة وأن حياته في خطر ثم أشار إلي إن كان بالإمكان أن أخرج من تونس بأي طريقة كانت فلا أتردد، ثم قال: «لا تعد مرة أخرى إلى هنا»، فهمت أن الحكومة وأطرافاً أخرى من خارج الوطن لعبت دوراً مهما في تراجع «بن علي» عن وعوده وأنه ندم عن قراره ولربما يبحث عن طريقة لإعادتنا إلى السجن وأن السيد «الكتاري» قد يناله مكروه لعلمه بكل أسرار المفاوضات.

في أوائل سنة ١٩٩٠ وأنا موقوف من جديد في سجن العاصمة علمت بوفاة السيّد «أحمد الكتاري» إثر حادث مرور فدعوت له بالرحمة والغفران.

في أكتوبر ١٩٨٩ استقبلني مسؤول كبير في السفارة الأمريكية وعبّر لي عن وقوف علماء بلاده معي في محنتي، وقدمت له رسالة شكر لما قامت به عدة مؤسسات وشخصيات أمريكية في محنتي، ثمّ استقبلني السيد «ولفقان بنتاي» سفير ألمانيا وعبر لي عن تعاطفه معي وعرض علي مساعدات مالية هامة الاّ أنّني رفضتها واعتذرت عن قبولها معللاً ذلك بأنّني لا أقبل الإعانات إلا من المؤسسات العلمية أو المنظمات الحقوقية غير الحكومية، فقال لي: «عار على ألمانيا أن تتركك في بؤسك هذا، فأنت قدمت لألمانيا خدمات جليلة في البحوث العلمية عبر مركزية الرياضيات ب»برلين». وأشار إلي أن السفارة تحت تصرفي في كل ما أحتاج وألح علي ألا أتردد في طلب أي خدمة، استقبلني بعد ذلك سفير كندا وقال لي بأنّه كان مديراً بوزارة الخارجيّة الكندية، وكانت تمرّ بين يديه عدة رسائل من الهيئات العلمية الكندية الموجهة للسلطة التونسية، مطالبة إياها إطلاق سراحي وتمكيني من العودة لسالف عملي، وقال: «كنت أتمنّى أن أقابلك وأتعرف عليك حتى سميت سفيراً منذ أيام قليلة، وبالمناسبة فأنا لم أقدم بعد أوراق اعتمادي للرئيس التونسي فأرجوك أن تستلمها أنت قبل ذلك». ثمّ ناولني إياها فقرأتها وأعدتها إليه داعياً له بالنجاح والتوفيق في عمله وشاكراً له ولعلماء كندا موقفهم المشرف. عندما عدت للسجن مرة أخرى جاء نائب السفير هذا للسجن بدعوى زيارة مقاول كندي كان يقيم في نفس الغرفة معي، وأرسل لي معه هدايا لم تكن تدخل السجن بطريقة أخرى وأبلغني عن طريق الكندي هذا عزمه على الوقوف لجانبي وهو ما تمّ بالفعل.

اتّصلت بوزارة التعليم العالي لتسوية وضعيتي المهنيّة باعتبار أنّني لم يقع فصلي عن العمل ولم يصدر ضدّي أي حكم من شأنه أن يمنعني من أداء وظيفتي كأستاذ جامعي استقبلني في الوزارة شخص قال أنه مكلّف

بمهمة لدى وزير التربية والتعليم وقال لي: «قد أفرج عنك أثر صدور عفو عام وفي أحد فصول هذا العفو للإدارة الاختيار في قبول أو رفض كل من أفرج عنه بموجب هذا القانون حوكم أم لم يحاكم». فأجبته بأنّني أفرج عني بدون محاكمة بقرار وقف التتبع يوم ١٩٨٩/٥/٤ والقانون المشار إليه صدر يوم ١٩٨٩/٧/١١ ولا يمكن أن يكون له مفعول رجعي. للتذكير نص العفو العام الذي تفاخرت به السلطة وصفته في تصريح لجريدة تونسية بأنّه عقاب تشريعي عام وذلك لسببين:

لم يقع إطلاق سراح أيّ شخص بموجب هذا القانون.

جاء في أحد فصوله فعلاً أنّ الإدارة لها الحق في إعادة أو رفض أيّ شخص شمله العفو، حوكم أم لم يحاكم.

وهذا النصّ تمّ بموجبه إقحام عدد هام من الإسلاميين في العفو رغم أنّه جاء بعد إطلاق سراحهم ثمّ اتّخذت الإدارة فيهم قرار الرفض رغم أنّهم لم يحاكموا في حين القانون القديم يعطيهم حقّ العودة لسالف وظائفهم مع صرف أجورهم. هذا القانون لم يأت إلا بالضرر لآلاف الشباب ولم ينتفع منه مواطن واحد وأنه حقيقة سخرية من عقولنا، وقد صيغت جميع فصوله بدهاء ومكر وخدع تنم على حقد أصحابها على الإسلاميين، أكد لي شخص مقرب من السلطة أن أهم فصل في القانون هدفه السماح للإدارة بتسريح من تريد من الإسلاميين والتهرب من المساءلة القانونية أمام المحكمة الإدارية وللأسف نص الفصل أملي من قبل «محمد الشرفي» آنذاك رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والذي أصبح مباشرة بعد المصادقة عليه الوزير الوحيد في الحكومة من خارج الحزب الحاكم، من جهته صرح الوزير بعد مغادرة الحكومة بأن تسميته جاءت على خلفية ما أعلم به الرئيس عند مقابلته بأن لديه خطة متكاملة للتصدي للفكر «الظلامي» بطريقة سلمية ودون اللجوء إلى الأساليب الأمنية وتتمثل في «إصلاح» مناهج التعليم بمراحله الثلاثة، الرجل حصل على ما يريد وزيادة، فقد بدأ باستغلال قانون «العقاب التشريعي العام» ليفصل مئات المدرسين والمدرسات من ذوي الميولات الإسلامية ويعوضهم بعلمانيين وملحدين حتى في مادة التربية {مقال جان لوي روبنسن «الصحافة الفرنسية» عدد خريف ١٩٩٧ ((Jean Louis Robinson' La Presse Française ; Automne 97

أثناء حواري مع الوزير «الشرفي» حول تسوية وضعيتي وفي إطار ضغوطاته علي هدد الوزير باللجوء للقانون سيء الذكر، فاعترضت على كلامه قائلاً: «أنت أستاذ قانون ومن المفروض أنت أعلم الناس بأن القانون ليس له مفعول رجعي فكيف يشملني قانون صدر في ١٩٨٩/٧/١١ والحال أنني غادرت السجن في ١٩٨٩/٥/٠٤ بموجب أمر رئاسي يقضي بوقف التتبع؟» وهذا ما قلته للمكلف بمهمة لديك، سألني المكلّف بمهمة عن الحكم الصادر ضدّي غيابياً من محكمة أمن الدولة، فقدمت له ما يثبت أنّي قمت باعتراض على ذلك وعوّض الحكم ب(٦) أشهر مع تأجيل التنفيذ عوّض عن (١٠) سنوات أشغال شاقّة و(١٠) سنوات مراقبة إداريّة. ثمّ أنّني عقبت على الحكم الأخير وبالتالي فلا وجود لأيّ مانع قانوني لعودتي للجامعة، ولي الحق المطلق في الحصول على أجوري المجمدة منذ آب (أغسطس) ١٩٨٧. لم يجد المكلف أي حجّة ضدّي واكتفى بالقول سننظر في القضيّة.

بعد حوالي أسبوع من ذلك دعاني وزير التعليم العالي لمقابلته وأخذ يساومني في حقّي قلت له: «المفروض أنّك تدافع عنّي، ربما لو لم تكن وزيراً لكلفتك بملفي ولأوكلت إليك قضيتي لأنك فيما تدعيه أنك من أصحاب المبادىء، والمعروف عنك أنّك يساري متشدّد وقد ناضلت في هذا التيار زمناً طويلاً، ثمّ أنّك كنت رئيساً

للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وأنّك أستاذ قانون، وتعرف أكثر من غيرك أن القانون إلى جانبي ويضمن لي حقيّ». قاطعني عدّة مرّات ليقول أنه كان معارضاً لسياسة «بورقيبة» وقد سجن وبعد سجنه بعشرين عاماً صار وزيراً. أجبته أنّني لا أطمح في أن أصبح وزيراً. تناولنا الملف من الناحية القانونية وذكرته بقانون الوظيفة العموميّة، ثمّ ناولته نص القانون الذي نسيه، ولما لم يجد ما يرد علي خرج عن الموضوع وقال لي: «أنت كنت ستغرق البلاد في بركة من الدماء». عجبت من قول الرجل هذا، هرب من الحجج الصحيحة والدامغة إلى افتراضات مغلوطة ومحاكمة نوايا، قلت له: «إذا أردت أن نتحدّث عن نوايانا وما كنّا سنقوم به، فسأكون جدّ مسروراً، وما كنا سنقوم به يشرفني ويشرف كل أبيّ شهم وكل وطني غيور.» رفض الحديث في هذا الموضوع، وطلب مني أن نعود للملف من الناحية القانونية وقال بالحرف الواحد: «نعطيك كلّ حقّك إلاّ كما تقولون أهل الرياضيات «حبسلونة» (أي أمراً بسيطاً جدّاً) أتقبل أن نصرف لك أجورك ولكن لا تعد للعمل بجامعة «صفاقس»؟. تعال هنا بجامعة العاصمة وربما أحتاج اليك في بعض الأحيان، وإذا تمسكت بالعودة إلى جامعة «صفاقس» فلا نصرف لك إلاّ (٦) أشهر فقط من الأجور المجمدة؟». قلت له: «إذا اخترت الحلّ القانوني فلن أتنازل عن ذرّة مما يخوله لي القانون، وأنا متعجب من كلامك، المفروض والمعروف عن السلطة التونسية أنّها عندما تعاقب موظّفاً تبعده عن العاصمة وأنت تفعل عكس ذلك، ثمّ إنّك تساومني عن الجرايات فهل أفلست وزارتكم إلى هذا الحدّ أم هل أجور موظّف ستفلسها؟» استأذن ودخل بيت السر ثم عاد ليقول لي: «أتريد أن تترك تونس وتذهب إلى «تريستا»؟، عند صديقك «محمد عبد السلام» رئيس المركز الدولي للفيزياء النظريّة، وسنسدد كلّ جرايتك، ثمّ إنّك ستحصل على جراية من هناك وجرايتك ستأتي عائلتك بانتظام. إذا كنت موافقاً فجوازك حاضر، اهتف الآن إلى وزارة الداخليّة وسيأتيك الجواز قبل خروجك من عندي، على شرط، أن تبقى خارج الوطن لمدّة لا تقلّ عن السنة». قلت له: «أنتم تريدون طردي من وطني وإبعادي عن بلدي وأهلي، الأمر خطير، هناك افتراضان: إما أن تكون سلطتكم وطنية حقّاً وتريد إبعادي فإذا قبلت فأنا غير وطني، وإمّا أن تكون سلطتكم غير وطنيّة وإذا قبلت يعني ذلك طاعتها وبالتالي أخون وطني». سكت قليلاً ثمّ ذهب ثم عاد وقال لي: «أنا لا أملك في قضيتك سوى (٥) بالمائة ولا دخل لي فيها». بعد ثلاث اجتماعات في مكتبه آلت المفاوضات إلى الفشل. بطلب من السلطة تدخل السيد «المنصف بن مراد»، مدير مجلّة حقائق آنذاك وطلب مني تقديم تنازلات وسحب العرائض التي قدمتها للمحكمة الإدارية ضدّ الوزارة بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣١. شكرت للسيد «بن مراد» حسن نواياه ومساعيه الحميدة في حلّ قضيّتي وقلت له: «على السلطة أن تختار إما الحل القانوني أو الحل السياسي فإذا كان الحل قانونياً فأنا لا أتنازل عن ذرّة كفلها لي القانون، وإذا كان الحل سياسيّاً فأنا أقبل ذلك شريطة أن أكون آخر من يحصل على حقه ضمن المجموعة الأمنية ولما لا كلّ المطرودين لأسباب سياسية». للتذكير في عدد من جريدة «أخبار الجمهورية» آخر شهر (ماي) أوائل شهر حزيران ٢٠٠١ تطرق السيد «بن مراد» إلى هذا الموضوع وذكر ما قلته في الحل السياسي.

منذ خروجي من السجن إلى يوم عودتي إليه، كان منزلي تحت المراقبة الدورية لسيارات البوليس السياسي، وذات مرّة زارني الشيخ «عبد الوهاب الكافي» رفقة مجموعة من أهالي «القيروان»، الخبر طبعاً وصل مسامع البوليس عن طريق الهاتف الموضوع تحت سماعة وزارة الداخلية، وعند وصول الضيوف جاء البوليس وطلب مني هوياتهم فرفضت ذلك فذهب ثمّ عاد بسيارات القوة العامة وكان ضمنها رئيس مركز الشرطة بحي «الحبيب» هذا الأخير لما رأى الجدل بيني وبين البوليس السياسي احتدم وبدأ الصّياح والتهديد باقتحام البيت

عنوة. تدخّل وحاول تهدئة الموقف. البوليس السياسي ما كان ينتظر منّي ومن ضيوفي ذاك التصدّي القوي فخشي أن يتحوّل الموقف إلى صدام لا تحمد عقباه وجد في تدخّل رئيس المركز إنقاذا له فامتثل لمقترحه القاضي ببقاء الضيوف على حالهم لكن وعند مغادرتهم منزلي الرجال منهم يدلون بوثائقهم ووعد بألا يلحق بهم أيّ سوء وقال: «سأتولى بنفسي أخذ هوياتهم بدون أي تعطيل والمسألة لا تعدو إلاّ أن تكون رمزية» وهتف لي: «فقط لحفظ ماء الوجه لرئيس فرقة أمن الدولة».

مرّة أخرى جاءني البوليس السياسي وقال: «عندنا لك خبر سارّ» قلت لهم: «خيراً إن شاء الله» قال أحدهم: «سيّادة الرئيس قرر إعادتك للتدريس بدار المعلمين العليا بالعاصمة». قلت له: «هو أولى منّي للتدريس بهذه الكليّة، أما أنا فأرفض ذلك ولنترك الأمر للسلطة المعنيّة أي وزارة التعليم العالي، والمحكمة الإدارية التي قدمت لها عن طريق المحامي الأستاذ «محمّد النوري» (٣) عرائض بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣١ لا زالت تحت الدرس والبحث حتّى كتابة هذه الأسطر فهي ليست في عجلة من أمرها أو ربمّا تصدر حكمها لصالحي بعد تجاوزي سنّ التقاعد كما وقع مع الأستاذ الدكتور «البشير التركي»، عالم الذرة والذي تبوأ كرسي رئاسة الوكالة الدولية للذرة أواخر الستينات، تمّ فصله عن العمل دون أي سبب وأعيد له اعتباره بعد بلوغه سنّ التقاعد، أصدر الرجل (مجلة العلم والإيمان). الأستاذ «التركي» هو أول جامعي تونسي يحصل على رتبة أستاذ تعليم عالي وكان إلى جانب عمله الأكاديمي داعية إسلامي [توفي رحمه الله في آب (أوت) ٢٠٠٩].

في أوائل عام ١٩٩٠ قررت الوزارة إحالتي على مجلس التأديب متّخذة إجراءات غير قانونيّة. فالقانون واضح في هذا المجال حيث جاء في فصل (٥٦) من قانون الوظيفة العموميّة أنه إذا قطع أجر موظّف يجب إحالته على مجلس التأديب في ظرف (٣) أشهر ما لم يتمّ ذلك للموظف الحق في استرداد أجوره وعودته للعمل. وأنا أجوري مجمّدة منذ ١٩٨٧، ثمّ يوضح قانون الوظيفة العمومية: « «لا يجوز أن يشمل ملف الموظف ما يشير إلى أفكاره السياسية والإديولوجيّة»، في حين جاء في ملف الإحالة على مجلس التأديب أنّني عنصر بارز في المجموعة الأمنيّة التابعة للاتّجاه الإسلامي وأنّي انتصبت ذات يوم خطيباً في الطلبة متناولاً بالطول والعرض «جرائمي» السياسية. كما ذكر تقرير ذاك المكلف بمهمة لدى وزير التربية والتعليم وأدمج في ملف الإحالة رسالة بعثتها لزميل جامعي كانت له مسؤولية كبيرة في الجامعة وانقلب ليصبح مخبراً بوليساً «ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد إلى الأرض واتبع هواه» (الأعراف ١٧٦). إذن الإحالة غير قانونيّة شكلاً ومضموناً. حضرت المجلس مع محام وقمنا بإقناع أعضائه بأن القرار سياسي يراد له أن يمر على أيديكم، بعد أسبوع تقريباً أرسل لي الوزير رسالة مضمونة الوصول فيها ما يلي: «بناء على اجتماع مجلس التأديب فقد قررت نقلتكم من جامعة «صفاقس» إلى دار المعلمين العليا للتعليم التقني بجامعة تونس مع تغيير الإقامة».

هذه الرسالة فيها أمران هامان: ١) مجلس التأديب لم يتّخذ أيّ قرار وإلاّ فلم يقول الوزير: «قررت نقلتكم» ولم يقل «قرّر مجلس التأديب». ٢) نقلتي إلى دار المعلمين العليا للتعليم التقني وأنا أستاذ محاضر في الرياضيات وهذه الكلية ليس فيها قسم رياضيات، فضلاً عن مجموعات البحث العلمي في تلك المادة يعني ذلك إعدامي علمياً، والقرار كان بوليسياً صرفاً كما سبق حيث أن السيّد الوزير كان ساعي بريد في القضيّة، كيف أقبل قرار بوليس جاهل في عملي العلمي، أنا أرفض بما أوتيت من قوّة أن أجعل العلم يدنّس بحوافر الجهلة مهما كان موقعهم ومهما كان موقعي. أرجعت للوزير رسالة شرحت له فيها الفرقات والثغرات

القانونية في إجراءاته، ورفضي لقراره. بعد ذلك أرسل لي قراراً بالرفض، فأرجعت له قراره وقلت له: «تسميتي كانت بأمر رئاسي ولا يجوز للوزير أن يلغيه فالأمر الرئاسي أقوى قانونيّاً من القرار الوزاري». يوم ١٩٩٠/٠٥/٢٠ أصدر «بن علي» أمراً بشطب اسمي من الوظيفة العموميّة وأرسل نسخة من هذا الأمر لزوجتي، كنت وقتها في السجن كما سيأتي. كان شعوري وأنا أتفاوض مع السلطة في كلّ المراحل، بأن هذه الأخيرة تسعى إلى تحطيم معنوياتي وإلى إجباري على الركوع مع تقزيم دوري العلمي والثقافي والاجتماعي والسياسي إن لم يكن ذلك برضاي وعن طواعية فسيكون بالقوة والإهانة المباشرة. لا يوجد في سلطة تونس معنى للشرف والنزاهة والمواقف المبدئيّة الصلبة لذلك هي تعادي ومنذ أوّل يوم تنصّبت فيه بعد خروج فرنسا،كلّ أبيّ شهم وكلّ صفات الأصالة والتجذّر لأنّ ذلك خطراً على انبتاتها وانفصام شخصيّة أصحابها.

الفصل الخامس

سنوات الجمر

الفصل الخامس
سنوات الجمر

الإيقاف الثاني:

بداية من أول ١٩٩٠ عادت فرق البوليس إلى سالف عملها في تضييق الخناق على الإسلاميين وترددت جملة «لا سبيل لقيام حزب على أساس ديني»في التصريحات والخطب الرئاسية كما نشطت المعاهد في طرد المحجبات من الدراسة وأصبح يقينا عند الجميع أن هدوء ما بعد تنحية «بورقيبة» بدأ ينفذ وأن بيان (٧) نوفمبر كان شعاراً لفترة موجزة أوشكت على النهاية. عادت أمن الدولة تراقب بيتي من جديد، مع ذلك حررت عدة مراسلات لقصر «قرطاج» دون رد.

في نيسان (أبريل) ١٩٩٠ أدليت بتصريح لجريدة «المنقذ» الجزائريّة اختارت له إدارة التحرير عنوان «الاتّجاه الإسلامي في تونس من علمانية «بورقيبة» إلى إرهاب «بن علي»» وكان من المفروض أن يصدر العدد يوم ١٩٩٠/٠٤/٢٤ لكنّ المخابرات التونسية بالتعاون مع زميلتها الجزائريّة علمت به والجريدة تحت الطبع. فداهمت منزلي يوم ١٩٩٠/٠٤/٢٢ وأوقفتني وحاولت حجز سيّارتي التي اشتريتها قبل شهر من ذلك التاريخ بأموال أرسلت إليّ من الأستاذ «شوارتز» بصفته رئيساً لجمعيّة علماء الرياضيّات ومن مؤسسة «كستلار» للعلماء المضطهدين سياسياً.

تصديت للفرقة بكلّ قوة ومنعتهم من أخذ السيارة معهم، طالبوني أن أسلمهم أوراق السيارة فرفضت ذلك لكن تمّ إيقافي على الساعة (١١) ليلاً. كان يومها يوم (٢٧) رمضان المعظم، لكن السلطة سخرت نفسها لمحاربة دين الله فكيف تحترم ذكرى ليلة القدر بل بالعكس، تنتهز هذه الفرص لتنغيص حياة الإسلاميين ولنتشفى منهم، طريقة إيقافي كانت مشينة، كأنّني مجرم وقاتل أو رئيس لعصابة مخدّرات، أخذت ليلتها إلى وزارة الداخلية التي وصلناها فجراً دون أن يعلمني البوليس بأسباب إيقافي ولا بإذن من وكيل الجمهورية. بقيت في مكتب بوزارة الداخلية دون سحور أو ماء حتى الساعة الواحدة بعد الظهر. أخذني البوليس إلى مكتب مدير أمن الدولة ليحقق معي وبدأ بالقول: «نحن مسلمون خير منكم وأكثر منكم تديناً وأنتم أعداء الإسلام». أثناء كلمته هذه أقام الله عليه البرهان فوراً فقد دخلت عليه كاتبته تحمل له القهوة والحلويات. فتبسمت لما حدث، نظر لكاتبته وصاح في وجهها: «اخرجي عنّي»، ثم قام والتحق بها، وبعد قليل جاء نائبه وواصل التحقيق في ما نشر بالجريدة.

قال لي المحقّق: «حتّى هذه الساعة ليس لدينا قرار في إيقافك وأظنّ أنّه سيخلي سبيلك فور الإنتهاء من البحث» ودخل مسؤول آخر فسأل عمّن أكون فأجابه الباحث فصدم الرجل وسلّم عليّ سلاماً حارّاً قلت له: «هل تسمع عنّي؟» قال: «كيف لا، أنت علم في رأسه نار». وسأل عن سبب وجودي في أمن الدولة. ولمّا أخبر بذلك قال لي: «والله حقيقة كما قلت لصديقك في مكالمة هاتفيّة السلطة تريد أن تصنع منك ورغم أنفك زعيماً سياسيّاً بإقدامها على إيقافك». فهمت من كلامه أنّ الرجل مكلّف بالإنصات على هواتفنا لكن إحقاقاً للحقّ كان الرجل يمتاز بأخلاق حسنة ومستوى محترم، المكالمة المشار إليها وقعت فعلاً مع أحد أصدقائي المهندس «رائد المراكشي» قلت له: «بالفعل أتمنّى أن تتركني السلطة وشأني حتّى أنغمس في البحث العلمي

وأنفع الأجيال الصاعدة بما أوتيت من إمكانيات لكن للأسف ممارسة السلطة معي تدفعني مكرهاً للعمل السياسي وهي بذلك تصنع أعداءها وتقويهم بظلمها لهم»، بعد انتهاء التحقيق نقلوني إلى مكتب آخر وطلبوا منّي الانتظار قليلاً ريثما تتمّ بعض الإجراءات الإداريّة ويطلق سراحي، بقيت انتظر حتّى قارب وقت الإفطار (المغرب). جاء عونان وطالباني بنزع خيط الحذاء، والحزام ومدّهم بما عندي من نقود. عرفت وقتها أنّني في حالة إيقاف، أنزلوني إلى زنزانة تحت الأرض وأغلقوا الباب بعدما سلموني قارورة حليب وقطعة من رغيف، وصاروا كلّ يوم يأتونني بنفس الأكلة ويخصمون من أموالي المحجوزة (٥) أضعاف ثمن طعامي البسيط إلاّ يوم عيد الفطر بقيت وحدي في زنزانتي دون زيارة البوليس ودون أكل أو شرب حتّى اليوم الثاني منه.

بعد (١٢) يوماً قضيتها في زنزانة تحت الأرض بوزارة الداخليّة، أخذني البوليس إلى قصر العدالة وليتها كانت عدالة بدون قصر وبعد ساعات من الانتظار جاءني حراس المحكمة وبشروني بأنّ نائب وكيل الجمهورية قرر إطلاق سراحي وفعلاً فتحوا لي الباب، وخرجت فوجدت ثلّة من المحامين في انتظاري منشرحين بالقرار وأثناء حديثي معهم تقدم منّي بوليس أمن الدولة وطلب منّي أن أرافقه لبعض دقائق، لكنه ألقي عليّ القبض وأعادني إلى زنزانتي بوزارة الداخليّة. علمت فيما بعد أنّ وكيل الجمهورية علم عن طريق البوليس بقرار نائبه فعاد لتوه إلى مقر المحكمة ومزّق قرار السراح وهكذا أعدت من جديد لأمن الدولة. بعد ثلاثة أيام تمّ نقلي إلى السجن دون مقابلة أي قاض لا وكيل الجمهورية ولا حاكم التحقيق، يوم ١٩٩٠/٠٥/٢٠ انعقدت الجلسة لمحاكمتي وحضر عدد من المحامين الأجانب من الجزائر والمغرب وفرنسا وعدد كبير من المحامين التونسيين يتقدّمهم العميد الأستاذ «محمد شقرون» دامت الجلسة من الصباح إلى المساء دون انقطاع وفي افتتاحها سألت القاضي: «هل دخلت السجن في حياتك؟» قال لي: «لا» قلت له: «هذا نقص فادح في تكوين القضاة لو كان الأمر بيدي لكان ذلك إجبارياً، القاضي وقبل أن يجلس على كرسي المحكمة يجب أن يقضي على الأقلّ شهرين في السجن مع السجناء العاديين دون أن يعلم هؤلاء ولا الحراس ولا إدارة السجن بأنّه في تربص حتى يعامل كأي سجين. ألا تعرف حضرة الرئيس أنّ يوماً واحداً في السجن قد يساوي العمر كلّه؟ «. للتاريخ أقول أنّ ذاك الرئيس كان جدّ متخلّقاً معي وقد أجلسني على كرسي عندما طال وقوفي في قفص الاتّهام، وأنا على يقين أن ما صرح به من حكم قاس لم يكن مقتنعاً به، وانّما أملي عليه. جاء في محضر الشرطة الذي تلاه القاضي: «ألقي عليه القبض متلبساً بجريمته وهو يوزع المقال المذكور على المسافرين في بهو المطار يوم ١٩٩٠/٠٤/٢٣.» قلت: «إن لم تستح فافعل ما شئت وإن لم تعدل فاحكم ما شئت».

أصدرت المحكمة حكماً يقضي بسجني ثلاث سنوات نافذة بتهمة قلب النظام ونشر أخبار زائفة، كانت وقتها الفصول المتعلّقة بهذه التهمة إن صحّت لا تتجاوز ستّة أشهر رفضت استئناف الحكم، فلا جدوى من ذلك إلاّ أن بعض المحامين سامحهم الله استأنفوا الحكم.

نشرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بياناً حول الوضع العام للبلاد وفي آخر سطر من البيان جاء ما يلي: «فيما يخصّ محاكمة «منصف بن سالم» فإنّ الرابطة فوجئت بقساوة الحكم.» ولم يزد البيان على ذلك شيئاً والحال أنّ محاكمتي تلك كانت أوّل محاكمة رأي في العهد الجديد.

هل أنّ السيّد الذي حرّر البيان راض بمبدأ المحاكمة أصلاً؟ وإذا كان الحكم أقل من (٣) سنوات فهل سيصدر بياناً يشكر فيه المحكمة والسلطة؟ أرد عليه بيانه وأعتبره من الخزي والعار أن نتصرف بهذا الشكل باسم الدفاع عن حقوق الإنسان.

كانت ظروف السجن في البداية عادية بالمنظار التونسي. إدارة السجن خصّصت لي غرفة مع حوالي (١٠) من سجناء الحق العام في جناح خاصّ بالمحظوظين ثمّ أضيف لنا مجموعة أخرى ليصبح عدد الرفاق أكثر من (٥٠) في الغرفة ورغم ذلك تبقى زنزانتنا أفضل ما يوجد في السجن من حيث الاكتظاظ والنظافة ونوعية النزلاء ففي بعض البيوت الأخرى يتجاوز عدد النزلاء (٢٠٠) سجين مع وجود دورة مياه واحدة إلى أن قام وزير الداخلية بزيارة للسجن وأمر بإضافة دورة مياه ثانية في كلّ غرفة لأنّ طابور المستعملين يبقى شغّالاً ليلاً نهاراً، كان مراقب الغرفة من أقارب مدير السجن، محكوم عليه ب(١٣) سنة لمحاولته اغتيال مشغله وابنه وكان حقيقة عيناً علينا. يدلي بتقريره اليومي عن كلّ تحركاتنا. بل كان يوشي بكلّ من يمد لي يد المساعدة، ذات مرّة وضع تحت رأسي سجين حبّة موز وحبّة تفاح كان المسكين يظنّ أنه في مأمن من عين «القوادة» وصل ذلك مسامع إدارة السجن فأخذ المسكين وهو السيّد «بلقاسم الشمسي» (٥٥ عاماً حوكم في قضية الذهب المعروفة) ولم يعد إلاّ بعد ساعات لا يقدر السير على قدميه المتورمتين من التعذيب، دخل بمشقّة إلى دورة المياه ليطفىء شدّة الألم بالماء، فالتحقت به وسألته عن السبب فأجابني بصوت جدّ خافت: «ما قولك في بلد فيه القرد يربط والفأر يحلّ؟» ثمّ أعلمني أنّ السبب هو إحسانه إليّ ورغم تلك الحادثة فقد واصل عدد من رفاقي إعانتي وكان معظمهم من الأثرياء ومن سكّان العاصمة وتأتيهم القفة من العائلة (٣) مرّات في الأسبوع كما يسمح بذلك قانون السجن في حين لا تأتيني القفّة إلاّ مرّة واحدة نظراً لبعد إقامة عائلتي. ذات يوم حلّ بالغرفة سجين جديد نظرت إليه وكأني أعرف الرجل، إنّه حديث العهد بالسجن لأنّ لحيته لم تحلق بعدسألته فأجاب بأنّه السيّد «عمر صحابو» مدير مجلّة «المغرب العربي». ولمّا عرّفته بنفسي فرح بذلك وقال: «سنقضي مع بعضنا ما كتب لنا من السجن وأرجوك أن تستغلّ هذه الفرصة لتحدثنا عن علوم النسبيّة العامّة وعن مفهوم الوقت والزمن، وعن الدين». فأشرت إليه أن يتريّث وأن يقلّل من الحديث معي، قال: «نحن الآن في السجن ماذا يمكن أن يفعلوا معنا بعد هذا؟» قلت له: «أنت هنا في نزل أربع نجوم أما السجن فما زال وراءنا» وأشرت إلى الأجنحة المكتظّة وحكيت له نماذج من ذلك، «القوّاد» كان يراقبنا وسمع شيئاً من كلام السيّد «صحابو»، ذهب لتوّه وأبلغ إدارة السجن بما دار بيننا من حديث، لم تمض إلاّ سويعات حتّى جاء الحارس وأخذ السيّد «صحابو» إلى جناح آخر من السجن. كان معي في نفس الغرفة شاب ألماني أصم وأبكم لكنه جد فطن ويحسن اللغة الإنجليزية كتابة وكان يميل دائماً لمناقشتي في مواضيع الإيمان والإسلام حتى أعلن إسلامه وصار يؤدي معي صلاة الجماعة وحفظ سورة الفاتحة بتحريك الشفتين. كنت على يقين أن الإدارة لا ترضى عن ذلك وستقوم بترحيله إلى غرفة أخرى فأسرعت بتحفيظه رسالة إلى أحد أصدقائي في ألمانيا الذي حفظ أيضاً رقم هاتفه، وقد أدى الأمانة في ما بعد كما يجب. من الرفاق أيضاً شاب فرنسي متهم باختلاس أموال باخرة «الحبيب» التونسية، كان يوزع علينا كل يوم أحد عدداً من مجلة «الحياة» للدعوة والتنصير بعد القداس الذي يقام في السجن بحضور مسؤول عن الكنيسة الكاثوليكية في الوقت الذي منعت عنا كل الكتب العربية وكذلك صلاة الجماعة كمسلمين.

حادثة باب سويقة

مع بداية الحملة الثانية على التيار الإسلامي انقلبت ظروف إقامتي لتصبح على أسوأ ما يكون، معاملة الحراس لي تغيّرت وأصبحت شرسة وبدأت المضايقات والاستفزازات حتّى جاءت حادثة باب سويقة في ١٩٩١/٠٢/١٧.

جاء في الرواية الرسمية ما يلي: «هاجمت مجموعة من الشباب من ذوي الميولات المتطرّفة مقرّ لجنة التنسيق للتجمّع الدستوري الديمقراطي (أي الحزب الحاكم) يوم ١٩٩١/٠٢/١٧ على الساعة الخامسة فجراً، فألقوا القبض على حارس البناية وهو مغربي الجنسيّة وربطوه على سارية ثمّ صبوا البنزين وأضرموا النار في المكان ممّا أصاب الحارس بحروق بليغة أدت إلى موته في المستشفى». في النشرة التلفزيّة ليلتها نقلت لنا القناة الأولى صورة حيّة عن إسعاف المصاب وشهادة أحد الشهود الذي كان حاضراً داخل دار الحزب. وبعد سرد الأخبار الدولية وفي نهاية النشرة عادت القناة لتعلن خبر قرار رئيس الدولة بإقالة وزير الداخليّة السيّد «عبد الحميد بالشيخ» ما يدلّ على أنّ القرار اتّخذ في تلك اللحظة لأنّ أنشطة الرئيس تكون في مقدّمة النشرة لا في آخرها.

وللتاريخ أسرد الملاحظات التالية:

مقرّ لجنة التنسيق المستهدفة تقع على مقربة من مركز الشرطة وسط العاصمة والحالة وقتها أشبه شيء لحالة الطوارىء.

جاء على لسان الشاهد قوله: «عندما هاجمونا ونحن داخل المقرّ، سارعنا للاختفاء والهروب منهم خوفاً على أرواحنا، (٣) منّا قفزوا من الشباك و(٤) دخلوا بيت الراحة وأغلقوا الباب و....» عندما نحصي ما جاء على لسان الشاهد نجد أنّ عدد الذين كانوا داخل المقرّ يتجاوز ال(٢٠) شخصاً من أعضاء الحزب متواجدين داخل المقرّ على الساعة (٥) صباحاً؟

عمليّة الإسعاف تمّ نقلها تلفزيّاً وكانت في واضحة النهار أيّ بعد الساعة (٨) صباحاً (الشروق وقتها يكون حوالي السابعة والنصف) في حين العملية تمّت على الساعة (٥) والمقرّ يوجد داخل العاصمة ولا يفصله عن المستشفى سوى مسافة قصيرة جدّاً.

الحبل الذي ربط به الضحيّة وكما شاهدناه لا يحمل حروقاً ولا أيّ أثر للنار (ربّما يكون من صناعة خاصة).

شابان كانا موقوفين في السجن (غرفة ج ١) قبل الحادثة بأسبوعين أعلماني أنّهما أدمجا في محاكمة مجموعة باب سويقة ولا أدري كم نالا من الحكم.

المحاكمة الأولى برئاسة القاضي «حسن بن فلاح» خلت من أحكام الإعدام، السلطات تعقب ونحصل على إلغاء الحكم وإعادة المحاكمة في ظرف قياسي ويصدر الحكم بالإعدام على مجموعة منهم (فيما اتذكّر (٣)) ونفذ حكم الإعدام في وقت قياسي.

في برنامج تلفزي (...) جيء فيه بأحد الموقوفين لإهانته وإجباره على أن يقول ما تريد السلطة، لاحظنا على يديه تقليع أظافره وهذا الشكل من التعذيب كثيراً ما يستعمل لإنتزاع اعترافات مغلوطة.

فيما سبق ممّا لاحظته عن إقالة وزير الداخليّة، يبدو أن الرجل استقال بمحض إرادته ولم تقبل استقالته إلاّ في ساعة متأخّرة.

لذا استنتج مما سبق أن العملية تمّت كما يلي: فعلاً هاجم بعض الشباب مقرّ لجنة التنسيق الحزبي على الساعة الخامسة لأنّها كانت مقرّ جمع المعطيات والمعلومات على تحرّكات التيار الإسلامي (عبارة عن وزارة داخليّة موازية) وفي ظرف دقيقتين صبوّا البنزين وأضرموا النار وانسحبوا لأنّ مركز الشرطة قريب والأعوان متواجدون بكثافة فيه، بقيّة العمليّة من ربط الحارس وترك المسكين يحترق في النار لمدّة زادت عن ثلاث

ساعات حتّى يموت، كلها من صناعة السلطة دون علم السيد وزير الداخليّة الذي عبّر عن عدم رضاه فاستقال من منصبه.

ولتعطي السلطة انطباعاً عن مصداقية روايتها أصرّت على صدور حكم الإعدام وتنفيذه بسرعة فائقة ثمّ استغلّت الحادثة لتشويه التيّار الإسلامي استغلالاً واسعاً.

مع المدير:

قانون السجون والإصلاح كان معلقاً في كل مكان في السجن، عند قراءته لفت انتباهي فيما أتذكر الفصل (٥٢) الذي ينص على السماح للعائلات البعيدة عن العاصمة أن تدفع قفة الأكل يوم الزيارة في حين كانت عائلتي تدفعها يوم الجمعة وتزور السبت مما يحتم عليها قضاء ليلة في العاصمة وما ينجر عن ذلك من أتعاب وإحراج ومصاريف زائد . طلبت مقابلة المدير، فقبل ذلك، ولما دخلت عليه في مكتبه ولم يعلم بعد بالموضوع رحب بي وقابلني بانشراح غير معهود عند هذا الرجل قاسي القلب وقال لي: «تفضل، ما الجديد عندك؟» أخذت أشرح له مشكلتي راجياً منه احترام القانون في معاملة الإدارة مع عائلتي ذاكراً الفصل سالف الذكر. انقلب وجه الرجل وقام وصاح مشيراً باصبعه في وجهي: «أأنت تعلمني كيف أفهم القانون؟ أخرج عني.» فهمت أن الرجل كان ينتظر مني رسالة توبة واعتذار لرئيس الدولة ومعها بيان يندد بحركة النهضة ويتبرأ من تصرفاتها، كان هذا ما يطلب من جميع السجناء السياسيين حتى يخلى سبيلهم . ألح علي أحد المسؤولين في السجن عدة مرات طلب القيام بذلك مقابل إخلاء سبيلي وعودتي إلى عملي وحصولي على كل مرتباتي المجمدة وكنت دائماً أعتذر له بلطف ولما أصر على طلبه أقسمت له أنه إذا حصل أن أمضي على هذا الطلب في حالة إكراه أو تخدير فسأقطع يدي التي أمضت بساطور .

للتذكير، جرت عادة إدارة السجون وفي إطار التنكيل بالإسلاميين، أن يقيم السجين في أبعد سجن عن مقر إقامة العائلة وأن يكون يوم الزيارة خارج أيام دفع القفة {الإثنين الإربعاء الجمعة} قصد المزيد من معاناة الأهل وحفزهم على التخلي عن سجينهم.

قتل سجين تحت التعذيب:

في ١٠/٠٧/ ١٩٩١ وفي ساعة متأخرة من الليل سمعت صياحاً قوياً من شخص يتعذب وسمعت سباً وقذفاً من شخص يضرب ويعذب ولكنني رغم محاولتي لم أحدد مكان الصياح ولا معرفة صوت الجلاد، في صبيحة يوم ١١/٠٧ وأنا في الفسحة، أمر قرب شباك غرفة (ج١) {لكراكة} سمعت صوتاً خافتاً يريد أن يبلغني خبراً هاماً بالهمس فحاولت كثرة المرور من هناك مع التباطؤ عند القرب من الشباك دون أن يتفطن الحارس إلى العملية، كنت عند كل دورة أسمع كلمة أو كلمتين من الخبر، وفي الأخير حصلت على ما مفاده أن البارحة جاء المدير وأخذ أحد الأخوة وعذبه عذاباً شديداً وأعاده في حالة إغماء ميؤوس منه ثم جاء الحراس وحملوه إلى المصحة ويبدو أنه توفي. في النشرة الرئيسية للتلفزة التونسية مساء ذلك اليوم ورد ما يلي: «عند استنطاق أحد الإرهابيين من قبل أعوان الأمن أقر بأن مناشير تدعو إلى قلب النظام قد خبأها فوق سطح عمارة بالعاصمة أعوان الأمن أخذوا الإرهابي إلى السطح المذكور وعند وصوله حاول الإرهابي الإفلات منهم فقفز من السطح قصد الهروب لكنه سقط على الأرض ومات». هذه روايتهم وهذه أكاذيبهم وهذه حيلهم وهي لا تنطلي إلا

على بسطاء العقول، عند سماع الخبر تأكدت من صحة كلام الشباك. المدير المذكور حصل على ترقية صار بموجبها مديراً عاماً للسجون والإصلاح تلك هي مكافأة الإعتداء على الأبرياء وتشويههم عند إدارة تونس العهد الجديد

تزكية فرنسية للقهر:

يوم ٠٧/١٢ أدى الرئيس «ميتران» زيارة لتونس دامت ساعتين فقط تجول خلالها في الشارع الرئيسي وصرح قائلاً: «هنا في تونس الأمن والحرية والديموقراطية في تناغم تام، ولا أرى أي سبب لهجرة السياح الفرنسيين عن هذا البلد الجميل». الرئيس الفرنسي قام بهذه الزيارة لإنقاذ السلطة من أزمة مالية خانقة بعدما سخرت كل جهدها في محاربة التيار الإسلامي وذلك بتشجيع عودة السياح الذين هربوا من القلاقل السياسية، «ميتران» شارك بشهادته المزورة في مظلمتنا وأدلى بدلوه في قمعنا في حين نفس الرجل وقف مدافعاً في آخر سنة ١٩٩١ عن الشعب الروماني عندما قامت المظاهرة في مدينة «تيمشوارة» ونادى بصريح اللفظ: «لابد أن يسقط نظام الديكتاتور تشاوسيسكو» وفعلاً سقط «تشاوسيسكو» كما هو معلوم .

في سجن القصرين: رحلة العذاب:

في ١٩٩١/١٢/٠١ وعلى الساعة السابعة صباحاً وضعوني في صندوق سيارة السجن وهو أشبه ما يكون بقفص دجاج ويداي مشدودتان بضغط قوي إلى الخلف ومربوطتان بالقفص وخرجت السيارة من سجن (٩) أبريل بالعاصمة وأخذت تجوب عدة سجون في الطريق دون الرحمة بي في شربة ماء أو استعمال مرحاض حتى وصلنا سجن «القصرين»، على الساعة السابعة مساء أي بعد (١٢) ساعة ظننت أنّ الدم قد توقف في يدي ولما فكّ قيدي داخل إقامتي الجديدة، لم أستطع تحريك أصابعي أو يدي ولم أستطع طاعة الحراس الذين أمروني بخلع ثيابي للتفتيش.

هذه الرحلة الجهنميّة كانت ممتعة عند البعض فقد كان الحارسان في غرفة القيادة ينهالان عليّ بالسب والقذف والشتم كلما طلبت منهما أيّ شيء خاصة الدخول لدورة مياه أحد السجون المزارة في الطريق وكان ضحكهم بعد الصياح في وجهي يغلب أحياناً صوت محرك السيارة. توقفت بنا الشاحنة عند بائع تحف على الطريق وتظاهر الحارسان بمعاينة هذه التحف قصد اشترائها، يفحصان الواحدة ويضعانها في الشاحنة والبائع المسكين يجمع شفاهيا أثمان التحف المختارة وبعد أخذ ما طاب لهما شغلا المحرّك وانطلقت السيارة بتحفها وترك البائع المسكين يصيح: « فلوسي، فلوسي...»

التصرف مع عائلتي:

لم يتمّ إعلام عائلتي بنقلتي إلى «القصرين» (٢٠٠ ميلاً غرب العاصمة) وجاءت زوجتي المسكينة لزيارتي كعادتها وبعد تعب مضن في الطابور أمام شباك السجن قيل لها بأنّي نقلت إلى سجن آخر، ولما ألحت على الإدارة أن يرشدوها عن السجن الجديد قيل لها أنّه «برج الرومي» (٨٠ ميلاً إلى الشمال أي ٣٥٠ ميلاً عن «صفاقس») توجهت زوجتي وابن اختي في شاحنة خفيفة إلى «برج الرومي». في البداية قبل الحارس المكلّف القفّة من زوجتي وأمرها بانتظار الزيارة حتّى قارب أن يحلّ الليل، عندها وبعد إلحاح من زوجتي قبل

لها أنّني غير موجود بذاك السجن فعادت إلى «صفاقس». حاولت من جهتي أن أعلم عائلتي بمكان سجني الجديد، سلمت رقم الهاتف إلى أحد رفاقي في الغرفة وهو سجين حق عام وطلبت منه أن يمليه على من يزوره من عائلته ليبلغ الخبر إلى أهلي.

الاستقبال:

عند وصولي سجن «القصرين» ليلاً وبعد تفتيشي تفتيشاً دقيقاً وإهانتي أخذوني إلى غرفة «أ» وفيها حوالي (١٠٠) سجيناً دون تمكيني من فرا ش أو غطاء وكان الجو بارداً جداً. سألت إن كان يوجد في البيت سجناء سياسيون فدلوني على (٦) منهم كلهم يسمع عني ولايعرفني مباشرة، ولما أعلمتهم كانت فرحتهم عظيمة إلى حد البكاء، كانت هذه أول مرة ألتقي فيها بإخواني داخل السجن، فقد وضعت على ملفي باللون الأحمر عبارة: «سجين خاص يبقى معزولاً عن سجناء الانتماء» هذه العبارة لم يتفطن لها مدير السجن ليلتها وبقيت هناك أسبوعين ثم تم تحويلي بطريقة مفزعة وفوضوية وبكل قسوة وتعرض إخواني الستة إلى الضرب، العقاب في العدالة التونسية مجان ولا يستدعي القيام بجريمة حتى يسلط على الأبرياء، وكذا الضرب والإهانة هما الماء والملح للسجناء الإسلاميين.

مع المختار بن إسماعيل

علمت أن السيّد «المختار بن إسماعيل» وهو قنصل عام سابق لتونس ب»برلين» موجود أيضاً في سجن «القصرين» وعلم هو أيضاً بوجودي هناك. حرّر مطلباً في جمعنا معاً في غرفة واحدة، استدعاه المدير وأعلمه أنّ طلب السفر إلى القمر أسهل من جمعه معي فرد عليه: «أرجوك أن تبلغ مطلبي هذا للإدارة العامة»، وفعلاً وصل مطلبه وكان الرد إيجابياً عكس ما قاله مدير السجن وتمّ جمعنا في غرفة العملة (وفيها حوالي (١٠٠) سجين كلهم يشتغلون في حظيرة البناء والحدائق والمطبخ داخل السجن). السيّد «المختار بن إسماعيل» محكوم عليه ب(٦) سنوات ونصف بتهمة اختلاس أموال من القنصليّة وحسب روايته، هذه التهمة ملفقة ولا أساس لها من الصحّة والحقيقة أنّ الرجل كان يدير مجلّة «مرآة الساحل» بعد عودته من عمله الديبلوماسي، المجلّة المذكورة نشرت صور كاريكاتوريّة تنتقد عمليّة التغيير التي وقعت في ١٩٨٧/١١/٠٧. وتعتبر أنّ النظام بقي على حاله ولم يتغيّر فيه سوى بعض رموزه.

استقبال سجناء جدد:

غرفة «أ» مقابلة للباب الرئيسي، كنت أحاول مراقبة النزلاء الداخلين، وذات ليلة لاحظت حالة من الفزع عند الحراس الذين تجمعوا بكثافة حاملين عصي وسياط وهم في انتظار مواجهة مع أعداء أشداء أو فريسة قوية للانقضاض عليها، فتح باب السجن ودخلت شاحنة ونزل منها ما بين (١٥) و(٢٠) شاباً مكبلي الأيادي يبدو من هيآتهم أنهم تلاميذ وطلبة، عند نزول كل واحد منهم تنزع ثيابه ويتلاقفه ثلاثة حراس يتقاذفونه كالكرة ضرباً وركلاً حتى يسقط على الأرض فيصب عليه الماء ليستفيق، ولما تعب الحراس تم توزيع المجموعة على مختلف الغرف، سألت من جاءنا عن القصة فأجابني: «نحن تلاميذ وطلبة ومهندسون وأساتذة كلنا من مدينة «قفصة» حوكمنا بتهمة الانتماء، ونلنا بعض أشهر ابتدائياً، ولما استأنفنا الحكم أملاً في إسقاط الدعوى

وإطلاق سراحنا، عوضت المحكمة كل شهر تقريباً بسنة، وفور صدور الحكم الجديد فوجئنا بتحويلنا إلى هنا»، كان مخاطبي يتحدث وبين الجملة والجملة يأخذ قسطاً من الراحة من شدة الألم.

منع صلاة الجماعة:

كما هو معلوم صدر قرار من وزير الدولة المكلف بالداخلية «عبد الله القلال» يمنع منعاً باتاً الصلاة جماعة وصلاة التراويح وصلاة الفجر إلا بعد عملية التعداد التي عادة ما تكون الساعة (٨) أي بعد شروق الشمس، رغم ذلك كنت أصلي كل صلواتي في وقتها، وأصلي التراويح وأحياناً حتى قيام الليل لكن نادراً ما أجد من يتشجع ويصلي معي الجماعة، أحد السجناء من الجزائر يدعى «محمد ترم الليل» قبل أن يصلي معي صلاة ظهر، عندما كنا في حالة سجود، دخل مسؤول وأسرع إلينا ووضع قدمه فوق رأس الأخ الجزائري مانعاً إياه من رفعه، واصلت بدوري صلاتي حتى النهاية وسلمت، عندها رفع المسؤول قدمه وأخذ يلطم المسكين على خده ويصيح: «أما تعلم أن صلاة الجماعة ممنوعة، أما قرأت المنشور الوزاري؟» ثم هدده إن هو أعاد الكرة مرة أخرى.

لا حق لإسلامي:

في شتاء وربيع ١٩٩٢ أصاب آلة تسخين الحمام عطب وبقينا ما يزيد عن خمسة أشهر دون تمكيننا من غسل أجسادنا وكان من المفروض أن يتم ذلك مرة في الأسبوع، ونتج عن هذا العطب إصابة معظمنا بالجرب ولم توفر إدارة السجن الدواء إلا بعد أشهر، في هذه الأثناء، كان البعض يحاول الغسل ولو بالماء البارد، أحد الأخوة وهو أستاذ فيزياء من جهة «قابس» استأذن رفاقه في الغرفة لاستعمال دورة المياه مدة عشر دقائق لغسل جسمه، باب المرحاض لا يتعدى متر وربع علواً، أحد السجناء تبول فوق رأس الأخ، هذا الأخير كتم غيظه وبعد أن أنهى غسله، اشتكى المعتدي لدى الحارس المكلف بالجناح المدعو «إبراهيم الشنيتي»، هذا الأخير لم يستمع للشهود ولم يستدع المعتدي واكتفى بإخراج الأخ المعتدى عليه من الغرفة وجره جر الشاة إلى ساحة تتوسط الغرف، هناك انهال عليه ضرباً ولكماً دون انقطاع وهو يصيح: «لا حق لإرهابي فوق أرض تونس»، صياح المسكين جلب انتباه نائب المدير فأسرع وأنقذ المظلوم من مخالب الحارس، ثم سأله عن حقيقة الأمر وعن السجين المعتدي وقضيته، كنت وقتئذ في الفسحة لا يفصلني عن الحادثة سوى القضبان، سمعت الأخ يجيب نائب المدير: المعتدى عليه من القتلة، فيرد عليه المسؤول بما مفاده: «مهما كانت قضية المعتدى عليه، فقضيتك عند السلطة أخطر لذا أنصحك ألا تعيد ما فعلت واحتسب أمرك لله».

عملاء لإسرائيل:

في شهر رمضان المعظم سنة ١٩٩٢ وفي أول يوم منه، قام مدير السجن بزيارة كل الغرف، وأعلمنا أن ميزانية السجن أقل بكثير مما هو مطلوب، فقد أقرتها الإدارة قبل قرار مضاعفة عدد النزلاء بسبب المحاكمات الأخيرة {سجن «القصرين» معدل (٧٠٠) سجين والحال وقتها تجاوز ١٢٠٠} لذا اعذرونا عن مراجعة الوجبات بالنقص، فنحن مضطرون لذلك وللتخفيف عليكم سنسمح لعائلاتكم بإدخال الطعام كل يوم عوضاً عن ثلاثة أيام في الأسبوع وأحثكم على التراحم بينكم بمناسبة شهر رمضان، من كان عنده يرحم من ليس عنده دون استثناء. فعلا صار يوزع علينا رغيف إلا ربعاً في اليوم والليلة مع قليل من الحساء وفيها قطعة قرع لا غير

وبالطبع لا وجود لفطور الصباح كسائر السجون، في غرفة مقابلة للتي أسكنها، يقيم الأخ «رضى» وهو تلميذ من مجموعة «قفصة»، آثر على نفسه وأرسل لي طعاماً وصله من عائلته بطريقة سرية لأن لا أحد منا يثق في كلام المدير، الطعام المهدى أرسل باسم «بلقاسم» وهو سجين حق عام، وصل الخبر إلى مسامع الحارس «الشنيتي» قبل الإفطار بدقائق، أخرجنا من الغرفة وصاح فينا: «أين الصهاينة؟ أين المتعاونون مع إسرائيل؟ أين الخونة للوطن؟» لم يجبه أحد، فصاح: «أين المدعو بلقاسم؟ أما سلمت اليوم الطعام الذي وصلك إلى أعداء الوطن وعملاء إسرائيل؟»، ثم أخذ «بلقاسم» ونقله إلى غرفة أخرى ولكنه لم يمسني بسوء. أحد الحراس كان معه دنا مني وهمس لي: «لا ترد الفعل والله معك»، فأجبته: «ولكني أتمنى أن أنتقم منه ولو بعد (٢٠) سنة»، فرد: «الله ينصر الحق». علمت فيما بعد أن المدير عذب الأخ «رضى» وكسر له سنه.

أولاد «القابسية»:

كان ضمن المساجين مجموعة ما تعرف ب»أولاد القابسية» وهي مجموعة اشتهرت بأعمال سطو وعنف وكانت حديث الناس في الثمانينات، أفراد المجموعة كانوا موزعين على عدة غرف لكن وبالنظر للأحكام القاسية الصادرة ضدهم والتي وصلت إلى (١٣٧) سنة للفرد الواحد ونظراً لقدمهم في السجن سمح لهم بشيء من الحرية والبقاء في فسحة السجن والجنينة (الحديقة). رئيس المجموعة يدعى «نبيل باش تارزي» وهو رجل مثقف فيما أتذكر كان متقاعداً في الجيش التونسي وكانت له صداقات كثيرة في أوساط السلطة ومسؤولي الحزب الحاكم. الرجل أرسل إلي يتعهد بحمايتي في السجن وإن أي أذى يلحقني سيرد الفعل ولو بإشعال النار في السجن وقد ثبت وأنا هناك أنهم قاموا فعلاً بإشعال النار ولولا مجيء المطافئ بسرعة لكانت كارثة والسبب هو خلاف بينهم وبين إدارة السجن، فالمجموعة عرفت بتنفيذ ما تريد، «نبيل» هذا كتب كتاباً باللغة الفرنسية وتمكن من مدي بورقة تلخص الكتاب وطلب مني إختيار عنوان له من بين عناوين مقترحة. انبهرت بثقافة الرجل، هذه الثقافة التي لا تتماشى وما أشيع عن المجموعة من بشاعة الجرائم التي ارتكبتها، أشرت من بعيد إلى «نبيل» برقم (٢) أي العنوان المقترح الثاني وهو: «من المجرم الحقيقي» ففي ملخص الكتاب فهمت أن الرجل كان من المقربين من عدد من رموز السلطة ومنهم من كان وزيراً في وزارة جد هامة وقد حاور العديد منهم وعرف بحكم مخالطتهم أسراراً لا يعلمها كثير من الناس وهو ما دفعه إلى ترك عمله والإنحراف عن الطريق القويم فكون مجموعته التي نشرت رعباً كبيراً في أوساط الأثرياء والتجار وأصحاب الجاه حتى ألقي عليها القبض أواخر الثمانينات ويقال أن هذه القضية هي الوحيدة التي تابعها وزير الداخلية «بن علي» وقتها (الرئيس الحالي) بجهده مباشرة وقال لي أحد المثقفين أن الرجل يعامل الشعب التونسي وكأنه كله أولاد القابسية. ذات يوم علم «نبيل» أن إدارة السجن اختارت عون بوليس سجين هناك ليقوم بالتجسس علي واستفزازي ومحاولة الحصول على معلومات مني وبحكم هذا الاختيار تم تحويل العون إلى الغرفة التي أسكنها، نادى «نبيل» هذا العون «القواد» إلى جنينة السجن وكان وقتها في وقت الفسحة وأشار إلي عن بعد أن أنتبه إليه، وقف الرجلان جنباً لجنب وأخرج «نبيل» من جيبه شفرة حلاقة وهي من الممنوعات داخل السجن ثم أقسم للبوليس أن يذبحه إن لم يذهب حالاً لمدير السجن ويستقيل من المهمة الوسخة التي كلف بها وبقي «نبيل» واقفاً والرجل يهرول نحو إدارة السجن ثم عاد بعد لحظات وحمل أدباشه (أغراضه) وعاد حيث كان يقيم.

تهمة القتل أهون:

في المناسبات الوطنيّة يعلن عن عفو جزئي أو سراح شرطي لبعض المساجين، هذه الإجراءات لا تهمنا أبداً فهي خاصة بسجناء الحق العام فيفرج عمن جاء اسمه في قائمة العفو ويحزن من لم يكن كذلك. أحد هؤلاء ذات مرّة صاح وزمجر وسبّ الحاكم، جاءه مدير الحبس ليخفف من روعه ويوعده في المناسبة القادمة فيرد السجين وكنت واقفاً لجنبه وقتها: «أنا لست من المصلين لماذا لا يطلق سراحي بعفو؟، قضيتي ليست دينيّة؟» يسألة المدير: «ماهي قضيّتك؟» يجيبه السجين: «بسيطة قتلت زوجتي لأنها رفضت قبول الطلاق حتى أتزوّج إمرأة أحبّها فقطعت جسمها نصفين وأردت ردمه تحت الجبل فتفطّن لي أبناؤها.» يسأل المدير: «كم حكم عليك وكم قضيت؟» يجيب: «في البداية حكم علي مدى الحياة ثمّ خفف ذلك إلى (٢٠) سنة ثمّ حصلت على تخفيف آخر إلى (١٠) سنوات وأنا الآن أريد الخروج». حقيقة قضية بسيطة أمام التهم السياسية في أعين سلطات تونس الخضراء.

سجن الأطفال:

في أوائل سنة ١٩٩٢ جيء لسجن «القصرين» بفوج من التلاميذ قيل إنهم (١٢) وقيل (١٥) طفلاً تتراوح أعمارهم بين (١١) و (١٣) سنة ومعهم محفظاتهم، ثمّ حجزت المحافظ والأدوات وأحزمة سراويلهم وخيوط أحذيتهم ثمّ ألقي بهم في غرفة خاصّة بالأطفال. أحد سجناء الحق العام وهو رجل كهل حضر جلسة محاكمة هؤلاء الأطفال وكان يقيم معي في نفس الغرفة قال لي ما يلي: «حكم على هؤلاء بسنة سجن. كانوا معي في المحكمة وكان رئيس المحكمة يسألهم: «من أمركم بالصلاة وهل تعرفون «راشد الغنوشي»؟ أحد التلاميذ لم يأت دوره لسؤال رئيس المحكمة يلتفت إلى وراء قفص الاتّهام ويقول لأحد المحامين: «بالله عليك يا عمّي قل لي من هو «راشد الغنوشي» حتى أعرف كيف أجيب سيّدي رئيس المحكمة؟» ثمّ واصل السجين الكهل يقول: «لقد علمت أنّ رئيس مركز الشرطة دخل قسم الدراسة وقال للتلاميذ: «من منكم يصليّ؟» فكل من رفع يده أخرجه وجاء به للمحكمة.» بعد أسبوع من ذلك جيء للسجن بستّة أساتذة حكم عليهم بسنة ونصف هم الذين ذكروا في المحكمة من قبل تلامذتهم الأطفال.

في نفس الأسبوع حكم على عدد من عمال بمؤسسة اقتصادية بالجهة بسنة ونصف والسبب هو جمعهم لمقدار زهيد من المال بمناسبة العيد الإسلامي لعائلة زميل لهم في السجن (طبعاً سجين سياسي). هنا أتوقّف وأقول لسلطة «بن علي» : «هل أنتم بشر؟ هل أنتم آدميون؟ هل أنتم عرب ومسلمون؟ من أين أتيتم؟ هل لكم عيال؟ أطفال في عمر الورد من النجباء، سيرة حسنة وأخلاق رفيعة مهذبة وذكاء يتّقد (هذا الوصف لعمدة المكان الذي زجّ به في السجن بعد الحادثة بقليل) يتم إقصاؤهم عن الدراسة ويسجنون لأنهم يقومون بفرائضهم؟ أساتذة أدوا واجبهم الوطني والديني وعلموا تلامذتهم دينهم، يقصون من عملهم النبيل ويلقى بهم في غياهب السجن؟ من المتطرّف؟ من المتعصّب؟ من الجاهل المجهل؟ من المتخلّف عن ركب الحضارة؟ من العميل للعدو وللشيطان؟ من المعتدي على الأرض والعرض وأملاك وأرواح الناس؟ وفي الأخير من الإرهابي؟

الحملة الإعلامية والثقافية

في تلك السنة سخرت السلطة كلّ شيء لشنّ حرب بلا هوادة على كلّ المظاهر الإسلاميّة فكراً وسلوكاً وعقيدة،

فحتّى المسلسل الرمضاني كان موجهاً ضدّ العقيدة السمحاء في كلّ حلقة منه يتمّ نقد شعيرة من شعائر الدين. فهذا بطل المسلسل ينعت الحجاب بالبيوت المكيّفة وفي حلقة أخرى يصب الماء على رأسه ثم يقهقه ساخراً ويقول لماذا لم أذب كالطوب؟، ألم يقولوا بأنّنا خلقنا من طين؟ مسلسلات الأطفال هي أيضاً لم تخل من تشويه العقيدة السمحاء وسخر نادي مدينة «سوسة» لنسج هذه المسلسلات المنحطّة، الصحف اليومية والأسبوعية كانت أيضاً على موعد مع هذه الحملة الوسخة ووصل الحدّ بإحداها إلى نشر قصيدة لشاعر لا يستحقّ الذكر، جعل من قصيدته مناظرة بين اختيارات النظام وبين الإسلام ويتناول مثلاً السياحة الصحراوية فيقول:
وحبّة رمل من صحرائنا أطهر من مريم العذراء في قرآنكم

أعتذر عن كتابة هذا البيت اللئيم أردت أن أسجّل للتاريخ إلى أيّ مدى وصل حقد سلطة تونس في هذه الحقبة من الزمن على الإسلام؟ أظنّ جازماً أنّه لا يوجد في العالم دولة تقبل نشر مثل هذا الكلام، فهو اعتداء على الديانات السماوية الثلاثة، صاحب الجريدة تلك يحصل على مال وفير ويصدر جريدة ثانية. يا للعار !!

العودة إلى (٩) أبريل: نموذجية التعذيب:

بعد سنة كاملة قضيتها في سجن «القصرين» عشت خلالها عدّة مغامرات مع جرذان ضخمة الحجم تخرج من البالوعات وتهاجمنا ليلاً. أعادوني إلى سجن (٩) أبريل بالعاصمة وكانت معاناة من نوع رفيع تنتظرني فقد وضعوني في غرفة هي أسوأ غرفة في السجن بل أسوأ مبيت في البلاد، هي غرفة خاصة بالشواذ عندها تيقنت أن الموت في بعض الأحيان رحمة. كلمة «لا» كانت مستحيلة، وطاعة الحراس واجبة إلاّ أنّني قررت أن أقولها وليكن ما يكون. رفضت الحلاقة الإجبارية بنفس الشفرة مع هؤلاء الشواذ علماً وأنّ الشفرة الواحدة يحلق بها (١٥) لحية إجبارياً مرة في الأسبوع.
كما رفضت أنّ أرقد جماعياً على سرير واحد، فوضعوني في مكان جدّ ضيق، أدخله بالجنب والتلفاز فوق رأسي ببعض البوصات ويبقى مفتوحاً بصوت عال كامل الوقت.

كنت طوال سجني من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣ معزولاً تماماً عن السجناء السياسيين ولكن في معظم الحالات كان سجناء الحق العام يكنون لي كلّ الإحترام، بل بعضهم سخر نفسه لحمايتي من أذى المجانين، كانت إدارة السجن تأمر عدداً من رفاقي بمراقبتي مقابل تخفيف الحكم عليهم في كلّ صباح يخبرون عن كلّ تحركاتي في الغرفة وحتّى تعليقي على بعض اللقطات التلفزيّة ومتى ضحكت ومتى غضبت، وعن عدد الركعات في صلاتي خاصة في شهر رمضان، فقد أصدر وزير الداخليّة منشوراً يمنع منعاً باتاً صلاة الجماعة في السجن، كما يمنع صلاة التراويح ولو فرداً.
إذن كان التعاطف معي كبيراً من أناس حوكموا في جرائم قاسية في السرقة والمخدّرات والتهريب، سألت أحدهم: «أنت إنسان طيّب وتتعاطف معي فلماذا ترتكب هذه الجرائم؟» فأجابني: «أنا قمت فعلاً بجرائم ولكن المجرم الحقيقي هو الحاكم الذي حرمني من العيش الكريم ومن التربية الصالحة فو الله لو كنت أنت الحاكم لكنت أنا ملاكاً لا مجرماً ونافعاً لا ضاراً». عندما وضعوني في غرفة خاصة بالشواذ كما سبق أن ذكرت، أحد النزلاء في الغرفة أشار إليّ بأخذ الاحتياطات، طلبت منه استفساراً فقال لي: «يمكن أن يضعوا لك المخدّر

في الطعام وعندما تفقد وعيك تأتي الصحافة المأجورة وتصورك في حالة من الهيستيريا للتشويه بك لدى الرأي العام» قلت له: «وهل حصل ذلك؟» خاف أن يجيبني ثمّ أشار برأسه: «نعم». سألته: «وكيف أتفادى ذلك؟» فكّر ثمّ قال لي: «عندما يأتيك الطعام من العائلة، أعطني آكل منه قليلاً وبعد ساعة إذا لم يصبني شيء كل أنت ولا تخف». طبقت نصائحه طيلة أربعة أشهر مدّة إقامتي في تلك الغرفة المشؤومة ولم يحصل أيّ مكروه تساءلت لماذا؟ الجواب ليس الآن، سيأتي إن شاء الله !!!

معاناة العائلة:

السياسة المتّبعة لإدارة السجون هي إبعاد السجين السياسي عن موطن عائلته إلى أقصى حدّ ممكن، ليشمل العذاب والمعاناة العائلة أيضاً، لا يكفي أن تحرم العائلة من العمل لضمان لقمة العيش وتمكين الأبناء من الدراسة، بل زيادة على ذلك أن تكون العائلة هدفا لفواتير أخرى ضاربة ومجحفة، من هذه الفواتير السفر أسبوعياً إلى أبعد سجن عن السكنى إن أرادت العائلة أن تطمئن على حياة سجينها، ومده بما يسد رمقه أو بالدواء. ليس هذا فقط بل هناك معاناة أخرى لا يمكن تقدير حجمها وهذه عينة:

زوجتي تأتي من «صفاقس» مرة في الأسبوع في شاحنة خفيفة لأحد أقاربي تصل السجن مساء الخميس، تنام في صندوق الشاحنة حتى منتصف الليل، ثمّ تبدأ بطهي الطعام على كانون بترول حتى الساعة الخامسة فجراً من يوم الجمعة، وقتها تبدأ في الوقوف في الصف أمام شباك وحيد يقبل الأطعمة لحوالي (٩) آلاف سجين. الشباك يفتح (٩) صباحاً، يقبل الحارس القفة ويفتشها فيترك ما يشاء، ويرد ما يشاء ويلقي بالبقية في سلة المهملات. بعد ذلك تقف زوجتي في صف الزائرين وتبقى ساعات وساعات وقد لا يأتي دورها إلاّ بعد الظهر حتّى تتمكّن من زيارتي لمدّة (٥) دقائق فقط أسبوعيّاً، تقف زوجتي وأبنائي أمام شباك وأنا أمام شباك آخر، يفصل بيننا ممرّ فيه حارس يسجّل ما نقوله لبعضنا المهم هو أن نرى بعضنا من الثقب الصغير، وأي كلمة تجلب الشكّ أو اسم شخص تتسبب في استدعاء فوري لزوجتي والتحقيق معها عن ذلك وفي بعض الأحيان ابتسامة أو إشارة عفوية تكون سبباً للإهانة.

حدث كم مرة أنه بعد الجهد المضني في الصف يشترط الحارس على زوجتي أن تعري رأسها إن هي أرادت أن تراني فترفض فتطرد وهو ما وقع للوالدة -رحمها الله- امرأة في (٧٥) من عمرها يصيح في وجهها الحارس ويطردها لأنّها رفضت تعرية رأسها، مرضت المسكينة وفقدت جزء من الذاكرة، سأعود للحديث عن وفاتها.

المسافة التي تقطعها زوجتي لتزورني تقارب (٣٠٠) كم، إذا كان الجو حاراً فلا يمكن طهي الطعام في البيت لأنه يصل متعفنا لذلك تضطرّ المسكينة لطهيه أمام السجن، هذا الطعام هو غذائي الوحيد فأنا لا آكل ما يقدم لنا في السجن، لا يفوتني هنا أن أشكر وأدع بالخير لبعض الحرّاس الذين نأوا بأنفسهم عن الممارسات الخسيسة وعاملوني وعاملوا زوجتي باحترام وتقدير.

إنّ الممارسات المشينة التي سلطت علينا وعلى عيالنا والتشفي الحقود منّا يذكّرني بقوله تعالي وهو أصدق القائلين: «لا يرقبون في مؤمن إلاّ ولا ذمّة». كلّ ماكنّا نتصوره من إهانة سُلط علينا. بعد كلّ زيارة من الأهل نبقى خائفين عن مصيرهم رب ابتسامة أو إشارة عفوية أولها الحارس المراقب إلى حديث بالألغاز فيتم استدعاء الزوجة والأبناء للمباحث والكلام البذيء.

كانت أسئلة وهواجس كثيرة تجول بالخاطر من الزيارة إلى الزيارة فأخبار الأهل مقطوعة عنا تماماً. حدث ذات مرّة أن انقلب القطار المتّجه من العاصمة إلى «صفاقس» وكان وقته يناسب عودة زوجتي من الزيارة وأعلن في نشرة الأخبار عن موت عدد من الركاب وامراة في عمر زوجتي. حاولت أن اطمئّن عليها بكلّ جهد ولكن كمن كان يخاطب أصحاب القبور. لم يهدأ لي بال حتّى عادت زوجتي لزيارتي بعد أسبوع.

توديع السجن:

قبل خروجي من السجن ب(١٩) يوماً، تمّ تحويلي من الغرفة السيّئة إلى أخرى بالمصحة، وتغيرت المعاملة إيجابياً.

التقيت من جديد بالسيّد «المختار بن إسماعيل» الذي أعيد للسجن مرّة أخرى بعد حصوله على عفو، وصورة الحادثة أنّ الرجل حاول دخول التراب الليبي مجتازاً للحدود بطريقة غير قانونيّة، كان الرجل قد قدّم خدمات للرئيس الليبي عندما كان ديبلوماسيّاً، فوعده «القذافي» وعوداً براقة، صدّق تلك الوعود وأراد نيلها، فألقي عليه القبض من قبل بوليس صديقه وعذّب عذاباً شديداً ثمّ سلّم للسلطات التونسيّة التي أعادته للسجن بعد التعذيب والاستنطاق، تمّ اختياره مع شخصين أحدهما كان عون أمن قبل سجنه، للإقامة معي في نفس الغرفة وكلّف ثلاثتهم بتسجيل كلّ ما أقوله مع استدراجي واستخراج بعض الأسرار السياسيّة منّي، بعد التعرّف عليّ وعلى قضيّتي قرّر كلّ من الثلاثة عدم الاستجابة لإدارة السجن فكان جزاؤهم التعذيب والتنكيل ثمّ تحويلهم إلى غرف أخرى، وبقيت وحيداً في غرفة في الطابق العلوي للمصحّة،كنت أسلّي نفسي برؤية الشيخ «الحبيب اللوز» عندما يخرج للفسحة وذلك من ثقب بالشباك، كان من المفروض أن يطلق سراحي يوم ١٩٩٣/٠٤/٢١، فقد توقفت يوم ١٩٩٠/٠٤/٢٢ ومدّة العقوبة (٣) سنوات، إلاّ أنّه لم يتمّ ذلك، وتذكرت وقتها أنّ محامي الأستاذ «محمد النوري» حكم عليه ب(٦) أشهر ولكن المسكين قضّى (١٢) شهراً، فصبرت ولم أحتجّ على إدارة السجن لأنّي كنت أيضاً على يقين أنّ السجين الإسلامي يبقى دائماً سجيناً إمّا داخل أسوار السجن أو داخل حدود تونس التي تحولت إلى هذه الساعة إلى سجن كبير حتّى يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

في وزارة الداخلية:

يوم ١٩٩٣/٠٤/٢٣ جاءني الحارس وأعلمني أنّني سأتحوّل إلى أمن الدولة وقال لي إنّ البوليس في انتظارك، تمّ تفتيش أمتعتي بكلّ دقّة ثمّ تحولّت في سيّارة الداخليّة إلى أمن الدولة. وهناك وجدت السيّد المدير ونائبه في انتظاري، فرحبا بي بلطف واحترام وعبرا لي عن انشغال رئيس الدولة بقضيّتي وبوعوده لي بتسويتها في أقرب وقت ممكن وطلبا منّي نسيان الماضي إلاّ أنّ نائب المدير قال لي: «سنطلب منك وكسائر سجناء الانتماء، أن تخضع إلى مراقبة بوليسيّة بالإمضاء يوميّاً في كرّاس عند مركز الشرطة وستكون دوريّة الإمضاء مخفّفة بالنسبة إليك.» أجبته: «عندما فات تاريخ سراحي من السجن هل وصلكم منّي أيّ احتجاج؟؟» قال: «لا» قلت: «إذن يمكنكم إعادتي إلى السجن فذاك بالنسبة لي أفضل من الخضوع للمراقبة والإمضاء عند البوليس» وكان قد وصلني أنّ المسرحين من الإسلاميين يخضعون للإمضاء عند البوليس عدّة مرّات في اليوم، تصل أحيانا إلى (٨) مرّات وفي مواعيد غير مضبوطة مسبّقاً، كلّ مرّة يمضي السجين يعلم متى سيعود، ومنهم من افترش أمام المركز ينتظر الموعد القادم، كما بلغني أنّ حصّة الإمضاء عادة ما تكون فرصة لإهانة السجين وسبّه والكلام معه بالفحش، يقع ذلك أيضاً مع النساء بعد خلع حجابهنّ بالقوّة وكنت أتحامل على الأخوة والأخوات الذين قبلوا

هذه الإهانة فكيف أقبلها وقد جاء دوري؟

حاول المسؤول أن يقنعني واعداً بأن يخفّف ذلك شيئاً فشيئاً، ثمّ عاد ليقول: «هل تقبل بصيغة أخرى؟، ربّما يأتيك البوليس إلى بيتك وتمضي على الكرّاس؟» قلت: «لن أمضي على أيّة ورقة، وأنا أرفض هذا الأسلوب». بعد مشاورات دامت حوالي ساعتين تحولّت إلى مكتب مدير أمن الدولة فباشرني بقوله: «أنت الآن حرّ، لا مراقبة ولاهم يحزنون ويمكنك أن تتجوّل في كامل تراب تونس دون قيد أو شرط». شعرت بالفرح وقلت للسيّد المدير: «أنتم الآن فوّتوا عنّي قطار الساعة الواحدة المتّجه إلى «صفاقس» وأنا في شوق لأبنائي»، ابتسم وقال: «لا ستركبه»، وأمر بأحد الأعوان أن يحمل حقيبتي ويرافقني إلى القطار.

رغم فوات وقت انطلاق القطار بأكثر من نصف ساعة وجدته لازال متوقّفاً وفور صعودي فيه تحرّك القطار وانطلق، لم أصدّق، هل القطار بقي ينتظرني ويضيع مصالح الناس؟ الحقيقة نعم كما علمت فيما بعد، قبل وصول القطار إلى محطّة «صفاقس» بمسافة (٢٠٠) متر توقّف وأغلق أبوابه، أمر غير عادي، الركاب لاحظوا عن بعد كثافة البوليس بالزيّ وسيارات النظام العام والحرس في انتظار القطار، راج عند الركّاب خبر وجود رئيس الدولة في القطار جاء لزيارة فجائيّة ل»صفاقس»، ثمّ تقدّم القطار ونزلت وإذا بفيلق البوليس يتبعني حتّى ركبت شاحنة صهري كانت في انتظاري، وأخذت سيارات الشرطة والنظام العام موقعها أمامي وخلفي حتّى وصلت بيتي.

الفصل السادس

السجن الكبير

الفصل السادس
السجن الكبير

العودة إلى «صفاقس» وظروف العائلة:

أثناء سجني ورغم الظروف الأمنيّة الظالمة وقساوة الظروف الاجتماعية والماديّة، فقد واصل أبنائي دراستهم بصفة شبه عادية. وأنا أشكر جلّ المعلمين الأفاضل الذين نصحوا أبنائي بعدم التأثّر بغيابي، باستثناء ما حدث لابنتي «مريم» مع معلم كان قلبه يحمل حقداً كبيراً على الإسلام ومظاهره، وجد ضالته في العهد الجديد فقد صوابه وتشفّى من الطفلة المسكينة لأنّها ترتدي حجاباً. كان تقريباً كلّ يوم يضربها على خدّها حتّى تقع على الأرض وينزع حجابها بالقوّة، ويوم الامتحان منعها من ذلك. ورغم طيبة أخلاق بقيّة زملائه بما فيهم المدير فإنّهم لم يقدروا أن يعارضوه خوفاً من أن يتهموا بالتعاطف معي. أثناء الامتحان التجريبي للمناظرة تمّ الصياح في وجهها ونزع حجابها بالقوّة، لم تستطع مواصلة الامتحان وفشلت في حين نجحت بامتياز في المناظرة الوطنيّة. لا يمكن للإنسان أن يتصوّر بنيّة بريئة تفقد والدها سنوات وتضرب أمام زملائها لأنّها عفيفة، البنت لم تصارحني بما وقع لها إلاّ بعد سنوات من هذه الحادثة ولما سألتها لماذا؟ قالت لي: «حتّى لا أزيد من مشاكلك وهمومك»، طيبة وبراءة وعفّة وقوّة في تحمّل الأذى والصبر عليه !!!

قبل خروجي بأسبوعين، هاجمت فرقة متكوّنة من حوالي (١٥) عوناً منزلي ب»صفاقس» فتّشوا كلّ أمتعتي واستعمل أحدهم ألفاظاً منحطّة مع زوجتي وأبنائي وأحد أقاربي كان في البيت وقت الهجوم، (كان ذلك في ساعة متأخرّة من الليل) ثمّ أخذت الفرقة معها زوجتي وهددوها إن هي رفضت تسليمهم رسالة وصلت من جامعة «برلين»، الرسالة كانت عندهم ضمن الوثائق التي حجزوها ولكن البوليس أراد أن ينكل مجاناً بأهلي ويرهبهم ويرعبهم ويجعلهم دائماً في حالة ذعر وارتباك. هذه هي حياتنا وماؤنا وملحنا في سلطة تونس العهد الجديد، عهد الديمقراطيّة النموذجيّة وعهد جائزة «لويزميشال» لحقوق الإنسان. هذا هو هواؤنا وطعامنا على أرض أجدادنا !!!

في كلّ مناسبة دينيّة أو وطنيّة عادة ما يعلن في نشرات الأخبار عن عفو رئاسي يطلق بموجبه عدد من المساجين، بالنسبة لنا كان العفو من نوع آخر، البوليس يهتف لزوجتي ليعلمها أنّني سأعود الليلة ويبدأ حديثه بلطف ثمّ يأخذ زوجتي عن حين غرّة ليوصل لها كلمات منحطّة وبذيئة ونجسة كنجاسة حكمهم الظالم، وعندما تضع السماعة قاطعة المكالمة يأتي العون إلى البيت بكلّ قلّة حياء ليسألها لماذا قطعت عنه المكالمة، وأحياناً يأتي البوليس ليلاً ويتسلّق جدار سور البيت ثمّ يشغل فانوساً محمولاً فيصدع الضوء داخل البيت ويحدث الخوف والإرباك للزوجة والأطفال.

المراقبة اللصيقة:

خرجت من السجن بل من وزارة الداخليّة يوم ١٩٩٣/٠٤/٢٣ لأنتقل إلى سجن آخر أنا وكلّ عائلتي، لقد حولوا منزلي إلى معتقل، ثلاث فرق تتناوب عن المراقبة وهي فرقة الإرشاد وفرقة الشرطة المختصّة وفرقة المباحث للحرس، في كلّ فرقة أكثر من عونين، عندما أخرج من البيت لقضاء شأن من شؤون المنزل يصاحبني بالتصاق

عونان ويبقى أحياناً عون آخر يراقب البيت. كلّ جيراني أمروا بمقاطعتي حتّى في تبادل التحيّة، لا يجوز لأيّ شخص أن يزورني إلاّ إذا توفرت فيه الشروط التالية:

أن يكون من أقاربي ٢- أن يكون من غير المثقّفين ٣- ألا يكون موظف دولة أو من عمالنا بالخارج، ٤- أن يخضع لأسئلة البوليس والتفتيش أحياناً.

يتمّ تغيير الحراسة على الساعة السادسة صباحاً والثانية بعد الظهر والعاشرة ليلاً وكل يوم سبت يقع تغيير مواقع الفرق في الوقت كما يتمّ في أغلب الأحيان تبديل الأعوان. إدارة من البوليس مع عدد من السيارات الإداريّة تعمل ليلاً نهاراً ولها فيلق قد يتجاوز (٥٠) عوناً ووثائق تطبع وبرقيات ترسل يوميّا من أجل ماذا؟ ليس من أجل حماية المواطن وأمنه وأمن ممتلكاته، ولا من أجل الحفاظ على الهدوء في الطريق العامة، ولا من أجل حماية أموال المجموعة الوطنية وإنّما كلّ ذلك من أجل حبس أستاذ جامعي وحرمان طلبته وجامعته من خبرته وعلمه، من أجل حرمان أهله وأصدقائه من نصائحه وإرشاده من أجل توقيف نبع من العلم والمعرفة من أجل توقيف عطاء بلا حدود وعمل وجهد بلا مقابل من أجل منع التضحية في سبيل الوطن بالمال، والصحة والوقت الثمين.

إذن هذا الفيلق من البوليس يعمل لمدة زادت عن (٨) سنوات (١٩٩٣-٢٠٠١) ماذا أنجز البوليس وفي كلّ جراية قسط يسمى بمنحة الإنتاج؟ ماذا أنتج للمجموعة الوطنية التي على كاهلها أجرته؟ قال لي أحدهم بأن من مهامهم منعي من الحديث مع الناس ومنع مراسلاتي ذهاباً وإياباً ومنع ايصال أي إعانة، كل مرّة يدخل البوليس معي ليتثبت هل اشتريت بالمال الحاضر أم بتأجيل الدفع؟ فإذا كان بالتأجيل فأيّ مصيبة حلت بالتاجر، كنت دائماً أتعرض للسؤال التالي: كيف تعيش؟ فأجيب البوليس: «أنا لا أعيش» سألت مرّة أحدهم: «بكلّ صراحة إذا نفذتم حرفياً التعليمات فكيف أعيش؟ أجابني بحسرة: «تأكل التراب !!»

يوم ١٩٩٣/١١/٢٣ أي بعد إطلاق سراحي بسبعة أشهر نقلت إلى وزارة الداخليّة بالعاصمة وهناك وجدت في انتظاري مدير المصالح المختصة مع عدد من ضباطه وأعوانه وجلاديه، سلمني ورقة وقلم بعد السب والصياح في وجهي والتلفظ بألفاظ السوقة وأمرني أن أكتب بخطّ يدي على الورقة كلّ شيء، نظرت إليه فقال: «نعم كلّ شيء من معرفتك وعلاقتك بالحركة والمجموعة الأمنية وكلّ شيء أكتب»..رفضت ودفعت الورقة عنّي فقال لي: «البوليس يجب أن تطاع أوامره، القانون ليس ما قرأتموه على الأوراق بل هو كلام البوليس أكتب». قلت له: «لن أكتب ولو اسمي فقط» عندها أشار الضابط إلى أعوانه: «خذوه لبيت الضيافة، نادوا بقية الأعوان قل لهم يأتوا بالحذاء الصلب، هذه المرّة الكرة صلبة وثقيلة». أخذوني إلى غرفة رهيبة، جدرانها ملطّخة بالدماء وشعر الرأس، بها عصي مكسّرة ومشوّهة بالدماء، قوارير مبعثرة هنا وهناك جال بصري في الغرفة وسمعت منبه سيارة في الشارع فقلت: «ومع هذا تبقى الحياة في الشارع التونسي». دخلت مجموعة من البوليس أمرهم الضابط أن يقوموا بالتسخين وهي الهرولة داخل الغرفة، ثمّ قال لي: «على هذا الكرسي وهذه الطاولة، وزير سابق أخذ الورثة وكتب ما طلب منه أمس فقط» ؟ قلت: «له أنا لست وزيراً سابقاً!» اغتاظ من كلامي وقال ما قال ثمّ أخذ يلوح بجمع يده حول وجهي ويقول: «متى ستأتي الضربة القاضية» يتوقف ويقول لي: «اسمع منّي هذه النصيحة: نحن البوليس أبناء حرام وأمهاتنا كن ... لذا أنصحك أن تبتعد عن طريقنا فنحن لا نعرف ولا يرق قلبنا». بقيت على تلك الحال من التاسعة صباحاً حتّى (٧) مساء لم أكتب ولو كلمة واحدة

وكان الضابط تارة ينادديني يا دكتور وتارة يا حمار ويا بغل فأردّ عليه: «الحمد لله في تونس صارت الحمير والبغال دكاترة».

بعد هذه الحادثة تمّ تشديد الخناق عليّ، أسرد فيما يلي بعض النوادر:

ابني سيف الله كان يدرس في الثانويّة قال لي بأنّه يشعر بمتابعة يوميّة من البوليس حتّى داخل معهده، طمأنته وأبعدت عنه الشكوك، ذات مرّة اتّهمه أستاذ له بأنه قد كتب على سيارته ألفاظاً مشينة بالدهان وهو بالطبع ما لم يحصل وقرر احالته على مجلس التأديب. سألت عن الأستاذ فقيل لي أنّه رئيس شعبة بالحزب الحاكم، فتيقنت أن ابني سينال شيئاً من العقاب بسبب «جرائم» أبيه. وإذا كان في الإسلام «ولاتزر وازرة وزر أخرى» ففي حكم تونس وزر وازرة على الجميع الأهل والأحباب والأصدقاء، وحتّى الجيران. الحي الذي أسكنه كله معاقب بسبب «جريمتي» فقد حرم من خدمات ديوان التطهير وصرف المياه المستعملة وحرم من الإنارة العمومية لفترة طويلة، وحرم من تعبيد الأنهج (الطرق) وحرم من خدمات البريد وأزعج أطفالهم في ساعات الليل بدوي محركات سيارات الشرطة وقهقهة الأعوان وأصواتهم العالية، إذن فلماذا لا يعاقب ابني؟ مجلس التأديب ورفات ابني مؤقّتاً ثمّ تلاه بعد ذلك طرد نهائي بعدما استعمل الأستاذ نفوذه في أعداد الإمتحان. علمت مؤسسة نرويجيّة بالخبر فقررت دفع تكاليف الدراسة لابني بمعهد حرّ حتّى حصل على شهادة الباكالوريا والتحق بالجامعة.

ابني أسامة قام بإجراءات طلب منحة جامعيّة وقدمنا الوثائق المطلوبة ومنها شهادة في الدخل السنوي للوالدين وهذا الدخل هو صفر دينار، مع شهادتين تثبتان عدم الشغل للوالدين ومع ذلك كان الرد سلبياً. يضاف ذلك إلى حرمان العائلة من أيّة تغطية اجتماعيّة وأهمها التأمين على المرض، وعندما يمرض أحدنا نذهب إلى طبيب غير معروف لدينا، فقد كنت أتجنّب الذهاب إلى أصدقائي خوفاً عليهم من البوليس.

ابنة أخي تدرس بكليّة العلوم التي كنت سبباً في نشأتها، يستدعيها البوليس «الأمن الجامعي» ويحبسها في المركز ساعات طويلة استعمل معها ألفاظاً مشينة، وهددها قائلاً: «نحن نعرف ما في مخّك وسوف نخرجه ونعرف كلّ شيء عنك وعن أفكارك». الطالبة لم تفهم شيئاً ولما عادت للبيت وهي تسكن عندي كانت في حالة نفسية مزرية من الرعب والهلع وبقيت طريحة الفراش مدة طويلة، لقد سمعت مالم تسمعه من قبل. جاري طبيب أطفال، أسعف ابني أثناء غيابي عن المنزل، البوليس يوقفه هو وزوجته ويحجز سيارته لمدّة أسبوع كامل في الداخليّة، ثمّ أطلق سراحه بعدما أمضى على التزام بألا يعيد الكرة.

منزلي يوجد قبالة مسجد، البوليس الملكف بمراقبتي اعتاد أن يترك سيارته أمام المسجد ويجلس الأعوان في السقيفة، ذات مرة وفي أيام عيد الإضحى المبارك، بعد صلاة العشاء اجتمع عدد من السيارات مع سيارة البوليس وعدد من الرجال كنا نظنّه هجوماً وشيكاً على المنزل فوضعت العائلة كافة في حالة إرباك، وماراعنا إلاّ وقوارير الخمر تنزل من إحدى السيارات وتدخل إلى سقيفة بيت الله، ويبدأ الجمع بتناول أمّ الخبائث، لم يكفهم ذلك فرغم امتلاك الأعوان لمفتاح دورة المياه داخل المسجد إلاّ أنّ أحدهم أخذ يتبوّل على حائط الجامع أمام عيني وعين الجميع، البوليس يعلم أنّي والحمد لله كنت تسببت في بنائه.

والدتي كانت تقطن بقرية «بئر صالح» (٥٥ كم شمال «صفاقس») اشتدّ مرضها فقمت بزيارتها يوم ١٩٩٤/٠٧/٠٦ طبعاً تحت المراقبة البوليسية. وفي الليل تمّ اقتيادي إلى منطقة الشرطة ب«صفاقس» اتّهموني بأنّي كنت أنوي الاجتماع مع شخص يدعى «جورج». الحالة التي أوقفوني بها عكرت صحة أمي التي حرمت

من زيارتي في السجن، علمت بتعكر صحّتها فعدت لزيارتها يوم ١٩٩٤/٠٧/٢٠ وفي الساعة الثانية فجراً هاجمت المنزل فرقة من المباحث واقتادوني إلى «صفاقس» اتّهموني هذه المرّة أني كنت أسير بسرعة جنونية في ساعة متأخّرة من الليل بالطريق الرئيسية (وقت مرور وزير الداخليّة من هناك). كيف يتمّ ذلك وأنا تحت حصار زملائهم ومراقبة مرشديهم من فيلق القوادة والمخبرين؟ قلت لمخاطبي: «المرّة القادمة ستتهموني بعدم احترام أضواء الطريق في شارع «الشانزاليزاي» بباريس والمرة التي تليها سأكون شريكاً ل»هتلر» في الحرب العالمية الثانية».

أعلمني البوليس ليلتها أنه يتعين عليّ الحصول على إذن قبل مغادرة «صفاقس»، رفضت ذلك بكلّ شدّة، زاد تعكر صحّة أمّي وتوفيت ودفنت يوم ١٩٩٤/٠٨/١٨ ولم أحضر مراسم الدفن.

يوم ١٩٩٥/٠٦/١٢ كنت أتسوّق مع زوجتي وابنتي وابني عباس (١١ سنة آنذاك) من سوق ليبيا الشعبي ب»صفاقس». وكان كالعادة عونان ملتصقين بي، تحرجت زوجتي منهما، فقررت مغادرة السوق وبقيت الزوجة والابنان، بعد ذلك داهمت شاحنة النصبة وصدمت زوجتي وداست ساق ابني. إنجر عن ذلك سقوط مستمر لزوجتي قدر ب(١٥) بالمائة، وأضرار جسيمة لابني عباس أدخل على إثرها قسم الأنعاش وبقي فيه ما يقارب شهرين، ثمّ قسم تقويم الأعضاء وأجريت له عدّة عمليات جراحيّة، وهو الآن معاق بنسبة (٧٠) في المائة ومشوه بنسبة ٠٤/٠٧ حسب تقرير الطبيب الشرعي، كان بالإمكان تفادي جزء هام من هذه الإعاقة لو كانت حياتي طبيعيّة. عندما نزور المريض في المستشفى وأتحدّث مع الطبيب أو الممرض في بعض الأحيان البوليس يطلب من مخاطبي بطاقة الهوية، ويحرر في شأنه بطاقة إرشادات، وصل ذلك علم العاملين بالقسم مما حدى ببعض الأطباء تجنب مباشرة ابني بل وفي بعض الأحيان إهماله وقد حصل ذلك عدّة مرّات. كم مرّة يصوم ابني لإجراء عملية جراحيّة ويبقى يتلوّى من الجوع والعطش يوماً ويومين وثلاثة ولا يدخل غرفة العمليات. يتمّ تغيير الطبيب عدّة مرّات. رغم ذلك لا أنكر جهد الأطباء لإنقاذ ابني من الهلاك، فلهم مني جريل الشكر. عندما عدنا بالمريض إلى البيت من المفروض أن يتمّ تغيير الضمادات مرّة كلّ يومين ونظراً لخطورة الجراحة يجب أن يكون ذلك من قبل أحد ممن باشره بالمستشفى. تمّ الاتّفاق مع أحد الممرضين فأخلف الموعد خوفاً من البوليس، فاتفقت مع ثان ولم يأت واتفقت مع ثالث وأغريته بالأجر وكان نفس المصير. في اليوم الخامس حملت ابني إلى المستشفى وقرر الطبيب إجراء عمليّة استعجاليّة على مستوى القدم والكعبة بعدما تعفنت إلى حدّ كبير من جرّاء عدم تغيير الضمائد في وقتها المعتاد. وتمّ أثناء هذه العملية توقيف القدم عن الحركة بصفة نهائيّة. هذه الإعاقة كنّا في غنى عنها لولا تواجد البوليس أمام البيت.

تلك الممارسات وغيرهاكانت تمارس في تعتيم إعلامي عن الرأي العام وكان أشدّ ما يثير حفيظة البوليس أن يحاول أحد الصحفيين الأجانب الاقتراب من منزلي، حدث ذلك عدّة مرات وفي أحداها حاول صحفي من جريدة «التايمز» اللندنيّة أن يقابلني فجاءني مسوؤل من البوليس وطلب منّي أن أغادر المنزل، وأذهب إلى أيّة وجهة، وعندما يأتي الصحفي تعلمه عائلتي بأنيّ متغيّب لقضاء حاجة. ولن أعود للبيت حتى ينصرف الصحفي، رفضت طلب البوليس هذا وصممت البقاء في البيت فتمت محاصرة المنزل بعدد من سيارات الشرطة المدنية. خاطبني الصحفي بالهاتف لما وصل «صفاقس» فأعلمته بما وقع لي مع البوليس وأثناء حديثنا بالهاتف سمعت صوت شخص دخل على الصحفي وبدأ يتشاجر معه ثمّ خاطبني وقال: «هذا بوليس أنا أعرفهم بتصرفاتهم، يا «منصف» لا تخف كن شجاعاً ونحن معك ثمّ علق الهاتف». بعد أيام قليلة كلمني

من الدار البيضاء من المغرب. مرّة أخرى حاول الصحفي «ابراهام لنكنس» من «بي بي سي» بلندن أن يزورني وأعلمني بذلك قبل سفره من لندن لكنه لم يصل وقد ضرب يومها البوليس حصاراً قوياً حول منزلي، علمت فيما بعد أن الصحفي تمّ إرجاعه لبلده في نفس الطائرة التي جاء فيها. وحصل نفس الشيء مع أعضاء في منظمة «Human Rights Watch». السفارة الأمريكية أعلمتني من جانبها أن وفداً من «الكونغرس» سيزورني قريباً، بعد يوم أو يومين من ذلك تعلن التلفزة التونسية أن الرئيس استقبل وفداً من «الكونغرس»، ثمّ لا تتمّ زيارتي، حدث (٣) مرّات في سنة ١٩٩٧ وعلمت أن عدداً كبيراً من المؤسسات العلمية الأمريكية والكندية مارست ضغوطاً كبيرة على «الكونغرس» والخارجية الأمريكية للتدخّل لدى السلطة التونسية حتّى ترفع يدها عنّي وأتمكّن من عودتي لنشاطي العلمي.

يوم ١٩٩٩/١٠/٢٥ أجرت معي كلّ من إذاعة «بي بي سي» العالمية و «بي بي سي» إفريقيا مقابلة حول الوضع العام بالبلاد وظروف الانتخابات، كان ذلك بالهاتف. أجوبتي كانت كالعادة دون خوف أو مبالغة. فقطع خط الهاتف وبقي كذلك مدة أربع سنوات إلاّ أنني أتلقى من اتّصالات تونس كلّ ثلاثة أشهر فاتورة ب(٨) دنانير مقابل الصيانة.

الأستاذ الكبير وعالم الرياضيات الفرنسي الشهير «لوران شوارتز» ألف كتاباً في التحليل وأرسل لي منه نسخة وبعد شهر خاطبني هل وصلك الكتاب؟ فأجبته بالنفي، تعجب من كلامي وقال: «لكنني تحدثت مع وزير التربية التونسي وأعلمني أن الكتاب وصلك، أرجوك ألا توظّف ذلك في المسائل السياسيّة» لم أجد ما أقوله وفهمت أنه شكّ في صدقي. ثمّ واصل حديثه: «أنا خاطبت السلطة العليا في بلادك وأكدت لي وصول الكتاب» قلت له: «المراسلات لا تصلني»، بعد سنة كاملة من هذه الحادثة خاطبني الأستاذ «شوارتز» وقال لي: «أما الآن وقد عاد لي الكتاب وعلى ظرفه عبارة: «غير معروف في العنوان المذكور» مع خاتم البريد التونسي فقد تيقنت أن السلطة التونسية غير جديّة وأن الوزير فعلاً كذبني وأنا اعتذر لك حيث خاب فيك ظنّي خطأ».

في ٢٠٠١/١٢/٠٧ أرسل لي نفس الأستاذ آخر كتابين ألفهما في ظرف يحمل اسم رئيس أكاديمية العلوم بباريس ومعهما رسالة منه كعربون صداقة علماء فرنسا لي. الرسالة وصلت في مارس ٢٠٠٢ فهاتفت السيد «شوارتز» بذلك وطلبت منه إبلاغ شكري للأستاذ «هيباركوريان» رئيس الأكاديميّة، كان ذلك آخر لقاء هاتفي مع الأستاذ، فقد توفي وحزنت عليه حزناً شديداً. فقد قدم للعلم والمعرفة الشيء الكثير وعمل في ميدان حقوق الإنسان بكلّ تفان وتجرّد فقد قاد مجموعة من العلماء إلى قصر الرئيس الفرنسي «شارل ديغول» وقام بالإضراب عن الطعام لصالح استقلال الجزائر.

عينات من الإقامة الجبرية:

الحصار المضروب حولي من سنة ١٩٩٣ إلى ٢٠٠١ كان يهدف إلى أمرين أساسيين:

عزلي عن العالم لذلك منع البوليس عني أي إتصال مع الآخرين مباشرة أو عن طريق الهاتف أو المراسلات كما كان يراقب زواري في بيتي كما سبق.

تدميري أدبياً ومادياً وصحياً بمنع أنشطتي في البحث العلمي والعمل الأكاديمي وقطع كل مورد رزق من العمل أو عن طريق الإعانة والهبة من أهل الخير وتوقيف التأمين على المرض مما جعل عديد الأمراض تهاجم جسمي كما سيأتي لاحقاً.

الحصار المستمر دام ثماني سنوات وشهرين وكان عدد الأعوان المشاركين فيه كبيراً جداً، وأريد بهذه المناسبة أن أؤكد أن قلبي خال من أي حقد على أحد منهم رغم المعاناة التي لحقتني طول المدة فأنا أعرف أن هؤلاء أعوان تنفيذ لا أصحاب قرار وكنت في بعض الأحيان أرأف لحالهم وأحسن لهم بما استطعت، وأتجنب ما من شأنه تعرضهم للأذى من إدارتهم، سألني مدير المصالح المختصة بوزارة الداخلية يوم ١٩٩٣/١١/٢٣ فقال: «تأتينا أخبار عن معاملتك اللطيفة والليينة مع الأعوان، بينما مع المسؤولين أنت شديد ومتصلب»، أجبته: «أنتم أصحاب قرار بينما أولائك أعوان تنفيذ ولربما قلوبهم غير راضية أو مرتاحة لقراراتكم وأوامركم مما اعتبرهم نالهم من الظلم مثلما نالني».

في واقع الحال أكثر الأعوان تغيرت سيرتهم ومعاملتهم لي بصفة إيجابية بعدما تعرفوا علي وعرفوا قضيتي بمرور الزمن، تحولت من الحزم والشدة والنظرة الغزدرائية إلى اللين والتسامح، ومن نظرة العداء والحقد إلى الابتسامة والتحية، باستثناء عدد قليل منهم آثر على نفسه أن يكون عبداً من عبيد البشر ورفض تشغيل عقله واستعمال فكره فأنزل أوامر مسؤوليه منزلة الكلام المقدس حتى قال أحدهم ذات مرة: «أنا لي ربان: رب في السماء هو الله ورب في الأرض هو «بن علي». وكنت واقفاً بالقرب منه، التفت إلى زميله وقلت له: «صاحبك هذا لم يذكر ربه الحقيقي، ألا وهو الشيطان».

السنوات الثمانية للحصار كانت مليئة بعيينات من القهر يكاد لا يخلو يوم واحد من نوادر التخلف السياسي والحضاري لسلطة آلت على نفسها أن تكون رأس الحربة على ما يسمى ب «الحملة الدولية لمقاومة الإرهاب»، وحددت لنفسها مفهوم الإرهاب ب «الإسلام»، فكانت بذلك سباقة في تشويه الدين الحنيف قبل الغرب، بل حتى الألفاظ والنعوت والتسميات المستعملة من قبل السلطات التونسية ووسائل إعلامها في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات هي نفسها المستعملة منذ بداية الألفية في تشويه الإسلام والمسلمين من قبل الغرب الرافض لحريتنا بل لوجودنا كأمة ذات سيادة، كما أن سلطات تونس، سبقت كل العالم، بإستثناء « كمال أتاترك» في سن قوانين تحد من حرية العبادة والتدين كقانون المساجد ومنشور الحجاب، وفي الممارسات اليومية، منعت كل مظاهر الهوية والأصالة، ودفعت من أموال المجموعة الوطنية أموالاً طائلة لتمييع الشباب وصرفه للهو والعبث فتمت دعوة فرق من أوروبا لراقصات عاريات لتقيم الحفلات مجاناً في الهواء الطلق، وأكثرت من الرحلات المختلطة وإقامة السهريات الحمراء الماجنة للطلبة في الأحياء الجامعية {تكاد تكون أسبوعية خاصة للطلبة الجدد}. من نوادر القهر والتشفي، وإضافة إلى ما ورد في بداية الفقرة بصيغة مقتضبة، حدث لي في فترة المراقبة اللصيقة حكايات لايصدقها عقل لكنني أكتفي بإضافة ما يلي:

المذاكرة:

ذات ليلة كان ابن أحد الجيران يذاكر مع ابني عباس في بيتي عندما كان تلميذاً في الإبتدائية، عند خروجه من المنزل، لاحقه البوليس وحصل منه على هوية والده ومكان عمله، في اليوم الموالي تم استدعاء الوالد إلى مقر أمن الدولة وحقق معه في موضوع واحد: «هل يدفع ثمن المذاكرة لي؟» ولما أنكر ذلك الأب، أعيد استدعاؤه أكثر من مرة. المسكين لم يكن يعلم أن ابنه يدخل بيتي ويذاكر مع ابني ولو بلغ لعلمه ذلك لمنعه لما يسمع عن حصار البوليس لكل العائلة. منذ هذه الحادثة لم يعد باستطاعة أي من أبنائي المذاكرة مع صديق. هذه تدخل في سياسة تجفيف الينابيع التي تتبجح بها السلطة التونسية.

تأكل التراب:

ذات مرة جاء شقيقي لزيارتي في شاحنة خفيفة، ولما هم بإدخالها مستودع المنزل اعترض البوليس على ذلك واشترط تفتيشها، رفض أخي هذا الشرط وألح على إيواء السيارة المستودع دون تفتيش، تمسك كل طرف بموقفه دون التنازل أو إيجاد حل وسط فتعالت الأصوات والضجيج مما اضطرني للتدخل وفض النزاع، سألت البوليس: «هل تريد تفتيشها خوفاً من وجود أسلحة أو مناشير داخلها؟» قال: «لا، نحن متأكدون من خلوها من تلك الأشياء ولكن يمكن أن يكون فيها ما تحتاجه من دقيق وزيت وضروريات أخرى». لا أحد ينتظر هذا الجواب مهما طغت السلطة، مسكت أعصابي بقوة فولاذية وسألت ممثل سلطة تونس الخضراء، تونس «المستقلة» منذ خمسين عاماً: «إذن كيف أعيش وقد منعتم عني العمل وكل موارد الرزق؟ امتنع في البداية عن الجواب ثم قال: «والله يا دكتور إذا نفذنا التعليمات بدقة، ليس لك من حل إلا أن تأكل التراب» الرجل قال كلامه بنبرة تدل على أسفه وعدم رضاه، ولكن ما قاله صدق ويعبر عن حقيقة القيادة التونسية، وبهذا المنطق وجب علينا المطالبة بحقوق الحيوان قبل المطالبة بحقوق الإنسان، السجين داخل أسوار السجن له الحق في الأكل والشرب والنوم ويحرم السجين داخل حدود الوطن من ذلك.

حارس المحطة:

عندما كان ابني «عباس» يقيم في قسم العناية المركزة بالمستشفى، استرخصت من إدارة القسم السماح لأمه بزيارته ثلاث مرات: في الصبح والظهيرة والليل لتعينه على ما لم يكن يستطيعه في قضاء حاجته، إذن كنت نسبياً كثير التردد على محطة المستشفى أين أترك السيارة بمقابل، حارس المحطة شيخ معاق، رأف لحالي وترفع عن أخذ أجرته مني، أحد الأعوان تفطن ل «جريمة» الحارس فحرر فيه تقريراً اتهمه فيه بالتعاطف معي وتم استدعاء المسكين إلى مكاتب أمن الدولة وهو يجهل حتى اسمي فضلاً عن معرفتي والتعاطف مع قضيتي، تغيب الرجل ثلاثة أيام قضاها يبحث مع من لا يحترم الكبير والمعاق والبريء، وهو لايفهم شيئاً ولسان حاله يقول هل التنازل عن أجرة وقوف سيارة جريمة في القانون؟ هل الإحسان والتعاون بين البشر ممنوعان؟ في اليوم الثالث من البحث قيل له «نحن على يقين من حسن نيتك سنتركك تواصل عملك، أما الإرهابيون الذين يعارضون سيادة الرئيس، لا ترأف لحالهم وأعلمنا عن كل تحركاتهم، إنهم أعداء الوطن»؛ أعلمني بكل هذا ممرض صديق للحارس ورجاني أن أترك السيارة في محطة أخرى حتى يتجنب المسكين الحرج.

تبادل التحية:

كنت أسير في تقاطع، تنازلت عن أولويتي في المرور وتركت السيارة تمر بسلام، سائقها استحسن فعلتي فرد بإشارة بيده يشكرني على ذلك، لحق به البوليس وحجز أوراق هويته وأمره بالالتحاق بمركز الشرطة، بعدما أجاب بالنفي عن سؤال هل تعرف «المنصف بن سالم» حتى تحييه، قال لا أعرف الرجل ولا أدري ما فعل به في مركز الشرطة.

الشاب عمار:

عمار شاب يعمل منظفا في المدرسة الوطنية للمهندسين، تابعاً لقسم الرياضيات الذي كنت أديره قبل إيقافي،

رأيته في محطة الحافلة المتجهة للمدرسة وكانت تلك وجهتي، توقفت وحملت الرجل معي في السيارة وعند نزوله التحق به البوليس المدعو «عبد الحميد»، واصلت طريقي وواصل معي عون آخر. بعد حوالي عشر سنوات عن تلك الحادثة التقيت بعمار فبادرته بالتحية، فارتعد وقال: «أنت وحدك؟ وين البوليس؟» فطمأنته وسألته عما فعل به يوم ركب سيارتي، تنفس الرجل الصعداء وقال: «ذاك اليوم المشؤوم، لا فائدة أن أقص عليك ما سمعت وما رأيت، الله ينصر الحق». ثم أقسم أن كل عمال الكلية في شوق لرؤيتي وأنه لا يخلو يوم من الحديث عني في أوساطهم وأن أعمالي في الدفاع عن حقوقهم لا زالت نوادر يحكيها القدامى للجدد الذين لا يعرفونني.

مدى الرعب:

كنت عند ميكانيكي لإصلاح عطب في السيارة وإذا برجل في هيأة أكابر القوم يأمر الميكانيكي بترك كل شيء ومباشرة سيارته الفخمة فوراً، فدنوت منه وقلت له: «بعد سيارتي يأتي دورك»، قال: «لا، أنا مسؤول كبير في وزارة التجهيز وليس لي وقت أضيعه»، ثم وضع حقيبته فوق مقدمة سيارته وتوجه إلى الميكانيكي يأمره بتنفيذ أوامره، دنوت منه مرة أخرى وقلت له: «أنا جئت في سيارتين: «هذه»، وأشرت إلى سيارتي، «وتلك» وأشرت إلى سيارة البوليس (وهي معروفة عند عامة الناس)، فارتعد الرجل وقال لي: «من أنت؟»، ولما أجبته، ترك المكان والسيارة والحقيبة واستعار أول سيارة أجرة مارة من هناك وهرب. قمة الرعب أم قمة الجبن؟ لا أدري قد يكونا الإثنان معاً. الرجل بلغ مسامعه ما يلحق بكل من يتحدث معي فخاف أن يصيبه ما أصاب غيره من نوادر تحكى بهمس في المقاهي والسهرات العائلية، البدلة الرفيعة والأبهة المستكبرة ونظارات كبار المسؤولين تلاشت وقتها والمهنة أصبحت في الميزان لمجرد حديث الرجل مع «المنصف بن سالم»، قد يخسر كل الامتيازات الحاصل عليها بحق أو بغير حق عادة ما يكون أمثال هؤلاء لهم قدر كبير من الجبن والطمع في متاع الدنيا، كل من انتبه إلى الحادثة صار يضحك بما في ذلك الأعوان. الرجل تنازل حتى عن حقيبته لما وجد سيارة الأجرة حاضرة. غادر المكان قبل أن يبدأ معه في السؤال والجواب.

هذه نتيجة ما يشاع من قمع لكل من تحدثه نفسه القرب مني ولو بصفة عفوية بعض الإشاعات حق والبعض الآخر محض خيال أو لربما من صنع السلطة في إطار تخويف الناس ورعبهم وثنيهم عن الإحسان إلي ولو بالسلام، فهل مثل هذا يحدث في بقعة من بقاع العالم؟ أم أنه صناعة العهد الجديد في تونس، إنها بحق ممارسات نموذجية وابتكارات تونسية بحتة لم تهتد لها سلطة «الأبرتايد» في جنوب إفريقيا ولا سلطة الصهاينة بفلسطين الحبيبة ولا حكومات أمريكا اللاتينية مع «سبينوزا» أو «بينوشاى» أو «نوريجا» أو سلطة «ستالين» في «اقولاقه».

الحصار لمعيشتي:

الدكتور «أحمد العمري» هو من أقاربي، لاجىء سياسي بفرنسا منذ كان طالباً في كلية الطب في أوائل التسعينات، خطيبته «راضية» ابنة عمي حاولت الالتحاق به لإتمام الزواج والإقامة معه في دار الغربة، فمنعت من جواز السفر كسائر الإسلاميين وأقاربهم، التجأت المسكينة إلى وسائل غير قانونية لمغادرة البلاد فألقي عليها القبض مع امرأة جزائرية ساعدتها على محاولة الخروج، وحكم عليهما بثلاث سنوات ونصف

نافذة، ومن باب التشفي نقلت إلى سجن «الكاف» لتدفع العائلة ضريبة قطع مسافة أكثر من (٣٠٠) ميل عند زيارة السجينة.

«أم السعد» والدة «راضية» مريضة وتجاوزت السبعين وأرملة فقيرة لا تتحمل لا المشقة ولا المصاريف مما اضطر الدكتور «أحمد» إلى إرسال حوالة مالية بانتظام باسم «محمد» شقيق «راضية».
أحد «القوادة» ومخبر الشرطة يقضي معظم وقته أمام مركز البريد فهو المكان المناسب لمراقبة الناس ولاصطياد الفرص، الرجل، وبحكم صلته بضباط البوليس في بلد ديست فيه كل القيم وصار فيه «القرد يربط والفأر يحل» والعملة الصعبة هي الوشاية بالإسلاميين، لم يعقه مستواه الإبتدائي من ربط صلة بكبار المسؤولين وسهولة الحصول على ما هو مستحيل عند غيره، وبمقابل يضعه في جيبه يعيد رخص السياقة المحجوزة ويستخرج الأوراق المستحيل الحصول عليها الخ... هذا القواد تفطن للحوالة المالية باسم «محمد» شقيق «راضية» وبما أن عائلة راضية على القائمة السوداء، هدد القواد «محمداً» بالسجن إن هو لم يعطه قسطاً من الحوالة. «محمد» رفض طلب القواد وطرده. الإجراءات كانت كلها قانونية فلا يخشى شيئاً، المسكين لا يعلم ما يخفى له من مكائد في بلد المكائد، القواد هذا وبعد «صفعه» من «محمد» ذهب لتوه إلى البوليس السياسي المسمى «خميس» وأعلمه أن قسطاً من الحوالات التي يرسلها الدكتور «أحمد» باسم «محمد» شقيق «راضية» و«محمد» شقيقه تذهب ل «المنصف بن سالم»، جريمة لا تغتفر عند قيادة تونس الحكيمة، البوليس هاجم منزل «أم السعد» وقام بتفتيشه، الهجوم كان وقحاً إلى أبعد الحدود. إهانة وسب وقذف وتكسير خزانات ومكتبات وحقائب بأحذية البوليس، وانتهى الهجوم بإيقاف كل من «أم السعد» والمحمدين وأخذهم إلى منطقة الشرطة «بصفاقس». أين تم إحالة الرجلين إلى السجن والاحتفاظ بالمرأة حتى منتصف الليل بعدما طلب منها تقديم أدلة على صرف الحوالة، أما الرجلان فقد دفنا وراء القضبان مدة أربعة أشهر ثم أخلي سبيلهما بعدما تأكد حضرة البوليس «خميس» من أن ديناراً واحداً من الحوالة لم يصل ل«المنصف بن سالم».

هذه عينات من أعمال سلطة تدعي الديمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان، سلطة تتظاهر بحرية التعبير وحماية العلم والثقافة، تقلّد «علي الدوعاجي» أرقى وسام الثقافة هذا الذي قال في شعره: «مصائب قوم عند قوم فوائد وبوانت قوم عند قوم سواقر». الرجل كان يلتقط مع رفاقه من «جماعة تحت السور» بقايا سجائر المارة ليدخنونها، وكانت أفعالهم مقرفة. كتب مقالاً تطغى فيه الدارجة على الفصحى يسخر فيه من الكتاتيب القرآنيّة ويصور الشيخ المؤدّب صوراً كاريكاتورية مزرية، هذا المقال اختارته السلطة التربوية ضمن إصلاح التعليم لكي يدرس في الخامسة إبتدائي والثانية والخامسة ثانوي، ثلاث مستويات جدّ متباعدة تدرس نفس النص لأنّه يسخر من الدين وأهله وهذا ما يتماشى وسياسة سلطة سخرت كلّ شيء لضرب الإسلام فكراً وعقيدة وعبادة. أقول لها: «ذاك مبلغكم من العلم»، وسّموا الدراويش والصعاليك، واضربوا على أيدي العلماء والمفكّرين. إن العمود الفقري لكلّ أمّة هو التعليم، فإذا ما ضرب شلّ جسمها، فمن التعليم يتخرج الطبيب والمهندس والمحامي والقاضي والإداري والمعلم.

في عام ١٩٩٧ أعلن عن قرب زيارة دولة للرئيس «بن علي» إلى فرنسا. ثمّ أرجئت تلك الزيارة عدة مرات، وتحاملت الصحافة الفرنسية بيمينها ويسارها على السلطة التونسية مؤاخذة إيّاها في مادة حقوق الإنسان، الصحفي «جان لوي روبنسن» لم يكن يتفق مع رفاقه الفرنسيين، كان يرى رؤية مغايرة لذلك فكتب مقالاً نشرته مجلة «الصحافة الفرنسية» في عدد خريف ١٩٩٧، تحامل فيه بشدّة على زملائه ودعاهم لمراجعة مواقفهم من سلطة تونس، وبصراحة يقول: «يجب أن نغضّ البصر عن بعض انتهاكات حقوق الإنسان في تونس وأن نتفهّم السلطة في ذلك وأن نعينها ونأخذ بيدها فهي السلطة العربية والإسلامية الوحيدة في العالم التي تجرأت وبكلّ شجاعة على تسمية عدد كبير ممن عرفوا بإلحادهم أساتذة تربية لتشويه الفكر الديني عند الناشئة وإبعادهم عن التطرف».

علمت بعد ذلك أن أستاذاً في التربية دخل على تلامذته في رمضان وهو سكران ويدخّن، وحدث في قسم آخر كان حاضراً فيه أحد أبنائي أستاذ العربية يدخل سكراناً ويتلفّظ بكلمات بذيئة. يعارضه تلميذ ويدخل معه في شجار، الأستاذ السكران يحيل التلميذ إلى مجلس التأديب ويطرد نهائيّاً من كلّ المدارس الحكوميّة. أستاذ آخر في التربية يقول لتلامذته ومنهم أيضاً أحد أبنائي: «كلّ شيء قابل للنقد حتّى القرآن». ثمّ يتناول بالتجريح في الصحابة حتّى وصل إلى الخلفاء الراشدين الأربعة، تقوم تلميذة وتقول له: «لم يسلم منك إلاّ الرسول». فيجيبها: «لا، حتّى هو آت دوره».

أمّا من الناحية الأخلاقيّة المترتبة عن ذلك فحدّث ولا حرج، قال أحد المفكّرين من المشرق العربي زار تونس لأوّل مرّة: «إنّ الشارع التونسي ينقض الوضوء». هذا لا يعني أن شعبنا متفسّخ الأخلاق كلاّ ثمّ كلاّ، فشعبنا طيّب وأصيل ولكن ما يظهر على سطح البحر إلاّ القشّ والجيفة.

يوم ٢٠٠١/٠٦/١٣ تمّ رفع المراقبة المستمرّة والملتصقة لتعوضّها مراقبة سريّة إلاّ أنّني صرت أغادر «صفاقس». عدت إلى منزلي في «بئر صالح» فما راعني إلاّ وعدد من «القوّادة ومخبري البوليس» يبيتون فوق أغصان شجر الزيتون المحيط بالمنزل لمراقبتي وإخبار البوليس بكلّ شخص غريب يزورني، وهنا تبدأ المزايدات بين المخبرين فكلّهم جهلة وبسطاء التفكير ومن محبّي التقرّب للسلطة وفي ذلك ليكن الكذب واختلاق القصص الخيالية مطيّة لمآربهم.

ذات مرّة قلت للبوليس: «لماذا لا تعاقب شخصاً جاءكم بوشاية كاذبة؟» أجابني: «إذا كذبنا أحد مخبرينا (٩٩) مرّة وصدقنا مرّة واحدة فهو كاف لمجازاته». قلت في نفسي أنا أتكلّم بمنطق مع هيكل سلطوي وآلة سياسيّة ترتبط أجزائها بمادة النفاق والكذب.

الحرية المزيفة:

رفعت عني المراقبة اللصيقة التي لم تحكم فيها محكمة ولم يقض فيها قاض يوم ٢٠٠١/٠٦/١٣ وبما أنني لا أعلم أن نظامنا الحالي منع الأمل في نفوس الناس، تمنيت أن أجد حريتي بعد أكثر من ثماني سنوات سجن تكميلي في بيتي بقضاء بوليسي بعيداً عن القانون والدستور. لأن الحلم لا يمكن أن يمنعه أي دكتاتور في الدنيا مهما طال سيطه، بدأت أحلم بالعودة إلى عملي وباسترداد حقوقي، وبملاقات أحبابي وأصحابي، وبالسفر بعيداً بعيداً، وبزيارة المؤسسات العلمية والحقوقية التي وقفت معي في محنتي وتقديم تشكراتي واعترافاتي لها

بالجميل، ووو...أنا أحلم ومن ورائي سلطة بلادي تبخر أحلامي لتقتل فيّ وفي أمثالي الوطنية الصادقة، فقد سخرت قوتها لسد كل ثقب نتنفس منه قليلاً من الأكسجين، في السجن الضيق كنا أو في السجن الكبير إلى حد هذه الساعة. لم أعد إلى عملي بل لا يجوز لي الدخول للجامعة كسائر الناس ولم أسافر، بل أحياناً حتى كلامي لا يسافر عندما يقطع الهاتف ويمنع عني «الإنترنت» وتمنع المراسلات. لا أقدر أن أصف وقع الممارسات المتخلفة في نفسي وأنا على يقين أن ما لحقني لا يساوي شيئاً بالمقارنة مع ما لحق غيري. أسجل فيما يلي أمثلة مما لا يصدق لو كنا في بلد حر مستقل يتمتع فيه المواطن بوطنيته:

مضايقة مريم:

ابنتي مريم تدرس في كلية العلوم السالف ذكرها وهي تعلم قصة نشأتها وفي القصة ما يجعلها تعتز فيها وتشعر بالنخوة والقوة، إدارة الحزب الحاكم أو إدارة البوليس السياسي أو إدارة الكلية أو كلها معاً أرادت للطالبة عكس ذلك، جريمتها أنها ابنة «المنصف بن سالم»، لذلك وجب عليها دفع فاتورة إقصاء الإسلاميين. السنة الجامعية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ كانت الطالبة تعود إلى البيت في حالة غير عادية، غابت عن وجهها الابتسامة المعهودة وانطفأ نشاطها وغابت حيويتها ولكن لم تقل لي شيئاً عما حصل لها. حاولت أمها عدة مرات معرفة السبب فتعللت بالتعب والإرهاق وليس من عادتها ذلك، طالت المدة ووضع الطالبة يزداد سوء بعد سوء، دون أن تشتكي لنا من شيء. طلبت من أخيها «سيف الله» الطالب في كلية الاقتصاد والتصرف (الإدارة) أن يتقصى الحقيقة ولما ألح عليها أجهشت بالبكاء وقصت قصتها لأخيها:

منذ حوالي سنة وعصابة من طلبة الحزب الحاكم يشاكسونها باستمرار وخاصة أثناء الامتحان، هددوها بالسجن كما سجن أبوها، اعترضوا سبيلها أينما ذهبت، في المدرج وفي المكتبة وفي الساحة وحتى خارج الكلية أو أمام الإدارة، «سيف» لم يتمالك أعصابه بعدما سمع ما سمع ولم يرد علي الخبر. ذهب لتوه إلى كلية العلوم يتبع خطى أخته، وفي مدخل الكلية خمسة من الطلبة الدستوريين في انتظار مريم كعادتهم، تأكد «سيف» من كلام أخته واندفع إلى الأشرار الخمسة واشتبك معهم ثم عاد ليعلمني بما حدث، اتصلت برئيس الجامعة وأخبرته بما جرى لابنتي وقدمت له شكاية، هتف مشكوراً لعميد الكلية طالباً منه اتخاذ موقف حازم في القضية، كل من رئيس الجامعة والعميد كان زميلاً لي سابقاً، للأسف العميد قلب القضية وجعل منها اعتداء متبادل وطلب من ابنتي أن تلتزم كتابياً بعدم مشاكسة الطلبة الدستوريين ولما رفضت ذلك، هددها بسجن أخيها الذي دخل مؤسسة وهو أجنبي عنها، عند خروج الجميع من مكتب العميد، صرح رئيس العصابة الشريرة أنه لا يخشى شيئاً ما دام تصرف بأوامر العميد. لأدري، إن صح قول الطالب، بأوامر من تصرف حضرة العميد؟

الهاتف:

إقصاء الإسلاميين هو شعار السلطة منذ ميلادها بعد تنحية «بورقيبة». لا يخلو خطاب سياسي من جملة: «لا سبيل لقيام حزب على أساس ديني أو عرقي»، والمقصود دائماً «الاتجاه الإسلامي». وحتى بعدما تغيير اسمه وعوض «بحركة النهضة» أصرت السلطة على «والله ما عرفتك لو خرجت من جلدك». لكن الإقصاء السياسي لم يكن محصوراً في عدم الاعتراف أو منع للنشاط الثقافي والإعلامي، بل تجسد في كل مظاهر الحياة بدء بما ذكر

ووصولاً إلى منع العمل والتداوي مروراً بمحاصرة الأفراد ومصادرة المراسلات بكل أشكالها والحرمان من وسائل العصر المتقدم كالهاتف والشبكة الدولية للاتصالات كما سيأتي في فقرة لاحقة. لا يكفي أن تكون هواتفنا تحت الإنصات المستمر والمراقبة الدقيقة لكل ما ننطق به أو نسمعه من المخاطب بل عصابة الحكم في تونس زادت على ذلك، فهي بحق نموذجية في تحطيم البلاد.

بعد إعادة خط هاتفي في «صفاقس» سنة ٢٠٠٣ بحكم من المحكمة على إثر قطعه لمدة (٤) سنوات حصلت على خط للهاتف الريفي بمسقط رأسي «بئر صالح «ونظراً لعلمي بالمراقبة لكل مكالماتي بل كل من يتصل بي يعرض نفسه لخطر «س» و «ج» عند أمن الدولة، فإن اتصالي محدود جداً ويقتصر على أقاربي فقط أو قبول مكالمات من الخارج أي مما لا تطولهم يد البوليس التونسي، لذلك كان استهلاكي بسيطاً، و في أول فاتورة تصلني في الهاتف الريفي وجدت القيمة الواجب دفعها جد مرتفعة وغير مقبولة، بل وفيها قسط متخلد بالذمة أي دين ما قبل تلك الفاتورة. ذهلت من ذلك، وأسرعت إلى مركز الاتصالات وطلبت من المسئول مدي بالفاتورة التفصيلية بعدما دفعت تكلفتها كخدمات إضافية، وكانت المفاجأة أكبر، (٨٧٤) مكالمة منها (٣٧) حقيقية أي إلى أرقام أقاربي و (٨٣٧) لرقم واحد وهو (٧٠٣٠٠٣١٠)، ولم يكن على حد علمي وقتها عندنا في تونس أرقام تبدأ ب(٧٠) بل عندما طلبت هذا الرقم يجيبني التسجيل ب: «هذا الرقم غير مبرمج بالشبكة». أضف إلى ذلك أن المكالمات يومية وتبدأ من الساعة الثالثة فجراً حتى الساعة الحادية عشر والنصف مساء وفي بعض الأحيان مجموعة مكالمات متتالية لها نفس مدة الكلام بعدٍّ الثواني (أحياناً (١٤) مكالمة بنفس المدة) وأغرب من كل ما سبق بين المكالمة والمكالمة ثانية واحدة ومدة الكلام (٢٤٧) ثانية! يا للعجب، في مدة ثانية واحدة أتكلم (٢٤٧) ثانية! اللهم في محور يسير بسرعة الضوء فيقع ما يعرف في نظرية النسبية العامة بتمطيط الوقت dilatation du temps en relativité générale التزوير كان مفضوحاً بلغة الرياضيات التي أقنعت المسئولين فألغوا الفاتورة مشكورين ولكن الخط قطع بلا رجعة !!

منع العمل:

عند تجديد بطاقة التعريف الوطنية، إجراء إجباري عام ١٩٩٣، أصر العون المكلف بذلك على وضع «عامل يومي» عوض أستاذ محاضر، رفضت الإمضاء عليها واشتد الكلام بيني وبين العون مما أخر إرسال الملف إلى وزارة الداخلية ثلاثة أيام، وبعد أخذ ورد تم الاتفاق بعد إدلائي بنسخة من شهادة دكتوراه الدولة على وضع عبارة «دكتور دولة رياضيات غير مباشر». هذا الإجراء المانع للعمل لم يكن نظرياً بحتاً بل تجسد على الواقع الملموس، ففي سنة ٢٠٠٣ حاولت مضطراً العمل في الفلاحة، لأن أي عمل وظيفي هو محرم علينا، اتفقت مع الأستاذ «محمد النوري» على صيغة شراكة في ضيعة ي ملكها في منطقة «سليمان»، جمعت كمية من المال بعد بيع بعض الممتلكات واقترضت كمية أخرى واشتريت المعدات لبدء العمل. في يوم التدشين، خرجت من «بير صالح» ومعي زوجتي وعاملان من أقاربي واتجهنا نحو «السانية» {على بعد ٢٠٠ ميل}، وكانت المفاجأة الأولى، بعد وصولنا بحوالي ربع ساعة وصلت لنفس المكان سيارة البوليس رغم وجود «السانية» داخل غابة على مسافة ثلاثة أميال عن الطريق، نزل من السيارة ثلاثة أعوان، تفقدوا البيت المخصص لسكنى العمال، أخذوا هوية من وجد هناك بطريقة لطيفة، سألتهم إن كانوا يتبعون خطاي عبر الأقمار الاصطناعية، فأجابوني: «لا والله، إنها محض الصدفة يا دكتور» فقلت: «وكيف تعرفونني؟» فأجابني أحدهم بأنه كان يعمل في

«صفاقس» وكلف مرة بمراقبتي؛ واصلت عملي كأن شيئاً لم يكن، لكن سيارة البوليس صارت تأتي كل يوم وتربض في «السانية» من الثامنة صباحاً إلى السادسة مساء، ورغم ذلك واصلت عملي دون الإكتراث بهم حتى قارب حصاد جهدنا ونفاذ ما عندي من مال وبدأت أتطلع إلى الربح وخلاص الديون وبدأت المفاجآت تتوالى، في كل يوم وعند بداية العمل أكتشف عطباً في المعدات فأصلحه، وبدأ العطب يتطور ويكبر وينتقل من المعدات الرخيصة إلى المتوسطة فالغالية، الأمر كان مدروساً والرسالة واضحة ولكنني تجاهلتها حتى وصلت إلى درجة العجز عن مواصلة العمل بعدما تعطبت المضخة الجديدة وقطع معظم أنابيب الري، غادرت الضيعة بعد شهرين من الكد والجد وصرف ما يزيد عن سبعة آلاف دينار دون أن أسترد ديناراً واحداً رغم قرب جني صابة ممتازة من ثمار «السانية»، تركتها تحترق عطشاً، بسبب فساد المفسدين وعبث العابثين وظلم الطغاة المتجبرين. انتقلت في السنة الموالية إلى ضيعة أخرى في «بنزرت» على بعد ما يزيد عن (٣٥٠) ميلاً من «صفاقس»، صاحبها أعاقه المرض فلا يغادر سريره، وضع فيَّ ثقته واتفقنا أن يكتب عقد الشراكة بينه وبين أحد أقاربي حتى نتجنب المشاكل مع البوليس، وبدأنا العمل وكنت أتحاشى كثرة الظهور في «السانية» وأكلف ابني أسامة بالإشراف، وصلت الصابة الأولى بسلام وبدأنا نجني ثمارها، صاحب الضيعة له ابن عاق لوالديه لا يصحو كامل اليوم من السكر، تسلط علينا، وأشهر السلاح الناري مهدداً العمال إن رفضوا مغادرة الضيعة، قدم أبوه شكاية به لدى محكمة «بنزرت» وقام قريبي بنفس الشيء لدى مركز الشرطة القريب منا، وعند استنطاقه خرج عن الموضوع وقال لباحثه: «هذا الرجل ليس هو الشريك الحقيقي لوالدي وإنما الشريك الحقيقي هو الإرهابي «المنصف بن سالم» المعارض لسيادة الرئيس»، لم يتوقف الرجل ولو ساعة واحدة رغم خطورة الجريمة ووضوح القانون، فتشجع وواصل اعتداءاته، وأقدم على حرث خضراوات بثمارها بواسطة جرارة، دون أن يتدخل الأمن ويمنعه من ذلك، فهمت الرسالة وغادرت المكان تاركاً ثمار جهدي توارى بالتراب تحت عجلات جرار سكير عربيد عاق لوالديه يحتمي في جرائمه بظلم السلطة.

منع الإنترنت:

من المعلوم أن الشبكة الدولية للمعلومات أو ما يعرف ب»الإنترنت» صارت ضرورية خاصة للمثقفين والباحثين، فبالرغم من ظروفي المادية القاسية لم أستطع البقاء خارج الحضارة والزمن، أمضيت عقداً مع مؤسسة «توب نت» كمزود ودفعت كلفة اشتراك سنة كاملة، كما سجلت هذا الاتفاق لدى مؤسسة «اتصالات تونس» والتزمت بدفع مستحقات شهرية تقدر ب(٢٥) ديناراً، في بداية تشغيل الخط وقعت مهاجمة الحاسوب بعدد من الفيروسات وحاولت حمايته دون جدوى وتم إصلاحه من طرف مؤسسة مختصة أكثر من مرة، لم تكتف لجنة أو عصابة المراقبة بذلك بل تدرجت في حرب الأعصاب فتم منعي من قراءة ما يصل للموقع البريدي لتقتصر استفادتي من الخط على «السكايب»، طالبت عدة مرات بإصلاح العطب دون جدوى، أرسلت رسالة إلى كل من المدير العام لاتصالات تونس ونظيره في «توب نت» ثم برقية إلى المسؤولين دون رد، خاطبت هاتفياً القسم الفني فأجابني مخاطبي أن كل شيء بالنسبة لإدارته على ما يرام. طالبت بمعاينة مباشرة من بيتي فاستجيب لطلبي بعد مدة بإرسال فني ليقوم بالتجربة من الخط مباشرة، الرجل صودم لما تبين له أن خطي مرتبط بجهة غير «توب نت» ورفض الفني الإفصاح عن اسم الجهة واكتفى بالقول أنه سيبلغ مسؤوليه بالموضوع لكنني فهمت أن الجهة التي حولت وجهة خطي لن تكون إلا وزارة الداخلية،

بعد أيام قليلة تم قطع الخط نهائياً ولم يعد بإمكاني حتى استعمال السكايب في حين دفعت اشتراكي مسبقاً ورغم انقطاع الاستعمال واصلت اتصالات تونس في إرسال الفواتير ومطالبتي بدفعها حيث تم تغطية اشتراك سنة وثلاثة أشهر دون أن أتمتع باستعمال «الإنترنت» كاملاً ولو يوماً واحداً. بعد إلغاء الاشتراك تم قطع خط الهاتف دون مبرر ولم يعد إلا بعد أسبوع وقد عاد خال من الخدمات العادية كمعرفة ما تبقى في الرصيد أو تبديل اللغة أو الإرشادات العادية وفي السماعة رنين مسترسل يمنع الاستماع للمخاطب، هذا العطب متواصل إلى حد كتابة هذه الخواطر.

أسطورة المحكمة الإدارية:

كما هو معلوم على إثر فشل المفاوضات مع وزير التربية لتسوية وضعيتي المهنية، قدمت قضية لدى المحكمة الإدارية بتونس بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣١ سجلت يوم ١٩٨٩/١١/٠٩ تحت رقم (٢٧٢٢) تتعلق باستئناف نشاطي كأكاديمي بجامعة «صفاقس»، أول جلسة للمحكمة في القضية عينت في أكتوبر ٢٠٠٢، أي بعد (١٣) سنة من تقديم الشكاية، نودي على القضية برقم (١٢٧٢٢) أي بزيادة (١٠٠٠٠) على رقم تسجيلها، ربما حتى لا تكون غريبة بين القضايا المطروحة معها، بعد المداولات أعلن رئيس الجلسة عن تأخير التصريح بالحكم لشهر (نوفمبر) تشرين الثاني ٢٠٠٢، إلا أن ذلك لم يتم. دعيت مع محامي لحضور جلسة ثانية في (أكتوبر) ٢٠٠٧ وتم تأجيل التصريح بالحكم ل(نوفمبر) ٢٠٠٧ ونفس العملية لم يتم ذلك. واليوم وقد مضى عشرون عاماً كاملة ولم تبت المحكمة في القضية. هنا أترك للقارئ الكريم استخلاص نتائج هذا المنع من صدور الحكم !!!

في موضوع آخر، قدمت قضية مشتركة مع ابنتي «مريم» في الحصول على جواز سفر في شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٦ بعد ما منع عنا ذلك عدة مرات، وطبعاً لدى المحكمة الإدارية بتونس التي أصدرت حكماً لصالحي ورفضت الدعوى شكلاً لابنتي في تموز (يوليو) ٢٠٠٩، على إثر ذلك قدمت طلباً جديداً للحصول على جوازي ولا زلت أنتظر رد وزارة الداخلية حتى هذه الساعة !!!

منع المصاهرة:

في إطار المضايقة على كل سجين سابق وخاصة الإسلاميين، ارتأت سلطة تونس أن تكتشف المزيد من وسائل التعذيب المستمر مدى الحياة لذوي الاتجاه الإسلامي، فعمدت إلى محاولة منع ما هو حق سماوي وشرعي ودستوري في قوانين الدنيا دون استثناء ألا وهو الزواج. وقصة ابنتي «مريم» مثال لذلك:

الشاب «شكري الزغلامي» أنهى دراسته في كلية الطب بمدينة «سوسة» ودخل في تربص كطبيب مقيم بمستشفى ب»سوسة»، في الأثناء تقدم لخطبة «مريم» ووافقت على تزويجه ابنتي، من البديهي أن تصرف لكل طبيب مقيم أجرته كل شهر إلا أن ذلك لم يتم مع الشاب «شكري»، فاشتكى إلى العميد الذي وعده بتسوية الوضعية في أقرب وقت، لم يتم ذلك ومرت أشهر عديدة، فعاد إلى العميد ليذكره بوعده، فقام هذا الأخير بعدة مساع لدى السلطات المعنية، ومضى سنتين وأنهى الشاب «شكري» تربصه وغادر العمل بالمستشفى ولم يحصل على أجوره إلا بعد ذلك وبتدخل قوي من عميده مشكوراً.

في تموز (يوليو) ٢٠٠٨ عزم «شكري» على الزواج وفي حفل عقد القران في مسجد ب»صفاقس» كان البوليس متواجداً بكثافة، بل عمد إلى تسجيل هويات المدعوين من خارج العائلتين. قبل إقامة حفل الزواج بثلاثة

أيام استدعي «شكري» إلى منطقة البوليس وطلب منه التراجع عن قراره الزواج ب»مريم» ولما رفض أوامر البوليس سئل عمن عرفه بعائلة خطيبته ومن كان وسيطاً في الخطبة، ولما يئس المباحث من الشاب العنيد، استدعى والده المتقاعد ليقنعه في ثني ابنه على قراره وبالطبع لم يجد مع الأب ما يريد وتريد السلطة الباغية.

الشيخ المؤدب: «المكي العمري»:

هو من حفظة كتاب الله وعمل منذ سنة ١٩٤٠ مدرساً في عدة كتاتيب قرآنية في منطقة «بئرصالح» ومدينة «الجم»، بترت إحدى ساقيه منذ الصغر، هذه الإعاقة لم تمنع شيخناً من عدة أنشطة دعوية وثقافية في بيته وفي المسجد حيث كان يؤم المصلين في الصلوات الخمسة وفي صلاة التراويح منذ تأسيس المسجد في السبعينات وحتى أواخر الثمانينات عندما منعته السلطة من نشاطه ضمن حملتها على التيار الإسلامي، فلازم الشيخ بيته ومرض ورغم محاولة إسعافه بما هو متاح فقد الرجل حراك ساقه الوحيدة وأصبح لا يقدر على قضاء حاجته إلا بالاستعانة بشخص آخر. كما فقد قبل ذلك زوجته ولم يكن للشيخ أبناء فصار يعيش وحيداً في بيته المتواضع والفاقد لعدة مرافق. عندما عدت إلى بيتي في «بئرصالح» سنة ٢٠٠١ بعد غياب حوالي عقد من الزمن أرسل إلي الشيخ يعلمني بشوقه الشديد لرؤيتي والحديث معي ومع ذلك يترجاني ألا أزوره في الوقت الحاضر حتى يحدث الله أمراً كان مفعولاً. والسبب هو تلقيه تهديداً من السلطة إن قبل بزيارتي له.

مجموعة من شباب الجهة ومن «الجم» آلت على نفسها أن تخدم شيخ الخامسة والثمانين المعاق مائة بالمائة وذلك بمده بما يحتاج وإعانته على قضاء حاجته ومؤانسته ليلاً مع الاستفادة من علمه ونصائحه، في المساء يغلق عليه بيته ليفتح في الصباح الباكر، رسمت المجموعة لأعضائها رزنامة تناوب على فعل الخير. من هذه المجموعة من كان يزورني من حين لآخر بحكم القرابة والجيرة ولم يكن أحد منهم يتعاطى السياسة إلا ما هو معلوم منها بالضرورة، أغلبهم ينشط في العمل الفلاحي أو في التجارة ومستوياتهم العلمية لا تتجاوز الثانوية. في سنة ٢٠٠٧ كانت «العيون الساهرة» للنظام غير غافلة على فعل المجموعة الطيبة فصنعت منها قاعدة «القاعدة» بنسج الأكاذيب وحررت في أعضائها تقارير تخول للقانون الدولي لمكافحة الإرهاب أن يطولهم، كيف لا وهم الذين خالفوا ما كان يحلم به «بورقيبة» وأذنابه من صناعة شباب متنصل من هويته العربية الإسلامية ومتطلع لمحاكاة الغرب في التفسخ الأخلاقي والمجون، لما لا يجرمون وهم الذين يحافظون على أداء صلاتهم في المسجد ويعمرون أوقات الفراغ بزيارة أهل الذكر وإعانة ذوي الإحتياجات الخاصة، هذه الأعمال الطيبة كانت مادة دسمة عند النفوس المريضة لنسج قضايا خيالية عساها تساعد على التقرب من أصحاب القرار وكسب ودهم والحصول على ترقيات إدارية ما كانت لتحصل بالكفاءة المفقودة، تقارير القوادة صنعت من الشاب الوديع «خليل» ابن إمام المسجد وحفيد من بناه، زعيماً يمثل خطورة قصوى على النظام، واقع الحال عكس ذلك تماماً، الشاب معروف عند الجميع بلطفه ووداعته ومسالمته، يعمل مع والده في الفلاحة وأبدع في فن الحدائق والبساتين، هذا الشاب الهادىء جعلت سلطة تونس الخضراء منه ومن أمثاله قرباناً لآلهة الشر في دول الاستكبار والغطرسة وعصابات الحكم في الغرب الاستعماري الصليبي الصهيوني الذي أنكر علينا آدميتنا وراح يعاملنا بدرجة أقل من حيواناته الأليفة. حكامنا العرب في هذا الزمان أخلصوا لهم النية والعبادة فهم أولياء نعمة بقائهم في السلطة والفوز برضاهم أفضل من ملايين الأصوات الانتخابية من شعوبهم المقهورة. لم يوحد زعماءنا سوى الطاعة لأسيادهم آملين كسب ودهم وليكن ثمن ذلك كرامة شعوبهم وحرمة مواطنيهم وحرية بلادهم وعزة أمتهم.

وصلت تقارير «القوادة» الجهلة إلى أيدي البوليس السياسي وعملاً بأحكام القانون وتنفيذاً لأوامر السلطات العليا تحركت قافلة من سيارات الأمن في إحدى ليالي نيسان (أبريل) ٢٠٠٧ وفيها عدد كبير من الأعوان مدججين بالسلاح وهاجموا قرية «بئر صالح» الآمنة وبدأ الهجوم بدار الحاج «أحمد» والد الشاب «خليل» وكان دليل الأعوان عمدة المكان الذي أخطأ المنزل المقصود ليقع في بيت جاره عم «خليل»، الهجوم كان عنيفاً ووقحاً ما أربك أهل المنزل وأرعب البنات فأسرعن إلى غرفة والدهم ومررن أمام البوليس وكن محجبات، التفت العمدة إلى البوليس وقال: «كلهم إرهابيون، أنظر إلى بناتهم كلهن بالحجاب؟» الحجاب عند سلطة تونس وعند أذيالها رمز الإرهاب والتطرف، العمدة لم يتكلم من محض إرادته بل من إرادة أسياده، هكذا علمت السلطة جنودها وثقفتهم الثقافة العرجاء وتريد أن تغرس هذا المفهوم في أذهان مواطنيها، صدق من قال بأن الدكتاتورية أفسدت كل شيء حتى اللغة. ألقوا القبض على «خليل» وكانت الصدمة لدى البوليس، أهذا الذي ذكرت التقارير أنه جد خطير ويمثل القاعدة في «بئرصالح»؟ الشاب لايبدو عليه شيء من ذلك سوى اللطف والسكينة ودماثة الأخلاق وفوق كل ذلك البساطة، سأله أحدهم: «أتدري ما سبب البحث عنك؟» أجاب الشاب: «لأداء الخدمة العسكرية». لم يكن الشاب يتصور أكثر من ذلك، فهو قد تجاوز سن العشرين ولم يؤد الواجب الوطني في الجيش؛ من جهة أخرى فهو لم يرتكب أي جرم في حياته ولم يخل بالقانون ولم يكن له أي نشاط سياسي أو فكري من شأنه أن يثير حافظة السلطة، اللهم إلا حفاظه على صلاته في المسجد وزيارته للشيخ المكي في بيته.

هجوم تلك الليلة شمل أكثر من خمسة منازل في «بئرصالح» وأوقف أربعة شبان كما قامت فرقة من أمن الدولة بمهاجمة عدد من المنازل في مدينة «الجم» وتم إيقاف ثمانية أشخاص، فرقة «الأمن» لم تغفل عن شيخ الخامسة والثمانين المعاق مائة بالمائة، تم خلع باب البيت وعبث به وهو ملقى على فراشه لا يستطيع الحراك أو الدفاع عن نفسه، حجز هاتفه الجوال وبعض محتويات دينية وثقافية لا تخرج عن مواضيع العقيدة، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

هذه الحادثة أثرت على صحة شيخنا الفاضل وفقد ما كان يلقاه من عناية وعون من الشبان الخيريين فاشتد به المرض وانتقل إلى الرفيق الأعلى، عند حاكم لا معقب لحكمه ليشكوه ظلم حكام تونس لا يحتاج في ذلك لا إلى محام ولا إلى شهود فكل صغير وكبير موثق بأيدي أمينة عند حفظة، كرام بررة، كرام كاتبين. ماذا سيقول حكامنا في يوم ينفع الصادقين صدقهم عن رعبهم للأطفال والنساء ليلاً وعن عبثهم بشيخ الخامسة والثمانين المعاق والحامل لكتاب الله في صدره وعن سجن وتعذيب شباب آل على نفسه القيام بواجبه الديني على الوجه المطلوب، وعمر فراغ وقته بعمل الخير والإحسان، وآثر على نفسه بإعانة المحتاج والمعاق وزيارة العلماء، ونآى بنفسه عن سفاسف الحياة ومغرياتها ولهو ومجون أقرانه، فيما سخرت له السلطة أموالاً طائلة للتغريب والتنكر للهوية، وجندت جيشاً من الإعلاميين والمتطفلين على الثقافة وهي منهم براء ليعمروا وسائل الإعلام بمختلف أصنافها بما من شأنه إبعاد الشباب عن دينه وعروبته.

تركزت أسئلة البوليس عن زيارة بعض الشباب لمنزلي وعما دار بيني وبينهم من نقاش وعن كل صغير وكبير حتى أشجار حديقة الدار، إتهمهم البوليس بمشاهدة فيلم وثائقي عن «الشيشان» ادعى البوليس أو مخبروه أن ابني «سيف الله» سجله من الإنترنت أو من إحدى الفضائيات، هذه التهمة لو ثبتت لكانت كافية لتطبيق «القانون الدولي لمكافحة الإرهاب» ولحصل الشباب على عشرات السنين سجن نافذة على غرار من حوكم

بأكثر من أربعين سنة بسبب إبحارهم في الشبكة الدولية ومحاولتهم دخول مواقع ممنوعة، وكم هي هذه المواقع حيث تحتل تونس موقع جد متقدم عالمياً في عددها.

بعد الحملة بأيام أطلق سراح ثلاثة شبان وحوكم البقية بعضهم بسنة نافذة والبعض الآخر بثلاث سنوات. بعد الإفراج عمن حوكم بسنة قاموا باستئناف الحكم الإبتدائي آملين في إلغائه، الشاب «نور الدين بن أحمد الفرجاني» حضر بصحبة محاميه جلسة الاستئناف وكله أمل في أن تنصفه المحكمة بنقض ما صدر ضده، لكن ما كان ينتظره من سلطة تونس عكس ذلك، ألقي عليه القبض ليعود بعد مدة لذويه جثة هامدة. كنت واقفاً أمام دكان لقضاء حاجة في طريق «السواسي» بمدينة «الجم» ومرت من المكان جنازة غير عادية، سيارة الموتى تحمل الجثمان يتبعها عدد قليل من المشيعين يمكن عدهم على أصابع اليدين، سألت صاحب الدكان عن الأمر فامتعض من السؤال ورفض الإجابة، فسألت رجلاً مسناً كان يجلس على كرسي أمام الدكان فالتفت يمنة ويسرة واكتفى بإجابتي: «لا أدري». هكذا نجحت السلطة إلى حد ما أن تغرس في قلوب الناس الرعب والخوف، كثرة البوليس وتعدد أنماط المخبرين وصرامة القوانين الظالمة تجعل المواطن التونسي يشك في كل شيء ويخاف من كل شيء ويبقى هاجس البوليس السياسي يلاحقه حتى في أحلامه، هذه ثمرة سياسة القمع للسلطة في تونس.

سألت صبياً لا زال قلبه خالياً من رعب البوليس فأجابني: «إنها جنازة الشاب «نور الدين الفرجاني»، قلت: «وما قصته؟» قال: «إنه متدين أخذه البوليس وأعاده ميتاً ومنع الناس من حضور الجنازة إلا عائلته وبقية المشيعين من البوليس». لم أكن أسمع عن المرحوم شيئاً ولم أكن أعرفه ولم أتمكن من معرفة حقيقته إلا بعد صدور بيانات من منظمات حقوقية تخص قضيته، علمت بعد ذلك أنه ضمن مجموعة «بئرصالح».

فصل إضافي: «بورقيبة»:

أترك الحديث عن تاريخ الرجل للمؤرخين، وأتمنى أن يكون منهم النزهاء الصادقون فقد مللنا الكذب والتزييف للحركة الوطنية، فطمست نضالات رجال أوفياء ووطنيين مخلصين ودفنت جرائم سياسية وشيدت قصور من النضال الوهمي والكاذب وبقيت حقوق كثيرة مدفونة وقضايا تصفيات جسدية خافية كل ذلك بسبب بقاء النظام «البورقيبي» يحكم إلى اليوم، قلت أترك الجانب التاريخي لأصحاب الاختصاص ولكني سأتطرق إلى شهادات عشتها شعوراً مني بالخوف من تناسيها أو غض البصر عليها من المؤرخين لسبب أو لآخر، فاهتزاز الثقة في المؤرخين له عدة أسباب المجال لا يسمح لذكرها.

رحل «بورقيبة» ولكن «البورقيبية» بإيجبياتها وسلبياتها لم ترحل شئنا أم أبينا، ليس من اليسير إلغاء ثلاثين سنة حكم في عقدين من الزمن إذا سلمنا بتغيير ١٩٨٧. والواقع أن ذلك لم يحصل سوى في مستوى بعض الأشخاص أما السياسات والتوجهات الفكرية والعقيدة التغريبية لم يتغير منها شيء يذكر بل أطلق العنان للحرب على أصالة الشعب وتمكنت فئة إستئصالية لها عداء عقائدي للعروبة والإسلام من موقع القرار في كل المستويات لتنفذ ما كانت تحلم به تحت مظلة «بن علي»، هذه الفئة ما كانت لتقرب من قصر «قرطاج» في عهد «بورقيبة» فأصبحت تتحكم فيه، تغلغلت في وزارات السيادة وفي المواقع الحساسة لتشفي غليلها من الإسلاميين.

تحت عنوان «إصلاح التعليم»، غرست سمومها لتحييد أجيال وأجيال عن أصالتها فتحطم صرح من العلم والثقافة وتدنى مستوى الخريجين إلى درجة مرعبة مع فراغ فكري وسياسي رهيب كنتيجة حتمية لمنع كل الأنشطة النقابية والسياسية إلا ما كانت بلون واحد، لون السلطة، لعل النادرة التالية تعطي دلالة على ذلك، وهي واقعة حقيقية:

طالب ماركسي متخرج حديثاً يتحدث مع إسلامي فيقول: «أنا ناقم عليكم لأن شيخكم فلان كفر ماركس»؟؟ القيمة العلمية والثقافية لجامعاتنا قبل ما سمي ب «إصلاح التعليم» لم تكن في المستوى المأمول ولكنها لا تقارن بما هي عليه الآن من تدن وانحطاط؛ إذن أعتبر «البورقيبية» السلبية متواصلة ومتصاعدة.

إيجابيات «بورقيبة»:

ما من شك أن الرجل، كسائر الخلق، لا يخلو من إيجابيات، هذه الإيجابيات هي نسبية وتختلف بطبيعة الحال من شخص لآخر، ومن تقييم لآخر، ما سأسرده يبقى دائماً رأيي الخاص في الرجل الذي كنت في صغري أحترمه متأثراً بالدعاية الإعلامية القوية، إحترامي لا يعني رضاي عن سياسته المعادية لعقيدتي منذ ساعاته الأولى في السلطة، أول إجراء صدمني كان سنة ١٩٦٣ كنت حينها تلميذاً في الخامسة ابتدائي عندما أعلن في خطابه الشهير عن إلغاء ركن الصوم وشكك في يوم البعث بقوله: «إذا كان يوم القيامة سأقودكم إلى الجنة». في تلك السنة وفي أول أيام شهر رمضان المعظم جاءت سيارة الحرس الوطني إلى بيتنا وفيها عونان ونودي على والدي، دفعني الفضول أن أصطحبه لأسمع حديثه مع الشرطة، العون وفي حديثه مع الوالد وبصفة عرضية قال أنه صائم، انصرفت السيارة بأعوانها وبعد أقل من ربع ساعة عادت ليطلب العون من والدي كتمان سر صومه وترجاه ذلك قائلاً: «إذا علمت الإدارة بصومي سأطرد من عملي وأنا أب لأطفال!!!»

المستوى الثقافي:

تخرج «بورقيبة» من الجامعات الباريسية حاملاً شهادة المحاماة في وقت كانت فيه الأمية سائدة والجامعة بالمفهوم العصري لا وجود لها في تونس، الحاصلون على الشهادة الثانوية أو «البكالوريا»، وقليل ما هم، يلتحقون بالجامعات الفرنسية إن هم أرادوا مواصلة دراستهم، هذا المستوى الرفيع «نسبياً» مكن «بورقيبة» من قدرة لا بأس بها في تسيير شؤون الدولة وبناء قضاء عصري على النمط الفرنسي، حافظ الرجل على احترام القانون فيما لا يتصل بالسياسة وذلك طيلة حوالي نصف مدة حكمه الأول أي قبل انتخابه رئيساً مدى الحياة سنة ١٩٧٥.

النضال والسجن:

بالرغم من شكوكي فيما قيل عن نضال الرجل لما يسمى استقلال تونس فإنه من العدل الاعتراف بشيء من ذلك على أن الحجم الحقيقي لنضال «بورقيبة» هو بعيد عما نسب ولفق إليه تحريفاً للتاريخ وتنفيذاً للأغراض الاستعمارية الفرنسية وحفاظاً على المد «الفرنكفوني» في شمال إفريقيا، كما لا يمكن إنكار تعرض الرجل للسجن ما جعله يقدر ظروفه، ففي كل مناسبة دينية أو وطنية يصدر الرجل عفواً رئاسياً على عدد من السجناء مهما كانت قضيتهم سياسية أو حق عام بينما مع خلفه (بن علي) لم يصدر ولا عفو واحد على

الإسلاميين طيلة عشرية التسعينات بل عكس ذلك كم مرة وعند انتهاء الحكم إما أن يمدد فيه أو أن يخضع المسرّح إلى الإقامة الجبرية أو المراقبة المستمرة كإجراء إضافي دون حكم قضائي، كما كان «بورقيبة» وطيلة حكمه يعامل خصومه السياسيين بقدر من الاحترام مع الترفع عن القذف والسباب والتشويه الساقط كما نراه اليوم على أعمدة صحافة الحزب الحاكم.

تعميم التعليم:

دون التفكير في أهداف الرجل، فمنذ الأيام الأولى من حكمه انتشرت المدارس في القرى والأرياف ونشطت الإذاعة والصحف في حث وتشجيع المواطنين على ترسيم أبنائهم وبناتهم في المدارس وقامت الدولة بإعانة الفقراء من التلاميذ كمدهم ببعض الكتب والأدوات والملابس وخصص في كل مدرسة ريفية مطعم يقدم فطور الصباح والغداء خاصة للساكنين بعيداً عن المدرسة، هذا الإجراء جعل العديد من الأطفال يلتحقون بصفوف الدراسة وفيهم من تجاوزت سنه أحياناً العاشرة فكثيراً ما تجد في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات تفاوتاً كبيراً في أعمار تلاميذ الصف الواحد يصل أحياناً إلى خمس سنوات بحيث كاد الجهل أن يعصف بالتلاميذ المسنين لولا تمكينهم من الترسيم رغم تجاوزهم السن القانونية. مجانية التعليم وتعميمه والتشجيع عليه بوأ تونس مكانة مرموقة في محو الأمية ونشر الثقافة.

النظام الصحي:

تزامنا مع نشر المدارس، نشطت حركة صحية مرموقة في أنحاء البلاد في شكل وحدات صحية متنقلة ومستوصفات قارة ومستشفيات محلية وجهوية صحبتها قوانين وإجراءات تهدف إلى التغطية الاجتماعية خاصة لذوي الفاقة كما أقر إجبارية التلقيح المجاني لكل الأطفال وخصصت في كل مدرسة غرفة للمداواة الاستعجالية والبسيطة وتأسست عدة مراكز تعنى بصحة الأم والطفل وبعثت في أغلب مراكز الولايات مدارس الصحة إلا أن أول كلية طب رأت النور في أواسط الستينات في العاصمة.

التصدي للعادات الفاسدة:

الجهل وضعف الوازع الديني رغم أنشطة «جامع الزيتونة» جعلت من الشعب لقمة سائغة لعادات فاسدة قد تنسب أحياناً للدين وهو منها براء، من ذلك العلاقة بين الزوجين التي كانت تتسم، في معظم الأحيان، باحتقار المرأة وظلمها وحرمانها من أبسط حقوقها خاصة في الأوساط الريفية أين كان الزواج والطلاق بدون أي عقد أو وثيقة كما كانت المرأة لا تستشار مثلما يخوله لها الشرع وتحرم من حقها في الميراث وتتعرض في غالب الأوقات إلى غطرسة الرجل خاصة إذا كان من ذوي الجهل والمال. هذه الوضعية السيئة دفعت «بورقيبة» إلى التعجيل بتقنين العلاقة الزوجية في الأيام الأولى من حكمه ورغم النقاط الإيجابية التي جاء بها النظام الجديد فإنه لا يخلو من سلبيات عدة أهمها أنه تعامل مع موضوع المرأة برؤية غربية بعيدة عن أصالتنا العربية الإسلامية. من الصفات الذميمة السائدة في المجتمع كانت العصبية القبلية أو ما كان يعرف ب «العروشية» إلى حد التناحر والحرب بين قبيلة وأخرى، وكان التقسيم الترابي في معظمه على أساس قبلي ومما زاد من العصبية الجهل المدقع والأفكار الهدامة المنتشرة التي اندثرت مع انتشار التعليم وتصحيح

المفاهيم والتركيز على رفع الأمية واستعمال وسائل الإعلام لتثقيف الشعب والخدمة العسكرية الإجبارية وتقاطع مصالح الناس وانتشار الأسواق الأسبوعية وبناء دولة القانون إلى حد ما مع بعث مراكز للأمن في كل قرية وفض النزاعات بالقانون مما جعل المواطن يشعر بشيء من الطمأنينة على حقوقه بينما قبل ذلك كان لا يعول إلا على نفسه وأقاربه ثم قبيلته لحمابة حقوقه.

سلبيات «بورقيبة»:

إذا كنت أحكم بالعاطفة سأقول أن «بورقيبة» هو مصيبة حلت بتونس وشعبها ذلك أن الرجل كان بإمكانه بناء دولة عصرية ديموقراطية حرة وكانت له إمكانيات مادية وبشرية سانحة، جاء في كلمة الرئيس الفرنسي «شارل ديجول» ل«بورقيبة» عند تسلمه السلطة: «أودعك تونس خالية من الديون الأجنبية، مداخيل مناجم «قفصة» تعادل (٥٠٠) فرنك لكل مواطن (أجرة ثلاثة أيام عمل آنذاك) أعرف كيف تتصرف». {المصدر: إذاعة فرنسا الدولية ١٩٩٦}.

لكني أحاول أن أسرد أعمال الرجل لتكون شهادة حق للتاريخ خوفاً مني على ضياعها أو إهمالها من المؤرخين، فالتاريخ الشفاف النزيه فقد في زماننا هذا وما يعتبره البعض إيجابياً يراه البعض الآخر سلبياً وتدخل هذه الأحكام في تسجيل التاريخ مما يضعف الجانب العلمي والحياد المطلوب.

سلبيات «بورقيبة» عديدة وكثيرة، وبقطع النظر عن أفعاله السيئة والتي سأسرد جزء منها فيما يلي، فإني أعتبر أكبر سلبية في الرجل هي عشقه لذاته وللغرب مما جعله يحتقر مواطنيه وعاداتهم وحتى دينهم، كان الرجل في توجيهاته التي تبث يومياً قبل النشرة الرئيسية للأخبار في الإذاعة والتلفزة يركز على أنه الأذكى على الإطلاق وأنه لولا السياسة لكان أكبر شاعر وأعظم عالم وأشهر مهندس وأفصح أديب وأقدر ممثل وقد جسم هذا الاعتقاد في تصرفه كما سيأتي.

الاحتفال بعيد الميلاد:

يدعي «بورقيبة» أنه ولد في ١٩٠٣/٨/٣ وعلى هذا الأساس صار يحتفل بعيد ميلاده كل سنة، احتفال لا يشابهه فيه رئيس ولا ملك ولا إمبراطور، (٣) أشهر الصيف يتوقف فيها النشاط شبه كلي وتسخر مقدرة البلاد للزهو والطرب احتفاء بمولد «فخامة الرئيس الجليل» المجاهد الأكبر «الحبيب بورقيبة»، الإذاعة والتلفزة تنقلان كل تحركات «بورقيبة» وهو يتابع الاحتفالات وحتى أعماله الخاصة كالسباحة واللهو كما تغطيان تفاصيل الفعاليات الاحتفالية، كل ولاية من ولايات البلاد تقدم عروضها لمدة أسبوع وفي العروض التغني بخصال «بورقيبة» والشعر المادح له والهاجي لخصومه السياسيين واللوحات الرياضية والتمثيل والمسابقات بأنواعها والطرائف وكلها تصب في تأليه الرجل ورفعه عن الآدمية، تحضيرات المشاركة تتم على طول السنة لاختيار أفضل المداحين والشعراء والراقصات والمغنين والمغنيات ببطولة وأعمال الخير للرجل وبالطبع مافي مدحهم أبعد ما يكون عن الحقيقة وإنما هي «والشعراء يتبعهم الغاوون»؛ ليتصور العاقل كم أموال تهدر وكم وقت يضيع وكم إنحدار معنوي وأدبي وأخلاقي وكم فضائح تسجل لسمعة البلاد وكم سخرية من عقولنا ونحن شعب يدعي الحضارة والثقافة كل ذلك طيلة (٣٠) سنة لو صرفت تلك الأموال لمحو الفقر وتعبيد الطرق

وتحسين البنية التحتية ماذا ستكون عليه تونس الآن؟ أين وطنية «بورقيبة» وهو الذي يسخر البلاد لصالح فرحته بعيد ميلاده طيلة أكثر من ربع السنة؟ ألا يدل هذا التصرف العربيد على لا مبالاة الرجل بمصالح الشعب بل احتقاره واعتباره قطيعاً من العبيد؟ كيف يقبل أي مثقف أو وطني واع بهذا التصرف الأعرج إذا كان إنساناً حراً؟

الجهوية والعائلة:

في أوائل الستينات طلب «بورقيبة» من الرئيس الفرنسي إعانة مالية لسداد الديون المتراكمة على تونس، وجاء في الرد تذكير بما قاله «ديجول» له عند تسلم «بورقيبة» للسلطة وزاد على ذلك بما يلي: «حسب ما لدينا من معلومات فإن فائض إيداعات أفراد عائلتكم في المصارف السويسرية كافية لخلاص ديون تونس» (المصدر: إذاعة فرنسا الدولية ١٩٩٦). لم يطلق الزعيم العنان لعائلته فقط لتسلب المصارف بل تجاوز ذلك إلى حد التسهيلات الكريمة والسخاء الذي يلقاه أي مواطن من «المنستير»، مسقط رأس الرئيس، عند توجهه إلى المصارف للحصول على قروض مالية، من جهة أخرى، في أوائل الستينات كنا نشاهد بصفة شبه يومية، الشاحنات الكبيرة تمر محملة بأشجار النخيل الصغيرة قادمة بها من «الجريد» في أقصى الجنوب التونسي لغرسها في ضواحي مدينة «المنستير» حتى تحولت المدينة في وقت وجيز إلى أجمل مدن البلاد بينما تبقى مدن الجنوب وغرب وشمال البلاد تفتقر لأبسط المرافق إلى هذا اليوم ولم يلتفت لها سوى لإقامة تماثيل بورنزية للزعيم الفذ تقدر بالملايين وتسارع المنظمات والهيآت الجهوية بإبراق الشكر والإمتنان للمجاهد الأكبر لقبوله بإقامة تمثال له في مدينتهم.

الحكم الفردي:

تسلم الرجل السلطة من فرنسا بعد التخلص من المناضلين المخلصين وخلا له الظرف ليجد نفسه يصول ويجول بلا معارض قوي ولا وعي شعبي كاف ليحكم البلاد على قاعدة «ما أريكم إلا ما أرى» (كما ورد في خطابه في (أبريل) نيسان ١٩٨١) وبمفهوم «الحكم هو «بورقيبة» و «بورقيبة» هو الحكم وبعد «بورقيبة» ليكن الطوفان». (من جوابه لسؤال عن الخلافة، صحيفة دير شبيجل الألمانية صائفة ١٩٨٦). وفي مقدسات وثوابت البلاد لم يحد الرجل عن «تمنيت لو كنت فرنسياً أو من أم فرنسية أو على الأقل من جدة فرنسية»، كما جاء في إحدى كتاباته وهو طالب في الجامعة الفرنسية، النص عثرت عليه صدفة سنة ١٩٧٤ في كتاب القراءة للصف الثالث إبتدائي في فرنسا.

من هذا المنطلق كان الرجل يكن حقداً كبيراً على اللغة العربية وعلى العقيدة الإسلامية وعمل جاهداً على إقصاء كل مظاهرهما في الإدارة والتعليم والتشريع، أما الحياة السياسية فاتسمت بحكم الحزب الواحد وفي الانتخابات بالقائمة الواحدة مع رفع شعار «لا إمساك ولا تشطيب» حتى سنة ١٩٨١ عندما سمح بصفة شكلية لبعض قوائم للمعارضة مع تزييف على أوسع نطاق. من النوادر الكثيرة التي تروى عن غطرسة الرجل في حكمه أنه كان يرفض أي استقالة للمسؤولين وخاصة الوزراء وكانت قولته المشهورة «ليس ل «بورقيبة» وزراء يستقيلون وإنما يقالون». سنة ١٩٧٥ انتخب «بورقيبة» رئيساً مدى الحياة ليريح الشعب التونسي من عناء التصويت كل خمس سنوات، كنت وقتها طالباً بفرنسا، قال مذيع القناة الأولى في نشرة رئيسية: «بورقيبة

وفي آخر فرصة له لم يحصل الرجل على مائة بالمائة ولكن كالعادة تسع وتسعين بالمائة». طيلة أغلب حكم الرجل كان ابنه «الحبيب بورقيبة الابن» وزيراً للخارجية وكان هذا الأخير بعيداً كل البعد عن السياسة وعن العمل، تكتبت عنه جريدة فرنسية ساخرة وتسميه ب «وزير الشؤون التي عنه خارجة» (Minstre des Affaires qui lui sont étrangères ;Le Canard Enchaîné.)

الخاتمة

هذه نبذة جدّ موجزة عن معاناة رجل أبت نفسه إلاّ أن يكون مع الحق، داس الشهوات الرخيصة وسما بنفسه إلى سماء العدالة والحرية وكلمة الحق عند سلطان جائر، هذه صيحة حقّ رغم الحصار والتعتيم أنّها بالطبع والمؤكد ليست الحالة المثلى في ما حدث في تونس ولكنّها تضاف إلى مثيلاتها لتساهم في رفع المظلمة على الجميع دون تمييز فكري أو سياسي أو عقائدي، «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمّهاتهم أحراراً».

أتوجّه بهذا العمل إلى أصحاب السلطة إلى الذين يسرهم قهر الرجال ويطربهم عويل النساء، إلى الذين يتخمرون ببكاء أبنائنا، ويسكرون بدموع أمّهاتنا، ويطربون لصياح زوجاتنا، إلى الذين استبلهوا شعبهم، واحتقروا مواطنيهم، وتلاعبوا بعقول الناس، وداسوا كرامة أمتهم، وحاربوا أصالة أجدادهم.

أقول لهؤلاء: هل لكم قلوب؟ هل لكم عقول؟ هل لكم بصائر؟ هل لكم آذان؟ أم شملكم قوله تعالى: «ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس، لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها، أولئك كالأنعام بل هم أضلّ أولئك هم الغافلون». (الأعراف ١٧٩).

علمنا التاريخ القريب أن سكوت الشعوب عن الظلم لا يعني موتها وقبولها للقهر وأبطال «تيموشوارة» برومانيا مثال لذلك.

لقد كتبت هذه الخواطر في ظلّ قهر وظلم لم يسبق له مثيل في بلدي العزيز لأسجّل للتاريخ أنّني لا أهاب بطش الجبارين، ما كتبته ينقصه الكثير فقد تحاشيت ذكر الأسماء كما مررت مرور الكرام على أحداث يجب أن تسجّل للأجيال القادمة ولربما الحاضرة أيضاً، وذلك لأمور معلومة.

أستسمح إخواني من المستضعفين في الأرض والمعذّبين حتّى هذه اللحظة في سجون القهر والبطش، أنّني كتبت عن نفسي ولم أكتب عنهم، كم من سجين هو أفضل منّي علماً وأكثر منّي نضالاً وأجدر منّي أن يكتب عنه، كم من مظلوم ومقهور لا يسمع عنه أحد شيئاً، دفن هناك في غياهب السجن وتلجّمت عائلته المسكينة فلم تقدر على الحديث عنه، أمّا ما لحقني أنا وعائلتي من تدمير وقتل بطيء فهو بصراحة لا يساوي ما لحق الكثير من إخواني وكان تحمّلهم للأذى وصبرهم عليه أقوى ممّا تحملت فادعو الله أن يخفّف عنهم ما نزل وأن يرفع عن تونس هذه السحابة السوداء، فيطلق سراح كلّ سجين سياسي ويعود كلّ مغترب ويجتمع الشمل وتعاد الحقوق لأصحابها ويعيش الجميع في سلم وأمن دون خلاف مع الاختلاف.

في الختام، أتوجّه بالشكر الجزيل إلى كلّ المنظّمات والجمعيّات التي وقفت معي ومع عائلتي وإلى كلّ الشخصيات التي لم تسأم من المكاتبات والتدخّلات من أجل حريّتي، وحريّة كلّ سجين سياسي.

«صفاقس» في ٢٠ صفر ١٤٢٣ الموافق ٢٠٠٢/٠٩/٢٧
تمت مراجعته في رمضان ١٤٣٠، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩
والمراجعة الأخيرة في تونس ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣

الأستاذ الدكتور المنصف بن سالم

من مواليد قرية «بئر صالح» بصفاقص في تونس عام ١٩٥٣، حاصل على دكتوراه دولة في الرياضات من أكاديمية العلوم بباريس، ودكتوراه دولة في الفيزياء، ودبلوم في الهندسة الآلية برتبة مشرف جداً، وهو أستاذ مشارك في المركز الدولي للفيزياء النظرية، وعضو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومقرر بالمركزية الدولية للرياضيات ببرلين، وعضو اتحاد الجامعات الناطقة كلياً أو جزئياً باللغة الفرنسية، وعضو المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا، وعضو اتحاد الفيزيائيين والرياضيين العرب، وعضو مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وعضو اللجنة الوطنية للبحوث العلمية في تونس، وأستاذ الرياضيات والفيزياء بكلية العلوم والهندسة بمدينة صفاقس، ومعهد الرسكلة والتكوين المستمر بتونس. ترشح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي عن حركة النهضة، وفاز بذلك، ثم عين وزيراً للتعليم العالي في حكومة حمادي الجبالي ثم في حكومة علي العريض. حصل على أول دكتوراه وعمره ٢٣ سنة فقط.

وقال عنه المدير الفني لشركة «رينو» العالمية لصناعة السيارات السيد «بيزياي»: في التاريخ نقول ما قبل الميلاد وما بعد الميلاد، وفي الصناعة الآلية نقول ما قبل «بن سالم» وما «بعد بن سالم».